الجـــــــمـهـوريـــــة الجـــــــزائـريـة الديمـــــــقـراطيـة الـشـــــــعـبيـة
وزارة التـــــــعـليـم العـــــــالي والبـــــــحث العـــــلـمـــي
جـــــــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايـد –
تـلمســـــــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي لفترة 2004-2020

من إعداد الطالبة:
يخلف سمية

تحت اشراف:
أ.د العجاج فاطمة زهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصنف	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. العجاج فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة
أ.د. غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د.بوجنان توفيق	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د.بن زاي ياسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د.عواد هاجر سمية	أستاذة محاضرة أ	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 -2024

كلمة شكر و عرفان

قال رسول الله ﷺ:" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل "

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملء السموات و الأرض على ما أكرمني به لإتمام هذه الأطروحة

و بلوغي اسمى درجات العلم

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان

إلى الأستاذة الدكتورة **العجاج فاطمة الزهراء** التي كانت نعم السند والمرشدة طيلة مشواري العلمي

فلكي مني أرقى عبارات الشكر والاحترام

كما يطيب لي أن أحمل رسالة الشكر والامتنان إلى الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول مناقشة هذا العمل الأكاديمي

كما أعبر عن خالص شكري وامتناني لكل من مد لي يد العون والمساعدة خلال انجاز هذا البحث

وأخص بالذكر زملائي في العمل

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

الى من كان سببا في وجودي أمي وأبي حفظهما الرحمن

إلى إخوتي وقرة عيني: هاجر، مروان وزكرياء

إلى كل الأهل والأحباب، الصديقات والأصدقاء

الى زملائي في العمل والجامعة

الى غيث....

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في إنجاز هذه الاطروحة

يخلف سمية ..

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، قطر ، الكويت) خلال الفترة 2004-2020 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للبيانات المقطعية(Panel ARDL) ، وذلك باستعمال مجموعة من المتغيرات بحيث تم قياس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالاضافة الى مؤشرات جانب الطلب للشمول المالي (عدد المقترضين وعدد المودعين لدى البنوك التجارية)، و مؤشرات جانب العرض للشمول المالي (عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي)، و المؤشر المركب للشمول المالي والذي تم حسابه وفقا للنهج المبتكر غير الحدودي (non –parametric approach) ،أظهرت النتائج أن عدد المقترضين وأجهزة الصراف الآلي لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن ليس على المدى القصير، في المقابل لم يظهر أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي لكل من عدد فروع البنوك وعدد المودعين سواء على المدى الطويل أو القصير. اما بالنسبة لمؤشر الشمول المالي المركب، فقد تبين أن له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما لا توجد علاقة على المدى القصير، وفي الأخير يوصى بتعزيز السياسات والبرامج التي تدعم الشمول المالي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل في دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، النمو الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي، نموذجPanel ARDL.

Abstract:

This study aims to examine the impact of financial inclusion on economic growth for a sample of Gulf Cooperation Council (GCC) countries (Saudi Arabia, Qatar, Kuwait) during the period 2004-2020,through the Panel Autoregressive Distributed Lag (Panel ARDL) model. This study used several variables, with economic growth measured by GDP per capita, demand-side indicators of financial inclusion (the number of borrowers and the number of depositors at commercial banks), supply-side indicators of financial inclusion (the number of commercial bank branches and the number of ATMs), in addition to the overall financial inclusion index calculated according to the innovative non-parametric approach. Results showed that the number of borrowers and ATMs have a positive and significant impact on economic growth in the long run, but not in the short run. Conversely, no significant impact was found for the number of bank branches and the number of depositors on economic growth, either in the long run or the short run. As for the composite financial inclusion index, it was found to have a positive relationship with economic growth in the long run, while no relationship was found in the short run. Finally, it is recommended to enhance policies and programs that support financial inclusion to achieve sustainable economic growth in the GCC countries in the long run.

Keywords: Financial inclusion, economic growth, GCC countries, Panel ARDL model .

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
تشكرات	I
إهداء	II
الملخص	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ز
قائمة المختصرات	ش
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الاطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي	7
المبحث الأول:مدخل للشمول المالي	9
المطلب الأول: نشأة و تعريف الشمول المالي	9
المطلب الثاني: أهمية و أهداف الشمول المالي	16
المطلب الثالث: مبادئ و ركائز الشمول المالي و محدداته	19
المطلب الرابع : أبعاد مؤشرات و الشمول المالي	26
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	36
المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	37
المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي	40
المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	43

المطلب الرابع: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	76
المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى	79
المطلب الأول : علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي	79
المطلب الثاني : علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي	84
المطلب الثالث : دور الشمول المالي في القضاء الفقر و عدم المساواة	89
المطلب الرابع: دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة	97
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	106
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	108
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	108
المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة باللغة العربية	117
المطلب الثالث :التعليق على الدراسات السابقة بالغة العربية	123
المبحث الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	125
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	125
المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	136
المطلب الثالث:التعليق على الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	143
المبحث الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة	145
المطلب الأول:ما يميز دراستنا من حيث المتغيرات و مجال الدراسة	145
المطلب الثاني: ما يميز دراستنا من حيث أداة الدراسة والمعالجة الإحصائية	146
المطلب الثالث: ما يميز دراستنا من حيث النتائج و تحديد الفجوة العلمية	146

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت)	149
المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر ، الكويت)	151
المطلب الأول : المملكة العربية السعودية	151
المطلب الثاني : دولة قطر	161
المطلب الثالث : دولة الكويت	169
المبحث الثاني: طريقة إجراء الدراسة القياسية	177
المطلب الأول:الإطار النظري للنموذج القياسي المعتمد في الدراسة	177
المطلب الثاني : دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي	186
المطلب الثالث: اختبار النماذج و تحليل البيانات	192
المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر و كيفية الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي	211
المطلب الأول:واقع الشمول المالي في الجزائر و آليات تعزيزه	211
المطلب الثاني: مقارنة الشمول المالي في الجزائر مع دول مجلس التعاون الخليجي	218
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي واسقاطها على الجزائر	223
الخاتمة العامة	226
المراجع	232
الملاحق	250

قائمة الجداول

قائـــــمة الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية	28
(2–1)	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	39
(3–1)	الآثار الايجابية و السلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي	85
(4–1)	علاقة الشمول المالي بأهداف التنمية المستدامة	100
(2–1)	اختصار الدراسات السابقة باللغة العربية	116
(2–2)	اختصار الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	136
(1–3)	نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في السعودية	151
(2–3)	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في السعودية	152
(3–3)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في السعودية	153
(4–3)	نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية في المملكة العربية السعودية	154
(5–3)	نسبة الأشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان في المملكة العربية السعودية	155
(6–3)	نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في قطر	162
(7–3)	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في قطر	163
(8–3)	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في قطر	164
(9–3)	نسبة الأشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان في قطر	165

قائمة الجداول

(10_3)	نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في الكويت	169
(11–3)	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في الكويت	170
(12–3)	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في الكويت	171
(13–3)	نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة الكويت	172
(14–3)	نسبة الأشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان في دولة الكويت	173
(15–3)	تقسيم المؤشرات الجزئية للشمول المالي	187
(16–3)	متغيرات الدراسة	188
(17–3)	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	192
(18–3)	مصفوفة الارتباط بين بعض المتغيرات	192
(19–3)	نتائج اختبارات الاستقرارية المتغيرات الدراسة	194
(20–3)	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي	195
(21–3)	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت	198
(22–3)	نتائج تقدير نموذج الاثر العشوائي	200
(23–3)	نتائج اختبار Ficher	202
(24–3)	نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian	203
(25–3)	نتائج اختبار Hausman	203
(26–3)	جدول اختبار التكامل المشترك	204

قائمة الجداول

(27–3)	نتائج تقدير النموذج الاول : $GDPc=\int(LnCredit, LnDeposit)$	205
(28–3)	نتائج تقدير النموذج الثاني: $GDPc=\int(LnATM, LnBranch)$	206
(29–3)	نتائج تقدير النموذج الثالث: $GDPc=\int(IFC)$	207
(30–3)	واقع الشمول المالي في الجزائر	212
(31–3)	ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر حسب مؤشر الشمول المالي لسنة2017	219
(32–3)	تقسيمات مستويات الشمول المالي في الوطن العربي	221

قائمة الأشكال

قائـــمة الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	مبادئ الشمول المالي	20
(2–1)	علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي	82
(3–1)	أثار العلاقة التبادلية بين عناصر الشمول المالي	87
(4–1)	تطور مفهوم الفقر	90
(1–3)	التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب في المؤسسات المالية الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر .	218

قائمة المختصرات

قائــمة المختصرات		
اسم الاختصار بالغة العربية	**اسم الاختصار باللغة الاجنبية**	**رمز الاختصار**
المجموعة العشرون	Group 20	G20
تحالف الشمول المالي	Alliance F Financial Inclusion	AFI
المجموعةالاستشارية المساعدة الفقراء	Consultative Group to Assiut the Poor	CGAP
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Cooperation and Development	OECD
مؤشر الشمول المالي العالمي	Global Financial Inclusion Index	Findex Global

المقدمة العامة

مقدمة

تزايد دور القطاع المالي عامة و المصرفي خاصة تصاعديا ولعب دورا هاما في نمو اقتصاديات الدول، فقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي في استخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ،كما قد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها بأقل تكلفة و أعلى جودة ، و هذا ما يلخص لنا مفهوم الشمول المالي الذي قد تبنته المجموعة العشرين للبنك العالمي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية ، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول.

يهدف الشمول المالي إلى تمكين جميع الفئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية المتطورة و المناسبة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها، لذلك شغل حيز كبير من اهتمام الاقتصاديون في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، من أجل تحسين المستوى المعيشي الأفراد المجتمع ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الوصول إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي .

قد حققت دول مجلس التعاون الخليجي طفرة اقتصادية في معدلات نمو اقتصادية قياسية مقارنة بباقي الدول العربية و دول الشرق الاوسط خاصة في مجال أنظمتها المالية، و قد أدى النشاط الاقتصادي المزدهر الذي دفعته عائدات الهيدروكربونات الضخمة والسيولة الوفيرة إلى نمو الائتمان وتعزيز المراكز المالية للبنوك خلال العقدين الماضيين. كما ساهم التمويل الإسلامي المزدهر وموجة من الإصلاحات في تحديث أطر سياسة الاستقرار المالي وشبكات الأمان المالي، جنبًا إلى جنب مع تحسينات في الإشراف المصرفي و في تعزيز مرونة القطاع المصرفي ليواكب مع مستجدات العصر و التغيرات الحديثة .

يرتبط الشمول المالي بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي في دول العالم عامة و دول المجلس التعاون الخليجي خاصة حيث يساهم توفير الخدمات المالية الشاملة وتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الوصول إلى التمويل اللازم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية

بالإضافة إلى ذلك يمكن للشمول المالي أن يساهم في تعزيز التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الفجوات بين الفئات العمرية و الجنسية للمجتمع وتحسين توزيع الثروة بين مختلف الشرائح ، و دول المجلس كبقية الدول تسعى جاهدة لوضع مجموعة من الاستراتجيات و السبل التي تمكنها من تعزيز الشمول المالي ضمن متطلبات تتوافق مع بيئتها المالية،و من هنا تبرز معالم إشكالية بحثنا من خلال السؤال الرئيسي التالي :

- **الإشكالية الدراسة:**

هل يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ؟

و حتى نستوحي الإجابة عن هذه الإشكالية و الإلمام اكثر بالموضوع قمنا بتقسيم الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

-ماذا نعني بكل من الشمول المالي و النمو الاقتصادي ؟

-ما هي اهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الشمول المالي و النمو الاقتصادي ؟

-ما هو اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي ؟

- **فرضيات الدراسة :**

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باقتراح فرضية البحث كما يلي:

- يمكن للشمول المالي ان يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي .

- **أهداف الدراسة :**

- تقيم تجربة الشمول المالي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- دراسة آليات توسع الشمول المالي و تعزيزه.
- التأكيد على أهمية الشمول المالي و كيف يساهم في النمو الاقتصادي.
- إسقاط تجربة دول مجلس التعاون الخليجي على الجزائر من اجل الاستفادة منها و العمل بها .
- تحديد أنجع الاستراتجيات و السياسات التي يمكن دول مجلس التعاون الخليجي أن تتخذها من اجل تحقيق النمو الاقتصادي .

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

- تقف على واقع الشمول المالي و تحدياته في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي .

-تعمل على تشخيص الشمول المالي و تختبر دوره في تحقيق النمو الاقتصادي .

-المساهمة في إبراز آليات تعزيز الشمول المالي.

- **حدود الدراسة :**

من اجل تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة عن مختلف الأسئلة قد تم وضع حدود لحصر الدراسة فكانت كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر و الكويت).
- **الحدود الزمنية:** شملت فترة الدراسة و هي الفترة الممتدة من سنة 2004-2020.
- **الحدود الموضوعية:** تحاول الدراسة التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي و كيفية التأثير فيه.

- **منهجية الدراسة :**

من أجل إعداد الدراسة و الاجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه قمنا بإتباع المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة الشمول المالي وكذا النمو الاقتصادي ومحاولة تحليل العلاقات بين هذه المفاهيم النظرية من خلال عرض بعض الدراسات السابقة في الموضوع ، و تم الاعتماد ايضا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال اجراء دراسة قياسية وتقدير نموذج الدراسة بالاعتماد نموذج الاختبار الذاتي للفجوات الرسمية الموزعة على البيانات المقطعية Panel ARDL اعتمادا على البرامج الإحصائية المتمثلة في كل من برنامج Eviews 13 برنامج Stata 17 .

- **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة اسباب لاختيار هذا الموضوع و من أهمها ما يلي:

- الاهتمام الشخصي و الرغبة في التطرق الى موضوع يندرج ضمن مجال التخصص .

- حداثة موضوع الشمول المالي و زيادة الاهتمام به على الصعيد العالمي .

- اثراء مكتبة الجامعة بمواضيع حديثة و حصرية .

- **صعوبات الدراسة:**

غالبا ما يتسم البحث العلمي ببعض الصعوبات التي تواجه الباحث إما في فهم الموضوع أو اثناء اجراء الدراسة التطبيقية، وفيما يلي بعض الصعوبات التي واجهتنا في إتمام و إعداد هذه الدراسة :

عدم توفير البيانات لكامل دول مجلس التعاون الخليجي مما اضطررنا الى استبعاد بعض الدول و الاحتفاظ بثلاثة فقد ،كما انه قد حددنا فترة الدراسة بناءا على أخر تقرير للبنك الدولي كان موجود في فترة اختيار المواضيع لكن تم هناك تحيين للبيانات من طرف البنك الدولي و لكن لم نتمكن من تعديل الفترة لأسباب ادارية .

- **محاور الدراسة:**

من أجل اعداد هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول وهي كالاتي:

- **الفصل الأول:** خاص بالإطار النظري للشمول المالي و النمو الاقتصادي وهو عبارة عن فصل نظري يتضمن في المبحث الأول كافة المفاهيم والمصطلحات النظرية المتعلقة بالشمول المالي و نشأته ، اهدافه و اهميته بالاضافة الى مختلف ركائزه و مؤشراته إضافة إلى المبحث الثاني والذي يضم مفهوم النمو الاقتصادي و مختلف نظرياته و محداته و كيفية قياسه، بعد ذلك قمنا في المبحث الثالث بتوضيح العلاقة التي تكون بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي و مع متغيرات اقتصادية أخرى كالاستقرار المالي و الفقر و عدم المساواة .

– **الفصل الثاني:** هو فصل الدراسات السابقة حيث قمنا فيه بعرضها و مناقشتها وإبراز الفجوة العلمية التي ستعالجها دراستنا و قد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث نجد في المبحث الأول عرض للدراسات السابقة بالغة العربية ،أما المبحث الثاني يظهر دراسات السابقة باللغة الأجنبية ، بينما المبحث الثالث فقد خصص لمقارنة الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية من حيث الاختلاف في كل من المتغيرات و الطرق الإحصائية المستعملة و النتائج المحصلة .

– **الفصل الثالث:** موجه للدراسة القياسية التي تخص دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، قطر و الكويت) فهذا الفصل يشمل تقديما عاما لواقع الشمول المالي لعينة الدراسة و عرضا مفصلا لطريقة جمع

بيانات الدراسة وتبويبها والأدوات المستعملة فيها، بعد ذلك تم تقدير نموذج البائل الديناميكي بالاعتماد على طريقة السلاسل الزمنية المقطعية (Panel ARDL) من أجل تقدير نموذج دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وقد من ثم تفسير النتائج على ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، و بعدها قمنا بإسقاط تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الشمول المالي على الجزائر من اجل الاستفادة منها و العمل بها .

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي

و النمو الاقتصادي

الفصل الأول: الاطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الاول:

يعتبر الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من بين القضايا الجوهرية التي تشغل اهتمام الاقتصاديين والباحثين في ميدان الاقتصاد، ويُخصص هذا الفصل لإستعراض الإطار النظري لكل من الشمول المالي و النمو الاقتصادي مع تحليل هذه العلاقة بعناية و تفصيل .

و في هذا السياق سيتناول هذا الفصل استقراء مفهوم الشمول المالي بالإضافة إلى أهميته وأهدافه، و مختلف ركائزه ومبادئه الأساسية، كما سيتم التعرض لفهم النمو الاقتصادي وتمييزه عن مفهوم التنمية الاقتصادية، مع التطرق إلى مجموعة متنوعة من النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، و بناءًا على ذلك سيتطرق الفصل أيضًا إلى تحليل العلاقة المترابطة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مستعرضًا كيفية التفاعل بينهما وتأثير كل منهما على الآخر. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

في هذا المبحث سنقوم باستعراض الإطار النظري للشمول المالي، وذلك من خلال عرض النشأة والتعريف الشامل لهذا المفهوم، ومن ثم استكشاف أهميته وأهدافه، مع تسليط الضوء على الركائز والمبادئ التي يقوم عليها. يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي كظاهرة اقتصادية مهمة ولازمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء قواعد مالية تساهم في تحقيق توازن أكثر في الاقتصاد.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الشمول المالي

نشأ مفهوم الشمول المالي كاستجابة للحاجة الملحة لتوسيع وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، ففي السابق كانت الخدمات المالية تقتصر غالبًا على الفئات ذات الدخل العالي والمجتمعات الحظرية مما أدى إلى استبعاد العديد من الأفراد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتلك الخدمات ،أما مع تطور المعرفة والوعي بأهمية الحد من الفقر وتحقيق اهداف التنمية المستدامة بدأت المؤسسات الدولية والحكومات في تشجيع و توفير خدمات مالية شاملة تلبي احتياجات الجميع بما في ذلك الذين يعيشون في المناطق الريفية والمهمشة، وقد تم تعزيز فكرة الشمول المالي من خلال تقديم الفرص المتساوية لتحسين الاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات و هذا ما سوف يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1- نشأة الشمول المالي :

ظهر مصطلح الشمول الماليFinancial Inclusionلأول مرة عام 1993 في دراسات للباحث ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تزامنت مع إغلاق فرع من فروع البنك لتليها بعد ذلك الكثير من الدراسات المرتبطة بالمشاكل التي تعاني منها بعض فئات المجتمع، ليتوسع بعدها استعمال مصطلح الشمول المالي عام 1999 بشكل اكبر حيث انه كان يصف محددات حصول الأشخاص على الخدمات المتوفرة من الناحية المالية [1].

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول

[1] بوطلاعة محمد، بخوش ساعد حسينة، واقع الشمول المالي و تحدياته – الاردن و الجزائر نموذجا –، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد 04، العدد02، جوان 2020، ص 145

المالي AFI عام 2008، الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم 88 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق التي تحاول تسهيل و تبسيط حصول كل فئات المجتمع على الخدمات المالية التي تمكنهم من استعمالها بطريقة صحيحة بالإضافة إلى التأكيد على مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات مبتكرة حديثة ذات جودة عالية و تكاليف منخفضة [1]. كما انه قد تم إنشاء مؤشر عالمي يعرف بمؤشر الشمول المالي العالي (findex global) ، و هو عبارة عن قاعدة بيانات تعتبر بمثابة المصدر النهائي للبيانات التي تتيح تحليلا علميا وإقليمياً على مستوى البلدان، و التي تبين مدى الوصول العالمي إلى الخدمات المالية من المدفوعات إلى المدخرات والاقتراض ، حيث قد صدرت اول نسخة له في سنة 2011 ، اما اخر تقرير كان سنة 2021 استنادا إلى استطلاعات تمثيلية على المستوى العالمي لأكثر من 125000 بالغ في 123 اقتصادا خلال جائحة COVID-19[2].

و في سنة 2013 لقد أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجا عالميا للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية بالتركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وقد توالت بعدها الخطط والبرامج في هذا السياق، وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولي (IFC) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ، برامج لتحقيق الشمول المالي، وتجدر الإشارة أنه من بين الدول السباقة في تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم كانت كل من بريطانيا وماليزيا واما في العالم العربي فنجد دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مرتبة الصدارة في مبادرات تعزيز الشمول المالي ، بالإضافة الى انه نجد العديد من الدول المتقدمة و الدول النامية تسعى الآن لتطوير استراتيجيات الشمول المالي و ذلك من خلال إصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، فتكون على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات الحالية مع نهج مبني على تشريعات شفافة وعادلة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية .

[1] أحمد سرور، من حجازي، الزايد الدور، كيف لمصر أن تحقيق الشمول المالي ، مصر، 2017، متوفر على الرابط : https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona تاريخ الاطلاع : 2023/03/16.

[2] يخلف سمية ، عجاج فاطمة ا الزهراء ، واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011-2021، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 08 ، العدد 03 ، ديسمبر 2022 ، ص 75.

2- تعريف الشمول المالي:

لقي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية حيث انه قد تردد في أدبياتها بكثرة بالإضافة إلى ظهوره في أبحاث الكثير من المختصين الماليين و باحثين على حد السواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب مجملها في إطار واحد، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعاريف التالية:

يعرفه **البنك الدولي** الشمول المالي على انه إمكانية الأفراد والشركات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[1].

أما **المجموعة العشرين (G20)**و **التحالف العالمي للشمول المالي(AFI)**فقد عرفاه على انه هو الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز الوصول و استخدام كافة فئات المجتمع ، و بما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، و تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة[2].

كما يعرفه **مركز الشمول المالي في واشنطن** على انه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح من يحفظ كرامة العملاء[3] .

أما **صندوق النقد العربي**، فيعرف الشمول المالي في تقريره المشترك مع **المجموعة الاستشارية للفقراء (CGAP)** في 2017بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة عالية بالاضافة الى المدفوعات، التحويلات، المدخرات ، الائتمان والتأمين، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[4].

كما قد عرفت كل من **المنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)**و**الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** المنبثقة عنها، الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة

---

[1] البنك الدولي ،الشمول المالي ، 2012 ، متوفر على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclus تاريخ الاطلاع 06/29/ 2022

[2] رشة عودة لفتة، سالم عواد حسين ،اليات و سياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق ، مجلة كلية مدينة العلم جامعة العراق ،المجلد 11 ، العدد 01 ، 2019 ، كلية مدينة العلم الجامعة ، العراق ص 83.

[3] اسيا، سعدان، محاجبية، نصيرة، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 3، الجزائر ،ص .748 ، 2018 .

[4] CGAP & The ArabMonetaryFund,(2017), Financial Inclusion Measurement in The Arab World, Nadine Chehade, Antoine Navarro and YisrBarnieh Habib, p 03 .

للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية و التثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي [1].

فمن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأنه على الرغم من تعددها إلا أن كلها تصبوا في مفهوم واحد ألا وهو أن الشمول المالي هو توفير الخدمات المصرفية و المالية بتكاليف معقولة و مقبولة و ذات جودة عالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت افراد او مؤسسات و ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية .

في الأخير يمكن أن نشير إلى أنه هناك عدة مصطلحات تستخدم لوصف نفس الظاهرة ،فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي وهناك من يستخدم بدلاً منه مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي أو الإشراك المالي أو التعمق المالي أو التمويل الشامل أو النفاذ إلى التمويل. ويعود الاختلاف في المصطلحات إلى عدة عوامل من بينها اختلاف اللغة والثقافة والجهة التي تستخدم المصطلح، ومع ذلك فإننا نتبنى مصطلح الشمول المالي لأنه الأكثر شيوعًا وترددا ولأن معناه اللغوي يتناسب مع المصطلح الأجنبي.

و الشمول المالي عكس الاستبعاد المالي (financial exclusion) الذي يقصد به عدم إمكانية الأفراد في الوصول او استخدام الخدمات المالية السائدة في السوق التي تلائم احتياجاتهم وتمكنهم من عيش حياة اجتماعية عادية في المجتمع الذي ينتمون إليه[2] ، و الذي يكون ناتج لعدة أسباب ففي نفس الوقت يمكن أن نعبر عنها بمحددات الشمول المالي و التي تحد من اتساع قاعدته و يوجد العديد منها فهناك محددات تخص جانب الطلب و أخرى تخص جانب العرض و التي سنعرضها لاحقا في الجزء المخصص لمحددات الشمول المالي .

[1] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2015 ،ص 3 .

[2] Russell, Helen, Bertrand Maitre, and Nora Donnelly, Financial Exclusion and Over-indebtedness in Irish Households. Department of Community, Equality&GaeltachtAffairs and Economic and Social Research Institute, 2011 .http://www.socialinclusion.ie/publicaFinancialExclusionPublication.pdf

2-1 الشمول المالي الرقمي :

ان مفهوم الشمول المالي الحالي لم يعد يقتصر على وصول جميع شرائح المجتمع الى الخدمات المالية التقليدية بل تخطى هذا ليصبح يشمل حتى الخدمات المالية الرقمية و بهذا شهد نهضة جديدة تعرف بالشمول المالي الرقمي الذي قد عرفه البنك الدولي على أنه:" الاعتماد على استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف من اجل الوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات[1] " .

يمكننا تعريف الشمول المالي الرقمي كذلك بأنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان الغير المشمولين ماليا، ويتم تحقيقه من خلال توفير خدمة إنترنت موثوقة وبأسعار معقولة، وأجهزة مزودة بخدمة الإنترنت تلبي احتياجات المستخدم، فخلق المنتجات المالية الرقمية يكون مندرج ضمن ما هو معرف بالتكنولوجيا المالية التي لها اهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي الرقمي و التي يعبر عنها بمختلف تطبيقات التكنولوجيا الحديثة من المنصات الالكترونية و سلسلة البلوكات ، و العملات المشفرة ...الخ و الموجهة لتطوير المعاملات و الخدمات المالية في الصناعة المالية و المصرفية من اجل تجاوز القيود و الفجوات لأليات المالية التقليدية .

2-2 الشمول المالي الرقمي و علاقته بالتكنولوجيا المالية :

مع حدوث الأزمة المالية في 2008 و التي أصبحت أزمة اقتصادية أدت إلى فقدان ثقة كافة الأفراد في النظام المالي المصرفي، فهذا ما مهد الطريق و أدى بالتحول إلى صناعة جديدة و الرقمنة ، فبرزت كل من العملات المشفرة و زاد تغلغل الهواتف الذكية بشكل كبير في الأسواق، ما ساهم في وصول الإنترنت لملايين الأشخاص عبر كافة أنحاء العالم. فهذا النمو الكبير في مجال التكنولوجيا جعل شعاعه ينعكس على القطاع المالي و المصرفي و ظهر مفهموم التكنولوجيا المالية حيث مكنت من تحسين أداء و شفافية الخدمات المالية و هذا بدوره ما سوف ينعكس على تنويع النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي و تعزيز الشمول المالي الرقمي .

[1] البنك الدولي ، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر و تعزيز الرخاء ،تقرير 2020 ،ص 15.

أ- تعريف التكنولوجيا المالية :

شهدت الآونة الأخيرة انتشار مصطلح" الفينتك " " Fintech " أو " التكنولوجيا المالية" المركب من كلمتين" fin " و هي اختصار لكلمة " finance "و التي تعني التمويل و " tech " اختصار لكلمة technology و التي تعني التكنولوجيا و لقد شهد هذا المفهوم تفاوت في الآراء و تعدد في التعارف .

و يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها عبارة عن ابتكار مالي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة لها تأثير مادي يؤثر على الأسواق أو على المؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية[1].

تعرف كذلك على أنها عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها الزبائن و الخدمات المالية مثل تحويل الأموال و تبديل العملات وحسابات نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية [2].

فبصورة عامة هي عبارة عن مزج بين التكنولوجيا و المعاملات المالية في القطاع المالي و المصرفي، و حاليا تتضمن هذه التكنولوجيا أشكالا مختلفة من التقنيات الحديثة التي يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين:

تطبيقات الدفع الالكتروني ،خدمات الدفع الالكتروني، التأمين عبر الانترنت، التمويل الجماعي العملات الافتراضية الالكترونية، البلوكشين أو ما يعرف بسلسلة الكتل(نموذج نقل الأصول المالية) بالإضافة إلى المستشارون الماليون الروبوتات.

ب- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

قد ساهمت التكنولوجيا المالية في تسريع عجلة الشمول المالي و خاصة الرقمي، إذ تشير الإحصاءات أن نسبة حوالي 57% من الأفراد غير المشمولين ماليا في النظام المصرفي تم تضمينهم بالاعتماد على القنوات الرقمية. فقد مكنت تطبيقات التكنولوجيا المالية رواد الأعمال وأصحاب المشاريع من استخدامهم للخدمات المالية الرقمية ضمن إطار رسمي[3].

[1] جلال الدين بن راجب ، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، يونيو 2018 ، ص2

[2] زينب حمادي ، الزهراء قاسم ، مفاهيم أساسية حول مفاهيم أساسية حول التكنولوجية المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية المجلد 08 ، العدد 01 الصادرة في 2019 ، المركز الجامعي بتمنراست ، الجزائر ، ص 402 .

[3] ايمن بوزانة ، وفاء حمدوش ، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا نموذجا للملتقى الدولي الأول الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع التحديات الانعكاسات) ، جامعة الزاوية، ليبيا ، 2020 ، ص 7 .

ساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز جوانب عدة، بالأخص في برنامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذلك تمكين رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان. كما ان التكنولوجيا المالية تسهل الوظائف المرتبطة بتنفيذ وحفظ التعاملات وإبرام الصفقات وتقلص من الإجراءات الطويلة والمعقدة وغير الفعالة في معظم الأنشطة المالية. وهذا ما يرفع من مستوى أرباح المصارف جراء تخفيض التكاليف وتوسيع مجال تغطية الأفراد والمؤسسات غير المشمولين ماليا [1].

وتتلخص أهمية التكنولوجيا كأداة لتحقيق الشمول المالي الرقمي فيما يلي :[2]

– زيادة فرص النفاذ المالي للأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا، من خلال تحقيق تغطية جغرافية واسعة كفيلة بالمساعدة على تقديم خدمات مالية تتسم بالتكلفة المنخفضة والكفاء العالية؛

– يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتدنية مستويات الفقر، خلق فرص العمل، تمكين المرأة ودعم النمو الاقتصادي؛

– يساعد الشمول المالي الرقمي القائم على التكنولوجيا المالية الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، خاصة في الظروف الاستثنائية ؛

– تسهيل القيام بالتحويلات الرقمية عبر الحدود، حيث تشهد قيمة التحويلات الرقمية ارتفاعا ملحوظا؛

– تمكن التكنولوجيا المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة مما يدفع عجلة النمو الاقتصاد الرقمي، حيث تساعد هذه المؤسسات على بناء أرشيف للمدفوعاتها ودرجة الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضمانة لها. ويساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل .

لكن التكنولوجيا المالية لا تكفى لوحدها لزيادة مستوى الشمول المالي، حيث لضمان استفادة الأفراد من الخدمات المالية الرقمية، يستلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة

1 ايمن بوزانة ، وفاء حمدوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

2 آمنة خلج، و عمر عبو.، رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 13 ، العدد 5 ، 2021 ، ص 120 .

لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي الخدمات لأول مرة الذين تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم[1].

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى منافع الشمول المالي، وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك العالمي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى كل فئات المجتمع المهمشين اقتصادياً واجتماعياً، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي. و هنا يجب الإقرار بصعوبة الفصل التام بين أهمية الشمول المالي وأهدافه، ذلك أن هذه الأهمية تتحدد بالأهداف، والأهداف تعكس الأهمية، فهما مترابطان ومتداخلان ثم أن أهمية الشمول المالي تتحدد أيضاً بآثاره، و تكمن أهمية وأهداف الشمول المالي في لفت الانتباه وتركيز الجهود على محاربة الفقر والبطالة والتهميش، بإدماج الفقراء وذوي الدخل المحدود والبطالين والمهمشين في الدورة الاقتصادية، مما يجعلهم أعضاء فاعلين في عملية بناء المجتمع وتحقيق التنمية.: و سنشير أولا إلى الأهمية لنستخلص بعدها الأهداف 2.

1- أهمية الشمول المالي :

أهمية الشمول المالي تظهر في مجموعة متنوعة من الجوانب والفوائد التي تشكل تأثيرًا إيجابيًا على الأفراد والمجتمعات والاقتصاد بشكل عام، و في هذا السياق سنستعرض بعض النقاط التي تبرز أهمية الشمول المالي على النحو التالي: 3

- يعد الشمول المالي احد الأسباب الرئيسة التي تستطيع الدول عبر أنظمتها المالية من النهوض بواقع اقتصادياتها وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي و اجتماعي ولا يمكن أن تتحقق هذه الاستقررات دون تفعيل دور القطاع المصرفي .

- توسيع قاعدة الاقتصاد الرسمي وتقليص دور الاقتصاد غير الرسمي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي .

[1]Demirguç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2017) The Global Findex Database: Measuring Financial Inclusion and teh Fintech Revolution. Washington - USA: World Bank Group.p 17.

[2] ايمن بوزانة ، حمدوش وفاء ، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 03 ، 2020 ، ص 99.

[3] عبد الرحمن نجم المشهداني ، زينة سامي العبيدي ، الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2020 ،ص 32

– الشمول المالي هو نظام فعال لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب بمعنى انه كلما زاد عدد الأفراد المتعاملين مع النظام المالي الرسمي فانه يؤدي الى زيادة الكفاءة و الفعالية لنظم مكافحة غسيل الأموال و مكافحة الإرهاب، و هذا ما يزيد بدوره من نزاهة القطاع المالي و تدعيم مكافحة الجرائم المالية 1.

– يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصران رئيسيان في عملية التنمية المستدامة . حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة، التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030 ، على سبيل المثال يساهم الشمول المالي من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية كالتمويل والادخار والتأمين) إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، بالإضافة تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي كم سبق و قد ذكر2.

– يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية.

– يعمل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين و نشر الثقافة المالية ، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها ، و يضاف إلى ما تقدم الانعكاسات الايجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشي .

[1] نغم حسين نعمة ، احمد نوري حسين مطر ، الشمول المالي متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس ، دار الأيام للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن ، الطبعة الأولى 2020 ، ص 43

[2] يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات، 2019 ص 06 .

2- أهداف الشمول المالي :

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك بتحقيق أهداف الشمول المالي و استنادا على الأهمية سالفة الذكر تتجلى هذه الأهداف فيما يلي :1

2-1 الأهداف الاقتصادية :

- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي.

- تحقيق النمو العادل في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى الحد من التفاوت من حيث الدخل .

- تعبئة المدخرات فإذا تم تزويد الفئات الفقيرة بالخدمات المصرفية يمكن تعبئة المدخرات التي يمكن تجميعها عادة في منازلهم بشكل فعال لتكوين رأس المال ونمو الاقتصاد.

- سوق أكبر للنظام المالي لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع فهناك حاجة ماسة لسوق أكبر للنظام المالي الذي يفتح الطريق أمام المستثمرين الجدد في القطاع المالي والذي يمكن أن يؤدي إلى نمو القطاع المصرفي أيضا.

- تضيق القطاع المصرفي الغير رسمي من خلال توسيع دائرة القطاع المصرفي الرسمي.

- معرفة مصدر الاموال الغير الرسمية من اين جاءت ، و كذلك معرفة المنظمات من اين تحصل على الاموال المشكوك فيها .

2-2: الأهداف الاجتماعية :

- يعتبر القضاء على الفقر الهدف الأساسي لمخطط الشمول المالي .

- تحقيق سبل العيش المستدامة و تحقيق الرخاء و الرفاه الاجتماعي .

- حصول الطبقة الأضعف في المجتمع على بعض المال في شكل قروض يمكنهم في البدء في أعمالهم الخاصة أو يمكنهم دعم تعليمهم الذي يمكنهم من خلاله المحافظة على معيشتهم وهكذا يتحول الشمول المالي إلى ازدهار الأسر التي تعاني من الدخل المنخفض.

1 Ammar Ossaf,Y.,&Shaw S. ,(2020) Financial Inclusion in Algeria:Reality,Obstacles and Solution, International Journal of slamicEconomics, p 123.

2-3 : الأهداف السياسية :

- هناك بعض الأهداف السياسية التي يمكن تحقيقها من خلال الشمول المالي على نطاق أوسع للطبقات الدنيا في المجتمع ويمكن توجيهها بشكل فعال إلى دعم البرامج الحكومية التي تدعم الاستقرار السياسي.
- من خلال زيادة الوعي المالي فإذا كان العميل متعلما ماليا فإنه سيحقق خيارات مالية أفضل حسب نوع المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي احتياجات الأفراد ويساعد في تحسين النمو الكلي للبلاد وسيؤدي إلى الوصول للخدمات المالية بتكلفة معقولة إلى تحسين حياة الفقراء.
- و من الأهداف التكميلية لهذه الأهداف نجد مكافحة الإرهاب و القضاء على غسيل الأموال .

المطلب الثالث: مبادئ و ركائز الشمول المالي و محدداته

في هذا المطلب سوف نسلط الضوء على مختلف المبادئ والركائز التي يقوم عليها الشمول المالي كالتالي:

1- مبادئ الشمول المالي:

إيمانا من عدد من المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي، بدأ الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها، وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص فيما يلي[1]:

1- **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.

2- **التنوع** : تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة

3- **الابتكار** : تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

4- **الحماية** : إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء

[1] يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات، 2019 ص 08 .

5- **التمكين**: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

6- **التعاون**: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

7- **المعرفة**: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

8- **النسبية**: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

9- **الإطار المرجعي**: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية .

الشكل رقم (1-1) : مبادئ الشمول المالي

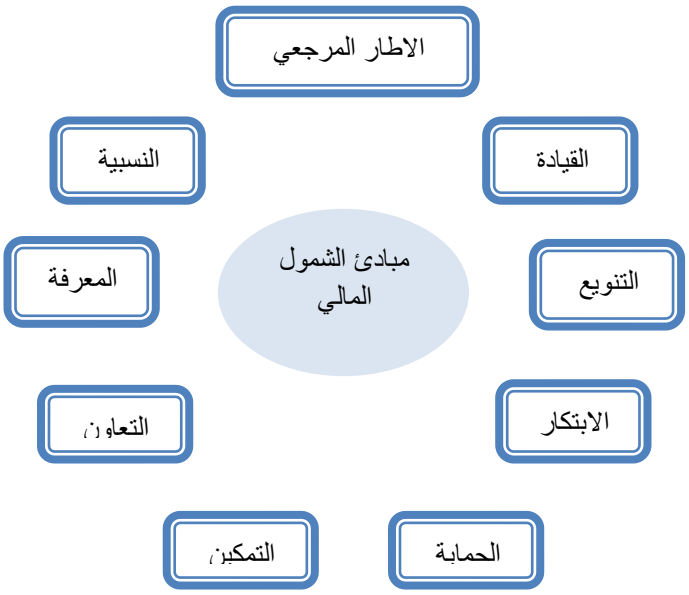

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

2- الركائز الشمول المالي :

هناك أربعة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي و تتمثل في البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي:

- **دعم البنية التحتية المالية :**

يمثل تطوير بنية تحتية مالية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي و في هذا الصدد يتعين تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي:[1]

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح ؛

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة الخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة . إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيره وفقا لتشريعات كل دولة؛ .

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجيا بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial Services) ، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع ؛

- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي كل منهم .

- **الحماية المالية لمستهلكي الخدمات المالية :**

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية، والتوسع في تلك الخدمات يساهم في

[1] صندوق النقد العربي ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2017، ص 9 .

تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، وزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف مبدأ تعزيز الشمول المالي، وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي[1] :

– التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

– توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراجل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

– إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

– حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

– توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب ؛

– توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالياً لفهم حقوقهم و مسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع :**

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، آخذين في الاعتبار بما يلي [2]:

– مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل؛

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

[2] رشيد نعيمي، التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر ،2023 ، ص 48 .

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛

– تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛

– دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يُمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال لاحتياجاتهم وقدراتهم؛

– قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛

– إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصة في هذا المجال .

- **التثقيف المالي:**

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي ، حيث يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة من أجل تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين، خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل: المشرعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، يهدف التثقيف المالي إيجاد نظام مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد، حيث ينعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم[1].

3– محددات الشمول المالي:

يقيس الشمول المالي مستوى توفير الخدمات المالية وقياس مدى استغلالها و استخدامها و بالتالي يعمل الشمول المالي على تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب ، و قد تم تأطير محددات الشمول المالي التي تشمل عدة عوامل في اتجاهين اساسين هما :

[1] رشيد نعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

3-1 عوامل جانب الطلب:

تعكس عوامل جانب الطلب في معظمها المتغيرات المرتبطة بالخصائص الاقتصادية الاجتماعية للإفراد بالإضافة الى عوامل الموقع الجغرافي والوحدات الاقتصادية و تشمل هذه العوامل ما يلي :

أ- مستوى الدخل :

تشكل المستويات المنخفضة الدخول الأفراد وتدفقاتها غير المنتظمة وغير المتوازنة احد عوامل جانب الطلب التي تعيق هؤلاء الأفراد من الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية فانخفاض مستويات دخل الفئات الفقيرة وعدم انتظامه والشكوك الدائرة عن احتمالية عدم استمراريته هو السبب الرئيس للاستبعاد المالي [1] .

و عليه يعتبر الدخل من أهم العوامل تأثيرا في مستويات الشمول المالي، فالتفاوت المسجل في مداخيل الأفراد وعدم انتظام مستويات تدفقاتها، قد يقف حاجزا أمام أصحاب المداخيل الضعيفة [2] ، وبالتالي فارتفاع المداخيل يؤدي إلى زيادة الشمول المالي ، فقد أكدت العديد من الدراسات هذه النتيجة بعدما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي واستدلت بحقيقة أن البلدان ذات الدخل المنخفض تعرف مستويات منخفضة من الشمول المالي [3] .

- مستوى التعليم و التعلم المالي:

يشير Dabla-Norris إلى أن المستوى العالي من التعليم يشجع الأفراد على استخدام الخدمات المالية كونه يسمح بفهم أفضل الفوائد المنتجات المالية وقدرتها على توليد دخول إضافية في المستقبل. فبالرغم من تقديم البنوك بعض الخدمات والمنتجات المالية المناسبة للفقراء وذوي الدخل المحدود. إلا أن افتقار هذه الفئات إلى المعرفة والمستوى المناسب من القراءة والكتابة يبعدهم عن الفهم الصحيح لمعظم تعقيدات تلك الخدمات والمنتجات الأمر الذي يدفعهم باتجاه تبني معارضة استخدامها [4]

[1] بشار احمد العراقي ، سمير فخري نعمة ، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية ، المجلة الغراقية للعلوم الادارية ، المجلد 12 ، العدد 67 ، 2017 ، ص 188 .

[2] Ndanshau, M. O, & Njau, F. E. (2021). Empirical Investigation into Demand-Side Determinants of Financial Inclusion in Tanzania. African Journal of Economic Review,Vol 9 , p 177.

[3] سعيد ايمان و اخرون ، محددات الشمول المالي في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة 2004 Q1 – 2019 Q4 ، المجلة الجزائرية للابحاث و الدراسات ،المجلد 06 – العدد 02 ، 2023 ، ص 536 .

[4] Soumare, Issouf, et al. (2016). Analysis of the determinants of financial inclusion in Central and West Africa, Journal Transnational Corporations Review,Vol 8,N°4 ,p 235.

كما ان التقدم في المستوى العلمي الناتج عن الانتقال في المراحل التعليمية قد يزيد من معرفة الطالب لمبادئ الإدارة والتخطيط المالي الأساسية إما لتدريسه كمنهج منفصل أو تضمينه كموضوعات في الرياضيات والدراسات الاجتماعية والاقتصادية)، ومن ثم فمن المتوقع أن يقدر الفرد الأكثر تعليما منافع استخدام الخدمات المالية الرسمية [1] .

و من جانب آخر بعد التعليم المالي وكما تشير (2016) Shankar ان احد عوامل جانب الطلب التي تؤدي دورا مهما في وصول الأفراد واستخدامهم للخدمات المالية فالقضاء على أو تقليل مستويات الأمية المالية ستخلق طلبا متزايدا على الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية، وعليه فان توسيع دائرة الشمول المالي ترتبط بدرجة كبيرة بانخفاض مستوى الأمية المالية[2] .

– **عامل الجنس والعمر**: غالبا ما يكون الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية محدودا للنساء لعدم امتلاكهن دخلا ثابتا أو أصولا كضمان و العديد من الحواجز الاجتماعية على عكس الرجال، و كذلك فإن الخدمات المالية الرسمية غالبا ما يتم استخدامها من طرف شرائح المجتمع متوسطة العمر على غرار فئة الشباب التي هي اكثر عرضة للاستبعاد المالي ، فلهذا يعتبر التوزيع العمري للسكان و التمييز بين الجنسين من المؤثرات و المحددات الرئيسية للشمول المالي .

– **أهداف الأفراد**: فالشمول المالي يتأثر كذلك بالاحتياجات الائتمانية لمختلف شرائح المجتمع فالأفراد يهدفون إلى تغطية الإسكان والمشاريع متناهية الصغر والاحتياجات الاستهلاكية، ونظرا لصعوبة الوصول إلى المصادر الرسمية للائتمان، فإن ذلك يحول دون تحقيق الشمول المالي. الحواجز الثقافية والنفسية مثل اللغة وفقدان الثقة في المؤسسات المالية المصرفية، وبالتالي الاستبعاد الذاتي، فضلا عن المعوقات الدينية .

2–3 عوامل جانب العرض:

تعكس عوامل العرض في معظمها العوامل المرتبطة بطبيعة عمل المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتتضمن:[3]

– **ضعف الانتشار المصرفي**: إن عدم إتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق وخاصة الريفية منها، قد يمنع الوصول إلى الخدمات المالية .

[1] Adetunji. Olubanjo Michael (2017). The Drivers of Financial Inclusion in Nigeria, The International Journal Of Business & Management, Vol 5, N°7, p 275.

[2] بشار احمد العراقي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[3] حسين نعمة و احمد نوري حسن مطر، مرجع سبق ذكره، ص. ص 48 – 50.

– **الافتقار إلى البنية التحتية المالية:** والتي تؤثر على المقترض والمقرض في الوصول إلى المعلومات التي تخص السجلات الائتمانية العامة، ومكاتب الائتمان الخاص، وكذلك المعلومات التي تخص الزبائن مثل الأهلية القانونية، الإفصاح عن الالتزامات المالية وهو ما يؤثر سلبا على تطوير الشمول المالي .

– **تعقيد المنتجات المالية:** إن التطورات السريعة في هذا المجال، قد خلقت عقبة إضافية لبعض شرائح المجتمع في التعامل مع الخدمات المالية والمصرفية .

– **التكاليف العالية:** يمثل ارتفاع التكاليف وانعدام الضمانات العينية حاجزا هاما أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية، وهو ما يعوق الوصول إلى القطاع المالي والمصرفي .

– **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية** وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي الذي يوفر بالأساس موارد قصيرة الأجل لا تلائم احتياجاتهم التمويلية

–**سهولة الوصول إلى خدمات** الائتمان البديلة عادة ما يكون الائتمان البديل من القطاع غير الرسمي ثر جاذبية وخالي من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد المصارف التجارية.

– **القوانين والتشريعات المعقدة** والتي تعمل على عرقلة الحياة بدلا من تسهيلها ودون وجود أية مبررات لها.

– **السياسات الخاطئة وغير الرشيدة** والتي تؤدي إلى إبعاد الشرائح الفقيرة عن الاندماج تحت مظلة النظام المالي الرسمي .

– **انعدام كفاءة السوق:** إن غياب اللوائح والتنظيمات المناسبة من شأنه جعل السوق يفقد الكفاءة في جذب شرائح المجتمع المستبعدة ماليا.

المطلب الرابع : أبعاد مؤشرات و الشمول المالي

في هذا المطلب سنشير إلى مختلف المؤشرات التي يمكن أن نقيس بها الشمول المالي وقبل ذلك لا بد من الإشارة إلى مختلف أبعاد الشمول المالي التي تعتبر كمدخل لإبراز هذه المؤشرات.

1- أبعاد الشمول المالي :

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية و التي تمثلت في : سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلى وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي[1]:

- **الحصول للخدمات المالية :**

و هي القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسة الرسمية ، و تتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد العوائق المحتملة لفتح و استخدام حساب مصرفي[2] ، ومن مؤشرات قياس الوصول للخدمات المالية :

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- مدى الترابط بين نقاط تقدم الخدمة
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة واحدة على الأقل.

- **استخدام الخدمات المالية :**

تشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جميع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة[3]، ومن بين مؤشرات قياسها نجد :

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحدة ؛

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية") ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد04، العدد01 ، 2019 ،ص. ص 109-111.

[2] بمناس العباس ، رسول حميد ، اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية ، مجلة المعارف ، الجزائر ، المجلد 14، العدد 2 ،2020، ص 215.

[3] فلاق صليحة ، سوداني نادية ، تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، مجلة المعيار ، المجلد 12 ، العدد 01 ،2021 ، ص 282 .

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت ؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية ؛
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

- **جودة الخدمات المالية:**

هناك العديد من العوامل المؤثرة على جودة ونوعية الخدمات المالي كالتكلفة وخدمات حماية المستهلك والكفالة المالية فضلا عن وعي المستهلك وفعالية الية التعويض ، فوضع مؤشر لقياس بعد الجودة بعد تحدي في حد ذاته وهذا راجع الى انتقال الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية الأمر الذي كان يقتضى تحسين الوصول الى الخدمات المالية وهذا بعد غير واضح .

2- مؤشرات الشمول المالي :

في جوان من سنة 2012 و في قمة لوس كابوس تم الاتفاق بين المجموعة العشرين (G20) و توصية الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي و ذلك لدعم جهود و بياناته الوطنية و العالمية ،و كما سبق وذكر انه تم وضع مجموعة أساسية من المؤشرات لقياس الشمول المالي ،حيث تناولت هذه المؤشرات من خلال الأبعاد الثلاثة التي تم الإشارة إليها سابقا و التي تمثلت في كل من :

- الوصول للخدمات المالية
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

كما ان المعايير الدولية قد حددت مؤشرات الشمول المالي و ابعادها القياسية التي يمكن ان نبرزها و نوضحها في الجدول التالي :[1]

[1] نبيل بهوري ، الشمول المالي كاداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و تطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية – ، مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 10، العدد03 ، 2019 ، ص 169.

الجدول (1-1) : مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية

رقم المؤشر	الفئات	المؤشرات	الأبعاد القياسية
1	عملاء البنك البالغين (الأفراد) حسابات الإيداع	النسبة المئوية من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار.
2	حسابات الائتمان (الأفراد)	النسبة المئوية من البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين أو عدد القروض لكل ألف من البالغين.
3	حسابات الإيداع للشركات	النسبة المئوية من الشركات الصغيرة و المتوسطة التي تحتفظ بحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية	عدد حسابات الإيداع للشركات الصغيرة و المتوسطة /إجمالي عدد الشركات
4	حسابات الائتمان للشركات	النسبة المئوية من الشركات الصغيرة و المتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد القروض للشركات الصغيرة و المتوسطة غير المسددة/ إجمالي عدد القروض المقدمة
5	عدد الفروع	عدد الفروع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل مئة ألف من السكان البالغين
6	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة المنتشرة في المناطق	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف من السكان البالغين
7	نقاط الخدمة او البيع	عدد نقاط الخدمة المنتشرة في المناطق	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل مئة ألف من السكان البالغين
8	المعاملات غير النقدية	التحويلات المالية	نسبة العملاء الذين يستقبلون حولات مالية محلية أو دولية
		الشيكات	عدد الشيكات لكل مئة ألف من السكان البالغين
		بطاقات الائتمان	عدد بطاقات الائتمان لكل

			مئة ألف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم	عدد بطاقات الخصم لكل مئة ألف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم المباشر ATM	عدد ATM لكل مئة ألف من السكان البالغين
9	المعاملات عبر الهاتف المحمول	انتشار خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول بين الأفراد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين

المصدر: نبيل بهوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 170.

المؤشر (1-2): تقيس وصول الأفراد إلى المؤسسات المالية و المصرفية.

المؤشر (3-4): تقيس وصول الشركات الصغيرة و المتوسطة إلى المؤسسات المالية و المصرفية.

المؤشر (5-9): تقيس وصول كافة الفئات إلى المؤسسات المالية و المصرفية.

وعليه فالشمول المالي يركز على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع دون التمييز و بأقل التكاليف و بكل شفافية و مساواة و ذلك من اجل ضمان دمج مختلف الطبقات المجتمعات في النشاط الاقتصادي الرسمي و خاصة الطبقة الفقيرة و المهمشة ،و هذا ما سوف ينعكس بالإيجاب عليهم بزيادة مداخليهم و مستوى عيشهم و دائما هناك تحيل و تجديد للمعايير المتعلقة بالشمول المالي من طرف الهيئات العالمية المعنية بقضايا الشمول المالي بحيث يجب أن تكون في نفس السياق الذي يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي بشكل عادل و قانوني و بإمكان كل دولة ان تقوم بتحديد برامج كفيلة تكون وفق المعايير الدولية تعزز بها الشمول المالي .

اما فيما يتعلق بمصادر البيانات المعتمدة لقياس الشمول المالي في السنوات الأخيرة، أصبحت مصادر البيانات الخاصة بالشمول المالي أكثر ثراء وأكثر تعقيدا عند البحث فيها سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض، ونعرض فيما يلي أهم تسعة مصادر مفيدة لقياس الشمول المالي وهي :[1]

أ- **مصادر بيانات من جانب الطلب** : و تتمثل هذه المصادر ما يلي:

- **المؤشر العالمي للشمول المالي The Global Findex**: و هو مصدر البيانات العالمي الوحيد من جانب الطلب الذي يسمح بالتحليل العالمي والإقليمي عبر البلدان، ويتضمن بيانات من 140 دولة ويجمع معلومات عن 506 مؤشرات من 1000 فرد

– مسح FinScope Survey: نشأت في عام 2002 من قبل FinMark Trust كأول مصدر بيانات معترف به يسمح بقياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى المحلي للبلدان، وهو يشرح كيفية إدارة الأفراد لحياتهم المالية، يختلف حجم العينة على نطاق واسع عبر البلدان وتراوحت ما بين 1000 و 21000 فرد .

– مسح FinAccess/ Access to Financial Services Surveys : يوفر هذان المسحان (وما شابه ذلك) استطلاعات للخدمات المالية للبلدان على غرار مسحFinMark Trustإلا أنه لم يتم إجراؤهما من قبل FinScope Survey .

-**استطلاعات تعقب الشمول المالي(FITS)** :عبارة عن مسح للسلوك الجماعي وأنماط استخدام جميع أفراد الأسرة الواحدة للخدمات المالية، استمر مدة 3 سنوات في ثلاثة بلدان وشملت العينة 3000 أسرة في كل من أوغندا وتنزانيا و 5000 أسرة في باكستان .

– مسح رؤى الشمول المالي (FII) :على عكسFITS ، فإن استبيانات الشمول المالي ليست مسوحات جماعية، وركزت أكثر على قياس الإدراك والسلوك الفردي بها في عينات كبيرة لثمانية دول.

- **مصادر بيانات من جانب العرض:** تتضمن هذه المصادر ما يلي :

[1]Nielsen. Karina Broens, Abby Butkus,(2014), Making Sense of Financial Inclusion Data Sources, http://www.cgap.org/blog/making-sense-fina

– **مسح الوصول لصندوق النقد الدولي(FAS)** هو أكثر البيانات العالمية شمولا فيما يتعلق بجانب العرض بشأن الشمول المالي، ويوفر البيانات الجغرافية والديموغرافية السنوية حول الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للمستهلكين في 189 دولة منذ سنة 2004 - **مسح اعتماد الأموال عبر الأجهزة المحمولةGSMA Survey** : يوفر رؤى حول أداء خدمة الأموال عبر الهاتف المحول، تم إطلاقه في سنة 2011 من خلال مسح ضم 114 مزود بالخدمة في 57 دولة.

– **مسح أنظمة الدفع للبنك الدولي (GPSS)** : يوفر هذا المسح معلومات حول حالة أنظمة الدفع للبنوك المركزية الوطنية والإقليمية والسلطات النقدية في دول العالم. يضم 6 إصدارات منذ سنة 2008 .

– **الخرائط الجغرافيةThe MIX's Geospatial Maps**: هي المصدر الرئيسي للمعلومات العامة عن مؤسسات التمويل الأصغر وأدائها المالي والاجتماعي تقدمها مؤسسة MIX Market .

3- التجارب الدولية الرائدة في مجال الشمول المالي :

زاد الاهتمام بموضوع الشمول المالي من قبل جميع دول العالم فكانت هناك دول سباقة في مجال تعزيزه و اصبحت هناك دول رائدة في تجارب نجاحه و من انجع أمثلة الدول الناجحة فيه نجد كينيا من التي قامت اعداد برنامج M-Pesa و الذي يعتبر نموذجًا ناجحًا لتوفير الخدمات المالية للأشخاص غير المصرفيين عبر الهواتف المحمولة، و هناك أيضًا برامج أخرى مثل "Tigo Pesa"في تنزانيا و كل من برنامج "BKash" و تجربة "بنك غرامين " في بنغلاديش و برنامج "Jan Dhan Yojana" في الهند الذي يهدف إلى توفير حسابات مصرفية لجميع الأشخاص في الهند البلاد بما في ذلك الفئات الفقيرة وغير المصرفيين، بالإضافة الى برامج اخرى كبرنامج "Zoona" في زامبيا و "WING" في كمبوديا و اللذان يعتبران برامج أخرى تعمل على توفير الخدمات المالية للأفراد غير المصرفيين وتمكينهم من إجراء التحويلات المالية والدفعات الإلكترونية بسهولة وأمان و هم مبادرات رائعة تساهم في تعزيز الشمول المالي في القارة الأفريقية وخارجها.

اما في أمريكا الجنوبية يوجد أيضًا برامج تهتم بالشمول المالي كبرنامج "Bolsa Família" في البرازيل و "Juntos" في كولومبيا و هما من البرامج الناجحة التي تعمل على توفير الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض وتعزيز الشمول المالي حيث تهدف هذه البرامج إلى توفير فرص مالية وتحسين الحياة المالية للأفراد في المناطق الريفية والمجتمعات الفقيرة.

و في أمريكا الشمالية فيوجد برنامج "SNAP" في الولايات المتحدة و "Oportuni dades" و في المكسيك هما من البرامج الناجحة التي تهدف إلى توفير الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض وتحسين الشمول المالي. تعمل هذه البرامج على توفير المساعدة في تأمين الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر المحتاجة .و سنشير الى تجارب ثلاثة دول رائدة في مجال الشمول المالي كما يلي :

1- 3 تجربة كينيا :

ان تجربة كينيا في مجال الشمول المالي كانت ناجح من خلال اطلاق الحكومة الكينية برنامجًا يسمى M-Pesa هو نظام للدفع عبر الهواتف المحمولة تم إطلاقه في كينيا عام2007 يتيح للأفراد إرسال واستقبال الأموال ودفع الفواتير وشراء السلع والخدمات باستخدام هواتفهم المحمولة. يعتمد البرنامج على شبكة الاتصال المحمولة ولا يتطلب حسابًا بنكيًا. يمكن للمستخدمين إيداع وسحب الأموال من وإلى حسابات M-Pesa في أكثر من 200,000 نقطة خدمة في جميع أنحاء البلاد. تعتبر M-Pesa نجاحًا كبيرًا في تعزيز الشمول المالي في كينيا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن تطبيق M-PESA أثر بشكل إيجابي على المستوى الاقتصادي للمجتمع الكيني، سواء أكانوا مستخدمين أم غير مستخدمين للهاتف المحمول، ويمكن توضيح دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية، بتأثيرها على الشركات الناشئة في العاصمة الكينية نيروبي، فقد شاهدت نموا معتبرا في الشركات الناشئة العاملة في إطار النظم البيئية مع نماذج الأعمال القائمة على أساس منصة M-PESA ومن هذه الشركات تجد Ipay , Pesapal , Kopa-M , KopoKopo.[1]

فحسب أحدث تقرير عن تمويل الشركات الناشئة في افريقيا، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية ما قيمته 305 مليون دولار أمريكي عام 2020 بعدد صفقات يبلغ 52 صفقة وبذلك فقد احتلت المرتبة الثانية افريقيا بعد نيجيريا التي بلغت ما قيمته 307 مليون دولار أمريكي لنفس العام[2]. كما ساهمت خدمة الهاتف المحمول في كينيا بزيادة نسبة الشمول المالي

[1] عميرش ايمان ، قمازي نجوم ، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كينيا – ، مجلة ابعاد اقتصادية ، المجلد 13 العدد 01 ،2023 ، ص 138 .

[2] حدوش شروق و اخرون ، الخدمات المالية عبر الهاتف النقال M-Pesa – تجربة كينيا- مجلة التنويع الاقتصادي ، المجلد 02، العدد 02، 2021، ص 96.

الرقمي إلى 50%، وقد ازداد عدد الكينيين الذين شملهم تطبيق – PESA رسميا في السنوات العشر الأخيرة، كما تم إدراج أكثر من 75.3% من الكينيين رسميا في عام 2016 ، قياسا بعام 2013 الذي بلغت نسبته66.8 % [1].

بالاضافة الى برنامج M-Pesa فهناك برنامج آخر رائع في كينيا هو برنامج KCB M-Pesa و هو عبارة عن شراكة بين بنك KCB وشركة الاتصالات الكينية Safaricom ، حيث يوفر هذا البرنامج خدمات مصرفية مبتكرة عبر الهواتف المحمولة، مثل الودائع والسحب والتحويلات والقروض و يهدف البرنامج إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الشمول المالي في كينيا و يعتبر كذلك مبادرة رائعة تساهم في تحسين الوضع المالي للناس في البلاد.

و عليه نستنتج ان كينيا نجحت في تعزيز الشمول المالي بفضل الابتكار والتكنولوجيا و اعتمادها على المعاملات المالية الالكترونية من خلال خدمة الهاتف فبرامج M-Pesa و KCB M-Pesa هما مثالان رائعان على ذلك فمن خلالهما تمكن الناس من إجراء المعاملات المالية بسهولة عبر الهواتف المحمولة، مما زاد من وصولهم إلى الخدمات المالية ، كما قامت الحكومة الكينية بتطوير بنية تحتية رقمية تدعم هذه الخدمات هذه الجهود المبتكرة والتكنولوجية ساهمت في تعزيز الشمول المالي الرقمي في كينيا.

و تعزيز الشمول المالي في كينيا له أثر اقتصادي كبير يعزز زيادة الوصول إلى الخدمات المالية الفرص التجارية ويعزز النمو الاقتصادي و يتيح للأفراد والشركات الوصول إلى القروض والتأمين والاستثمارات، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية ويساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. كما يسهم في تقليل الفقر وتعزيز التنمية الشاملة في البلاد.

2-3 تجربة الهند :

تجربة الهند في مجال الشمول المالي لها نجاحات كبيرة فقد أطلقت الحكومة الهندية في 2014 برنامج "Jan Dhan Yojana" و هو يهدف إلى توفير حسابات مصرفية لجميع الأسر في الهند بغض النظر عن مستوى الدخل حيث مكن هذا البرنامج الملايين من الأشخاص من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية فقد قدم هذا البرنامج مجموعة واسعة من الفوائد بما في ذلك إصدار بطاقة صراف آلي وبطاقة تعريف شخصية و وتوفير فرص الادخار والتحويلات المالية، وتقديم القروض بفائدة منخفضة، وتأمين الحماية التأمينية للأسر و يهدف البرنامج أيضًا إلى تعزيز الوعي المالي وتعليم الأسر حول أهمية التخطيط المالي والادخار . كما أن الهند تستخدم تقنية الهوية الرقمية لتوفير الدعم المالي للفئات الأكثر احتياجًا من خلال برنامج "Aadhaar" الذي هو نظام هوية

[1] بلقلة ابراهيم ،و اخرون ، واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند و كينيا ،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ،المجلد06 ، العدد 01، 2021 ، ص 457.

رقمية معترف بها دوليًا يُستخدم في الهند، حيث يساعد هذا البرنامج على توفير وثاقة الهوية الرقمية للأفراد مما يمكنهم من الوصول إلى خدمات الحكومة والخدمات المالية بسهولة وأمان. كما اعتمدت الهند على مبادرات اخرى من بينها :

- Pradhan Mantri Mudra Yojana (PMMY) تهدف هذه المبادرة إلى توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير قروض بدون ضمان للمقترضين. يهدف PMMY إلى تمكين الرياديين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل الضروري لنمو أعمالهم.

- Unified Payments Interface (UPI): UPIهو نظام دفع رقمي يسمح للأفراد بإرسال واستقبال الأموال بسهولة باستخدام الهواتف الذكية. يعد UPI مبادرة هامة لتحسين الشمول المالي وتسهيل عمليات الدفع في الهند.

- Microfinance Institutions (MFIs) هذه المؤسسات تقدم خدمات مالية مصممة خصيصًا للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الهند، وتساعد في توفير القروض والخدمات المالية الأخرى للفئات غير المصرفية. فهذه المبادرات والبرامج تشكل جزءًا من الجهود المستمرة للحكومة الهندية لتعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية لجميع الفئات في البلاد.

3-3 تجربة الصين :

تجربة الصين في مجال الشمول المالي مذهلة فلقد قامت الصين بجهود كبيرة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للجميع في البلاد حيث قدمت الحكومة الصينية العديد من السياسات والإصلاحات لتعزيز الشمول المالي وتحسين حياة المواطنين، و من بين الإجراءات التي اتخذتها الصين نجد انها قد أنشأت بنوك صغيرة ومتنقلة تعمل في المناطق الريفية والمناطق النائية لتوفير الخدمات المالية للفئات الأكثر فقرًا ، كما قامت الصين بتعزيز تكنولوجيا المدفوعات الرقمية والهواتف المحمولة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك فقد قدمت الصين برنامجًا لتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للمزيد من الناس و هذا ما يعزز الشمول المالي ويحمي الفئات الضعيفة و المهمشة . و من بين الاليات التي اعتمدت عليها الصين في تعزيز الشمول المالي نجد ما يلي :

- تعزيز الدفع الرقمي للمؤسسات المالية غير المصرفية مثل الاعتماد على تطبيقات **Alipay** و **WeChat Pay** و اللذان يعتبران منصتان للدفع الرقمي تم تطويرهما في الصين يسمح للمستخدمين بإجراء المعاملات المالية بسهولة وأمان عبر الهواتف الذكية.

– الاعتماد على نموذج P2P في عمليات الدفع والاقتراض تحول رواد الأعمال الماليون في الصين إلى التقنيات الجديدة لا سيما البرامج والمنصات الرقمية كوسيلة أكثر كفاءة لتقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة تشمل الأشكال الشائعة بشكل متزايد من التكنولوجيا المالية" المدفوعات عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية (التحويلات)، والإقراض عبر الإنترنت والتمويل الجماعي. يمثل النمو الهائل في منصات نظير إلى نظير (P2P) منذ عام 2007 استجابة سوقية ديناميكية بشكل خاص الفجوة التمويل التي يواجهها الأفراد ورجال الأعمال[1].

– استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى البنوك في الصين إلى الاستفادة من منصات التكنولوجيا والبيانات على الإنترنت لاستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. على سبيل المثال، لدى WeBank منتجان من القروض الصغيرة، "Weilidai" , "Weiyedai"، يستهدف كل منهما الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، بعد إقراض يصل إلى 300000 يوان صيني (43000) دولار أمريكي (و 3 مليون يوان صيني دولار أمريكي (430،000 دولار أمريكي) على التوالي. في نهاية عام 2019، امتلك كل من WeBank و MyBank ، بصفتهما بنوك الإنترنت الرائدة في الصين أصولا إجمالية قدرها 42 مليار دولار أمريكي و 20 مليار دولار أمريكي لكل منهما، وقروض غير مسددة بقيمة 23 مليار دولار أمريكي و 10 مليار دولار أمريكي على التوالي. مما جعل بنوك الإنترنت تساهم بشكل كبير في الشمول المالي من خلال عروض منتجات أكثر تنوعا وأدوات إدارة مخاطر دقيقة [2].

كما اعتمدت الصين العديد من البرامج والتقنيات في مجال الشمول المالي، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

-**UnionPay**هي شبكة دفع مقرها في الصين تُعتبر واحدة من أكبر شبكات البطاقات الائتمانية في العالم.

-**Blockchain Technology**استثمرت الصين بشكل كبير في تطوير تكنولوجيا البلوكتشين لتعزيز الشمول المالي، حيث تُستخدم هذه التقنية في مجموعة متنوعة من التطبيقات المالية مثل تسجيل العقود والمعاملات وتحسين الشفافية والأمان.

-**Digital Currency Electronic Payment (DCEP)** هو مشروع لعملة رقمية صادرة عن البنك المركزي الصيني، تهدف هذه العملة إلى تحسين النظام المالي وتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم وسيلة دفع رقمية مرنة وآمنة.

[1] يسعد عبد الرحمن ، واخرون ، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي، تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت المجلد 04– العدد 01 ،2023، ص191.

[2] Weidong C. & Xiaohui. Y, (2021). Financial inclusion in China: an overview. Frontiers of Business, p 10.

وعليه تُعد هذه البرامج والتقنيات جزءًا من الجهود المستمرة التي تبذلها الصين لتعزيز الشمول المالي وتطوير البنية التحتية المالية لتلبية احتياجات المستهلكين والشركات .و تعد التجربة الصينية في مجال الشمول المالي نموذجًا يحتذي به في العالم وقد تم تحقيق نجاح كبير في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الحياة المالية للمواطنين .

ما يمكن أن نشير إليه هو أنّه لا تقتصر جهود تعزيز الشمول المالي على دول آسيا، جنوب أفريقيا، وأمريكا فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الدول العربية، فقد عملت هذه الدول مؤخرًا على إعداد برامج واستراتيجيات ضمن جهودها لتعزيز الشمول المالي، و تتصدّر قائمة هذه الجهود دول مجلس التعاون الخليجي حيث تحقّق مستويات متقدمة في هذا المجال، بالإضافة إلى جهود دول عربية أخرى مثل مصر، العراق، فلسطين، الجزائر، والمغرب، التي تسعى بنشاط لرفع مستوياتها في مجال الشمول المالي .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

في هذا المبحث سوف نقوم بعرض مختلف مفاهيم النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى التفرقة بين هذا المفهوم و مفهوم التنمية الاقتصادية ، مع تسليط الضوء على مختلف محددات ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي ،بالإضافة إلى إدراج ابرز النظريات التي اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي .

المطلب 1: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه :

سنناقش في هذا الجزء تعاريف متعددة لمفهوم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنواعه المختلفة، وذلك على النحو التالي :

1- تعريف النمو الاقتصادي :

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة مستمرة وسريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن[1].

و يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الفرد في محيط اقتصادي معين وكذلك يعبر النمو عن النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي[2] .

[1] السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2008،ص 361 .

[2] محمد صالح القريشي ، علم اقتصاد التنمية الاقتصادية ، دار إثراء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 71 .

كما نجد من عرف النمو على أنه زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية ويتمثل فيما تراكم لدى المجتمعات من رأسمال وقوى بشرية وزيادة الحاجات ونمو المتطلبات، الأمر الذي يدفع حدوث نمو اقتصادي وطبيعي[1].

وهناك من عرف النمو كذلك على أنه حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تندرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل: زيادة الاستثمار، تحقيق التقدم التقني وتأهيل وزيادة كفاءة الأيدي العاملة، والذي يسهم إجمالا في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع[2].و يعبر عنه كذلك الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي3 .

و يمكننا القول انه قد تضاربت الافكار بعض الاقتصادين حول الاختلاف الموجود بين مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و لكي نقوم بالتفرقة بين هذين المفهومين سوف نتطرق كذلك للمفهوم التنمية من اجل معرفة الفرق بينها و بين النمو.

و عليه فالنمو هو عبارة عن الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو زيادة في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة. حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك[4].

أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات، فهي عملية تغيير هيكلي، إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد. وعليه فالنمو والاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية[5].

وقد تعدد التعريفات والآراء فيما يخص مصطلح التنمية الاقتصادية لذكر منها:

عرفت التنمية الاقتصادية على انها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع افراد المجتمع.

---

[1] الطيب داودي ، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ، دار الفخر للنشر و التوزيع ، مصر، 2008 ، ص 7 .

[2] فاروق بن صالح الخطيب ، عبد الرزاق بن احمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، السعودية ، 2014 ، ص 327 .

[3] وعيل ميلود ، محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، حالة الجزائر و مصر و السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة بين 1990- 2010 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 8 .

[4] ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مركز دراسات الوحدة الغربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، 2009، ص 106.

[5] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة ، الطبعة الأولى ،2010، ص 41.

– و تعرف ايضا بأنها خطة عملية تستهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد بما يمكن من رفاهية المجتمع وليس مجرد تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل القومي .

ويقصد بها كذلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية في الهيكل (البنيان) الاقتصادي.

ومن خلال التعريفات السابقة تجد أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في هيكل النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات. من خلال ما سبق يمكن استنتاج اهم الفروق الجوهرية بين المصطلحين و التي سيتم إيجازها ضمن الجدول الموالي :

الجدول (1–2) : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض الجوانب الاقتصادية. – يتمثل في حدوث زيادة ثروة المجتمع فقط و عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع . – يسبق التنمية و هو ظاهرة تحدث على المدى القصير . – لا يشترط حدوث التنمية لكي يتحقق النمو الاقتصادي – يحدث النمو بصورة تلقائية دون اي تدخل من طرف الدولة .	– تتضمن إحداث تغيرات كمية و نوعية في الجوانب الاقتصادية – – لا ترتبط بزيادة ثروة المجتمع فقط ، و لكن يجب ان يصاحب هذه الزيادة عدالة في التوزيع و ارتفاع في مستوى المعيشة . – حدث على المدى الطويل ، و لا يمكن الحكم عليها الا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا . – من اجل حدوث التنمية يجب تحقيق النمو . تحدث التنمية الاقتصادية بتدخل الدولة أي انها عملية مخطط لها .

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على : محمد حسن دخيل ، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة ، منشورات حلبي الحقوقية، سوريا 2008 ، ص. ص 27-35

2– أنواع النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي ثلاثة انواع وهي النمو التلقائي والنمو العابر والنمو المخطط، يتم التميز بين هذه الأنواع كالاتي:

1-**النمو الطبيعي / التلقائي**: هو ذلك النمو الذي يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث لا مجال لتدخل الدولة، ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته[1]، إذا فالنمو الطبيعي هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثة ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي وتتلخص كما يلي :[2]

- التقسيم الاجتماعي للعمل
- التراكم الأولى لرأس المال.
- رسيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة .
- تكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

2- النمو العابر : هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة لا تتسم بالثبات ولا القصد عادة تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو[3]، كالنمو المحقق نتيجة للارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد أساسي كالنفط في الدول النامية مثلا .

2- **النمو المستهدف المخطط**: هو ذلك النمو الذي يتحقق كنتيجة لعملية مقصودة، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيقه، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطط المرسومة .ومن الجدير بالذكر بأن كلا من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود، يتحول إلى نمو مطرد[4].

[1] بن رمضان انيسة ، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي ، دار هومه ، الجزائر 2014، ص 85

[2] كريم حبيب وحازم البني، من النمو و التنمية الى العولمة و اللغات ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2000، ص 24.

[3] ماجد صبيح ، التنمية الاقتصادية ، جامعة القدس المفتوحة ، عمان 2008، ص17 .

[4] عبد الصمد بن عبد الرحمن ، التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس – الجزائر ، 2021 ، ص 73.

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا اساسيا و هاما في الجهود الهادفة الى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي و هذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي و يمكن حصرها في النقاط التالية :

1- تراكم راسمال :

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواءا كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث تحد مثلا أن إنشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشييد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الانتاج التي يمكن تحقيقها[1].

ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى إدخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال[2].

أما من حيث طبيعة تكوين تراكم رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الإنتاجية حيث على سبيل المثال إذا استعملت دولة ما المعدات والآلات الزراعية الحديثة في إنتاجها الزراعي فإن حجم هذا الأخير سوف يكون أكبر مما لو استعملت المعدات والآلات الزراعية التقليدية[3]، أما جانب تكوين رأس المال البشري، وكما هو معلوم فإن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون أثره إيجابيا على زيادة حجم الانتاج، وربما يكون تأثيره أفضل من تأثير الاستثمار المادي، إذ أن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم (البرامج، الأبحاث، وتوفير الكفاءات يؤثر في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، حيث أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا يعود للاستثمار في رأس المال البشري، أي أن هناك علاقة ارتباط بين درجة التعليم (كمقياس للاستثمار في الموارد

[1] ميشيل تو دارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 168 .

[2] حربي محمد موسى مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص .ص 272-273 .

[3] جيمس جوارتيني و ريتجارد استروب ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، الاقتصاد الكلي ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، 1999 ، ص 586.

البشرية كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع حيث يسهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر الأربع التالية:[1]

- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة؛ .
- توفير فرص عمل من خلال توظيف المدرسين وعمال المدارس والبناء ومطابع الورق والكتب إلى غيرها من عمليات التوظيف المرتبطة بالتعليم؛
- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلوا محل الأجانب في شتى القطاعات والمشروعات
- توفير نوع من التدريب والمهارات الأساسية، والتشجيع على قبول الإتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع .

وعليه يعد رأس المال البشري مصدر مهم جدا للنمو الاقتصادي وأصدق مثال في هذا الاطار هو ما إستوحاه "تيودور شولتز " (Theodore Schultz) من مراقبته لتعافي وتحسن الانتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك رغم الدمار الشامل الذي لحق برأس المال المادي في كلا الدولتين، حيث استوعب "شولتز" ان ما لم تتمكن الحرب من تدميره هو رأس المال البشري المتمثل في خبرة المدراء ومهارات العمال المتراكمة ، وهو ما وقر الأساس للنهضة الصناعية بهاتين الدولتين من جديد[2].

2- معدل التقدم التكنولوجي :

يقصد به مجموعة من الابتكارات و الاختراعات التي تؤدي الى تطوير وتحديث منتجات جديدة مساهمة في الانتاج [3]، وكذلك التطوير في موارد اخرى تشمل المستوى التعليمي و الاداري و التسويقي و التي تعمل على تحسين مداخيل الافراد و تحسين معيشتهم [4].فمعارف العلمية و التقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع[5].

[1] ميشيل تو دارو، مرجع سابق، ص 383.

[2] فريدريك م شرر ، تعريب على ابو عمشة ، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي ، مكتبة العبكان ، السعودية 2002، ص 54 .

[3] طالب محمد عوض ،مدخل الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الاردن ،2006 ، ص183.

[4] حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ،دار البلدية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ،2014، ص 358.

[5] توفيق ابراهيم ايوب ، عبد الكريم النخالة و اخرون ، الاقتصاد ، اصدارات المجمع للمحاسبين القانونين ، مصر 2001،ص 194.

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا على تطور النظام الاقتصادي ككل[1].

3- القوة العاملة :

تتمثل في الفئة النشطة اقتصاديا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح أعمارها بين السن. الأدنى والسن الأعلى المسموح به للعمل، وذلك بطبيعة الحال بعد استبعاد ربات البيوت (غير الراغبات في العمل والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب في المدارس والجامعات والجنود في الثكنات، أي أن قوة العمل تشمل كل العاملين فعلا والعاطلين عن العمل وهم راغبين فيه وقادرين عليه[2].

و كما هو معلوم فإن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الانتاج لاختلاف المستواهم التعليمي ومهاراتهم، هذا الاختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل من اعتماد العدد الاجمالي للعمال كمحدد للناتج مؤشر ضعيف، وبدلا من ذلك ينبغي اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل والتي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري (الكفاءة) للأفراد العاملين، حيث على سبيل المثال فإن خريج الجامعة في الاعلام الآلي يمكنه أن يؤدي نفس الوظيفة عن الدين من خريجي الثانوية، وبتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكن حساب وحدات الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) كناتج للعدد الاجمالي للعمال في الاقتصاد (L) ومتوسط الكفاءة الرأس المال البشري) للعمال (h) وفق العلاقة التالية[3] : $H=Lxh$

وتبين هذه العلاقة أن الكفاءة الكلية للعمل في الاقتصاد يمكن أن تزيد إما بمساهمة عدد أكبر من العمال في العملية الانتاجية زيادة فرص العمل أو برفع انتاجية كل عامل بإكسابه مهارات أكثر عبر التعليم الرسمي .

4- الموارد الطبيعية:

ان الدولة التي تحتوي على موارد طبيعية أكبر بإمكانها الاستفادة منها لرفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، إلا أن معظم الاقتصاديين لا يعتبرون هذا العامل(الموارد الطبيعية) محددا أساسيا للنمو بل يمكن أن يكون مساعدا فقط، حيث أن دولة مثل اليابان لا تملك إلا كم قليل من الموارد الطبيعية وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، وبالمثل هونج كونج ليست تملك في الواقع مواد أولية ولديها مساحة قليلة جدا من الأرض الخصبة ولا تملك مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فإن هاتان الدولتان

[1] حسين عمر ، التطور الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الاولى ، القاهرة 1988، ص 213.

[2] مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 24 .

[3] Daron Acemoglu and all (2016), MACRO ECONOMICS , global edition , Pearson Education , USA, P156.

حققنا مستويات عالية من التقدم والنمو، وعلى العكس من ذلك هناك دول غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية مثل غانا وكينيا وبوليفيا وغيرها ولكنها لم تحقق سوى معدلات بطيئة من النمو وفي الغالب هي معدلات ظاهرية وليست حقيقية، وهذا ما يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب العوامل الثلاث سابقة الذكر لن يكون له أيأثر ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي [1]

5- البيئة الاقتصادية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة ، سواء من الجانب السياسي ، الاقتصادي الاجتماعي او الثقافي ، أي لابد من توفير اوضاع مناسبة تحفز النمو الاقتصادي ، التي لا تعيق المشاريع و الاستثمارات .

و المقصود بالبيئة الاقتصادية تلك العوامل المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفء قادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، و وجود نظام ضريبي سلس لا يعيق التوسع الاستثماري[2].

المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي نظريات قديمة كلاسيكية جاء بها زعماء الفكر الكلاسيكي أمثال أدم سميث، مالتوس، ريكاردو وكارل ماركس في نهاية القرن الثامن عشر، أما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاهتمام قويا على النمو الاقتصادي وجادا نتيجة وجود عاملين أساسيين الأول وهو الاهتمام القوي بالنمو الاقتصادي الذي كان نتيجة الثروة الكينزية في نظرية الدخل، أما العامل الثاني يتمثل في الوعي الذي اكتسبه الاقتصاديون المشكلة الفقر في العالم [3]، ومنه ظهرت نظريات أخرى تحت منطلق النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي ومن بينها نموذج هارد دومار.

ولعل أول مصدر أشار بشكل موثوق إلى النمو الاقتصادي ومفهومه هو الفيلسوف العربي ابن خلدون في 1377، والذي ذكر في مقدمته أنه يتقدم الأمم تزداد القوى العاملة، ومنه زيادة الإنتاجية الذي يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومنه ارتفاع المداخيل [4] .

وبعده تليه المدرسة التجارية في القرن 17، والتي أعتبر زعماؤها من بين الأوائل الذين وضعوا حجر الأساس فيما يتعلق بموضوع النمو الاقتصادي، حيث أشارت المدرسة أن النمو الاقتصادي لا يكون إلا من خلال جذب أكبر عدد من المعادن النفيسة، تليها

[1] جيمس جورايتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 586.

[2] بوقفطان سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

[3] رضا صاحب أبو حمد الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 318

[4] علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي – الواقع العوائق و سبل النهوض – دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان الاردن ،2010 ، ص 46.

المدرسة الطبيعية في بدايات القرن 18، والتي نادت بمبدأ الحرية الاقتصادية في ظل المنافسة الطبيعية التي يفرضها النظام الطبيعي دون تدخل الدولة إلا من خلال حماية حقوق الأشخاص[1] .

أولا – نظريات النمو الاقتصادي :

قد تطورت العديد من المدارس الاقتصادية والنظريات على مر الزمن، حيث حاولت فهم وتفسير آليات النمو الاقتصادي وتحديد الطرق التي يمكن للدول إتباعها لتحقيق تحسين في الأداء الاقتصادي، فقد كانت نقائص وتحديات كل نظرية تمثل نقطة انطلاق لنظريات جديدة و التي تسعى لتحسين وتكميل الأفكار السابقة. و تتمثل هذه النظريات في ما يلي :

1-1 النظرية الكلاسيكية :

بالرغم من اختلاف وجهات نظر فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك (ادم سميث ، كارل ماركس ، روبرت مالتوس ، دافيد ريكاردو...) المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي[2]. و تعتبر النظريات الكلاسيكية بمثابة نقطة انطلاق بالنسبة للنظريات الحديثة و في ما يلي سوف نتناول اهم افكار و نماذج اشهر رواد الكلاسيك على النحو التالي :

1-1-1 نظرية ادم سميث (1723-1790) :

تمثل كتابات "سميت" بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقصادي بصورة خاصة ولقد أعتبر "سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم؛ أي أن "سميت" إهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو وإعتبر أن تقسيم العمل بعد أهمها لما له من دور في زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المتخصصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى تناقص المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية، كل هذا يسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان "سميث" يؤكد على أن نمو الناتج

[1] علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ، 47.

[2] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ،2012- 2013 ، ص 34 .

ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الزراعي والصناعي المعتمد على تخصص العمل[1]، كما أن "سميث" كان يرى أن إنتاجية العمل تزداد وتتنامى مع اتساع حجم السوق، حيث كلما زاد اتساع هذه السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع في إنتاجية العمل، ويؤمن ارتفاع إنتاجية العامل الوفرة في السوق مما ينشط الطلب وهذا يعني زيادة حجم السوق ومن ثم إيجاد إمكانيات جديدة للتقسيم وهكذا تستمر العملية، بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المحال على أسواق عالمية مما يسمح بزيادة تخصيص المهام بأكثر دقة[2].

ولقد كان "سميث" يعتبر أن زيادة العوائد تسود معظم النشاطات الصناعية بينما أن انخفاض العوائد يخص مختلف النشاطات المعتمدة على الأرض مثل المناجم والزراعة، ذلك لكونه كان يعتبر الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج، ومن هذا المنطلق كان يعتقد أن التنمية الاقتصادية إذا انطلقت تكون تدريجية وتراكمية، ولكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد ومن ثم ثبات عوائد الإنتاج؛ حيث أن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل من الأرباح ومن ثم انخفاض تكوين رأس المال فالتصنيع وينتهي تقدم المجتمعات، وبهذا كان يعتقد سميث أن هناك حدود للتنمية والركود الاقتصادي أمر حتمي[3].

2-1-1 نظرية دفيد ريكاردو (1772-1823) :

يعتبر صاحب هذه النظرية دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، حيث كان يرى أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما ازداد عدد العمال في قطعة من الأرض ازداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص، وهو ما سماه بقانون تناقص الغلة ولم يعطي ريكاردو " للتقدم التكنولوجي دور يذكر للتقليل من هذا التناقص في معدلات الزيادة ولهذا فقد تنبأ بأن اقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهى إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[4].

ولقد حلل "ريكاردو" عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، حيث أن الرأسماليين الذين يتحصلون على الأرباح هم الذين يلعبون الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ وذلك من جهة لبحثهم المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن، ومن جهة ثانية لسبب

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات وموضوعات – الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2007 ، ص 56 .
[2] فريديريك م شرر ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .
[3] مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 57.
[4] عبد الصمد بن عبد الرحمن ، التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة قياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

إعادة إستثمارهم لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهو ما يؤدي في النهاية إلى توسيع تراكم رأس المال، في حين أن العمال مهمين أيضا للعملية الإنتاجية لمساهمتهم فيها مقابل تلقيهم للأجور إلا أنهم يعتبرون أقل أهمية من الرأسماليين على إعتبار أن الرأسمالي هو من يوفر الآلات والعتاد وكل ما يحتاجه العمال للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي فهو مالك الأرض وهو بدوره مهم لأنه يقدم الأرض للرأسمالي وهي العنصر الأساسي للعمل الزراعي ويتحصل مقابل ذلك على ربوع[1].

أما عن التجارة الدولية وحسب ريكاردو" فهي مهمة جدا في المجال الاقتصادي خاصة عند التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل، بالإضافة إلى أنه من المهم أيضا عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض الضرائب لأن ذلك سيحد من الرغبة الإستثمارية للرأسماليين وهو ما من شأنه كبح عملية التنمية[2].

3-1-1 نظرية روبرت مالتوس (1766-1834) :

يقسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين القطاع الزراعي والصناعي، ينتج النمو عن القطاع الصناعي، يتمتع بتزايد الغلة، نتيجة وجود فرص مربحة لرؤوس الأموال مع سهولة استخدام التقدم التقني، أما القطاع الزراعي فهو عكس سابقه، يمتاز بتناقص الغلة نتيجة قلة الأراضي وعدم ادخال التقدم التقني ضمنها [3].

ركز مالتوس على أهمية الطلب الفعال في التنمية الاقتصادية، وأهميته في تحديد حجم الإنتاج، عكس الكلاسيكيون الآخرون الذين كانوا يستندون إلى قانون ساي للمنافذ الذي يعتقد أن العرض يخلق الطلب، كما يرى أن الطلب الفعال يجب أن ينمو بطريقة متناسبة مع كميات الإنتاج[4].

أكد روبرت على عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط الرأسماليين، وهذا ما يخفض الطلب على السلع، ومنه الحفاض الاستهلاك يعيق التنمية، كما أكد على ادخار ملاك الأراضي، وأنه عند زيادة مدخر الهم تفرض ضرائب عليهم .

جاء مالتوس بنظريته حول السكان والتي ترتبط بالناتج الكلي ودخل الفرد من الناتج ومستوى المعيشة، والذي ينمو بمعدل ثابت، ويزداد بنسبة تفوق معدل نمو الغذاء، ومنه عدم كفاية الموارد وبالتالي الحفاض المستوى المعيشي وانتشار الفقر[1]، كما ينتج عنه النقص

[1] اسماعيل شعباني ، مقدمة قي اقتصاد التنمية – نظريات التنمية و النمو – استراتيجية التنمية ، الطبعة الثانية ، دار هزمه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 1997 ، ص. ص 63-64 .

[2] مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 64.

[3] ثابت محمد ناصر ، العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الاردن 2001، ص 60.

[4] فايز ابراهيم الحبيب ، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1985، ص 167.

في العوائد الزراعية، وهذا ما يجعل الدخل الشخصي عند مستوى محدود، ومنه تقييد النمو، من جهة أخرى نمو الموارد في مثل هذه الحالة يساهم في نمو السكان وليس الرفع من رأس المال، باعتبار أن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنلوجي تؤدي إلىزيادة المواليد ومنه ارتفاع في عرض العمل، كما يدفع إلى تخفيض المداخيل الفردية وتعيده للمستوى المحدود (مستوى الكفاف)، والذي يصبح كحافز للمنتجين في تخفيض التكاليف ورفع أرباحهم، وارتفاع رغبتهم في الاستثمار ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي[2].

كانت نظرة مالتوس نظرة تشاؤمية وتحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي نتيجة بروز وسائل حديثة تسيطر على حجم السكان، وكذا النواقص التي كانت سابقا مع تعويض النقائص، ومنه تستنتج أن اعمال الجانب التكنلوجي هو ما حضر التحليل التشاؤمي عند معدلات الإنتاج ارتفعت بمستوى يفوق توقعات روبرت نتيجة التقدم التكنلوجي الذي من القطاع الزراعي والذي الخطى على الكلاسيك [3].

4-1-1 نظرية كارل ماكس

يعتبر Marxأبو النظام الشيوعي وجاءت نظريته ناقدة للرأسمالية إذ أنه يعتبرها العائق الرئيسي للمتقدم وهذا عكس ما اقترحه أفكار وآراء الرأسماليين الذين أتوا بها، على غرار فرضيات المنافسة التامة التي أدت إلى الاحتكار والاستغلال والاعتماد على الاستثمار الخارجي الذي تسبب في استعمار البلدان يسبب الجوع والحروب وقد بني Marx أفكاره على أساس سقوط الرأسمالية وتعويضها بالاشتراكية، حيث ارتبطت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي بمجموعة من الفرضيات المتعلقة بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وعلى نهج فكرتي الابتكار والإبداع وعلى طريقة تراكم رأس المال بالإضافة إلى فرضيات معدلات الأجور والأرباح التي تتعلق بالطابع الحركي سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعياً[4].

وأهم ما أنت به النظرية الماركسية هو ما يسمى بـ "نظرية القيمة التي تعرف بأنها فائض الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المخصصة للاستثمار، وكذلك فكرة التخطيط والتسيير المركزي من أجل تحقيق المنفعة العامة التي من شأنها أن تدفع بالمؤسسات للبحث عن فائدتها الخاصة، وهو ما يعود بالاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوى العاملة .يتم تحديد الأجور حسب Marx من خلال مستوى

[1] محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي –النظرية ، المفهوم – دار القاهرة للنشر ، مصر2001، ص .ص 145 -146.

[2] سالم توفيق النجفي ،محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتاب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1988 ، ص 318

[3] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 50،59.

[4] صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، دار المعارف ، مصر ،196 ، ص 101.

الكفاف الأدنى، مع زيادة كثافة رأس المال لتكنولوجيا الإنتاج ، فترتفع حصة رأس المال الثابت وينخفض معدل الربح معها وفقا لقانون فائض القيمة الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى للأجور للعمالة)، مثلما يدفع فائض العمل الأجور إلى الانخفاض وأن أي تراكم الرأس المال يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وانخفاض الأرباح ، وكل محاولة من جانب الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل محل رأس المال بالعمل، وهذا يؤدي إلى انتشار البطالة وعدم قدرة العمال على استهلاك كل المنتجات ، فيصبح الرأسماليون غير قادرين على التصرف بها ، ويحدث الاضطراب معها ، وتنتقل السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال ، فتنهار الرأسمالية[1].

و يمكننا استخلاص ان اغلب هذه النظريات ترتكز على الافكار التالية[2]:

– اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي : العمل ، رأس المال، والموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة فحسب الكلاسيك يرون أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي و عملية تكوين رأس المال (الاستثمار) و أن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح و أن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال.

– اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان و في نفس الوقت فان تزايد حجم السكان من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

– اتجاه الأرباح نحو الانخفاض إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فان اليد الخفية من شانها أن تعظم الدخل القومي .

– إن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية العملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

[1] عياد هشام ، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970–2013 ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر، 2017 ، ص62 .

[2] مدحت القريشي – التنمية الاقتصادية – دار وائل – عمان ، الأردن ،الطبعة 1 ،سنة 2007 ، ص 56 .

-أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفؤ للإنتاج، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة.

و من اهم الانتقادات التي وجهت لنظرية النمو الكلاسيكية نجد ما يلي [1] :

- اعتبارهم أن الادخار هو مصدر للأرباح عدا الادخارات، كادخارات الحكومة والقطاع العام والطبقة الوسطى للمجتمع .اعتبارهم أن الادخارات كلها توجه للاستثمار.

-عدم الاهتمام بالتطور التكنلوجي وفعاليته في الحد من تناقص أثر العوائد .

- افتراضهم للنمو السريع في السكان، من خلال نظرية مالتوس للسكان، ونمو الإنتاجية في الزراعة يكون أسرع من النمو السكاني، ومنه يكون الركود ضعيفا .ركود التطور الرأس المالي ونهايته استنادا على نظرية مالتوس للسكان وقانون تناقص العوائد .

- إهمال دور القطاع العام في التأثير على التراكم الرأس مالي، خاصة في الدول النامية.

-مقولة بقاء الأجور عند مستوى الكفاف خاطئة، بل كانت هناك زيادات في الأجور دون المخفاض معدل الربح .

2-1 النظرية النيو كلاسيكية :

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من"Alfred و ,"Walras" "Menger", "Jevons"الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Marshall اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتجدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار :

[1]A.N. Agrawal,(1993)Economic of development and planing, kunder lal, second edition, p.p 9-12.

– يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى النسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال$\frac{V}{K}$. بفرضية تناقص عوائد رأس المال .

– معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسليا مع معدل نمو السكان.

– هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالمين$\frac{V}{K}$و $\frac{K}{Y}$ او بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (AMarshall, J. Clarck, K.Wickell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي[1] :

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو الوفرات الخارجية، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه الرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتحديد والابتكار.
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد .

[1] كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكه ، ص 37 .

1-2-1- نظرية شومبيتر :

يعتبر "Schumpeter" من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا الظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[1] .

و تتضمن نظرية النمو حسب "Schumpeter " ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأحور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتحديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع الحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتحديد .

انتقدت نظرية النمو لـ "Schumpeter "لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تحويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[2].

[1] صلاح الدين نامق ،قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ،ص 56

[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 71 - 73 .

3-1 النظرية الكينزية :

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و ادوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من اهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي ، يتمثل جوهر النظرية الكينزية في نقد قانون ساي ومنه التأكيد على أهمية الطلب في الاقتصاد بدل العرض[1]

فقد جاءت النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد سنة 1936 للاقتصادي John Maynard Keynes كأساس لكل نظريات النمو الاقتصادي الكينزية، ويتمثل العامل الرئيسي للنموذج الكينزي في الطلب الفعال حيث أن توسيع الطلب الكلي الفعال يساهم في النمو الاقتصادي. وقد نشأت هذه النظرية بناء على القيم الاقتصادية كالدخل القومي الاستهلاك الادخار والاستثمار، كما أكد Keynes على أن تدخل الحكومة قد يساعد في تعزيز الطلب الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي[2]و أشار Keynes أيضا إلى أهمية الانفاق الحكومي الذي يحفز الاستثمار والذي يعتبر عاملا رئيسيا للنمو الاقتصادي. و بهذا اصبح هناك تحولا كبيرا في الفكر الراسمالي الذي يفرض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

و عليه فقد لعب كينز دورا مهما في تقديم الحلول التي تساهم في معالجة الازمات الاقتصادية و هذا بالاهتمام بالنمو الاقتصادي و ذلك من خلال :

- اعتبار ان الطلب الفعال المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل الوطني، وأعطى أهمية كبيرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتعويض ما يمكن أن تنقص في الطلب الفعال.
- تعتبر سيادة السوق مبدأ اولي لتحقيق التوازن الاقتصادي .
- التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي .
- ضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على الأفراد وذلك لصالح الطبقات الفقيرة .

[1] بورديم فاطمة الزهراء ، العلاقة بين عرض النقود ، مستوى الاسعار و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2007-2018 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر ،2023 ، ص 77 .

[2] Ikhom Sharipov. (2015) Contemporary economic growth models and theories: A literature review. CES Working Papers. vol 03 N° 7, P 764.

ثانيا - نماذج النمو الاقتصادي :

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للظواهر الاقتصادية على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلا أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب ما يلي[1]:

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ .

- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية؛ .

- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال .

ونتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ولقد تم تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام تتمثل في نماذج النمو الكينزية ونماذج النمو النيوكلاسيكية(النمو الخارجي)بالإضافة إلى نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي)، وفيما يلي سنقوم بسليط الضوء على مختلف هذه النماذج الثلاثة .

1-2 – نماذج النمو الكينزية:

عرفت الأدبيات الكينيزية عدة نماذج سنتطرق فيما يلي لأهم هذه النماذج و المتمثلة في نموذج "هارود و دومار " بالإضافة إلى نموذج "كالدور" .

1-1- 2 نموذج "هارود و دومار " :

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من "Roy Harrod و "EvesyDomar" والتي عرفت فيما بعد بنموذج"Harrod-Domar، و التي تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما

[1] طاوش قندوسي ، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970-2012) ، دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد، 2014 ، ص 103 .

محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون[1].

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني(Y) ، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كانK هو رأس المال، و(S) هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق (S= I)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g=\frac{\Delta Y}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$V=\frac{K}{Y}=\frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$S=sY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

$$I=\Delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

$$I=\Delta K=V\Delta K = Sy=S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

و باستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1.4) تستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{v} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

$$g=\frac{s}{v} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي(g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني(s)ومعامل رأس المال / الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة

[1] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ،2013 ، ص 41 .

الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي(GNP) ، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سليا بمعامل رأس المال / الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP)[1].

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:[2]

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ومعدل رأس المال إلى الناتجو $\frac{K}{Y}$: غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.

-كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما ،

-أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تنصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة ،

و من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي .

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج (V) في الدول الأقل تقدما يساوي 3، وكان معدل الادخار الكلي هو 6%، ووفقا للعلاقة (7.2) فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2%، أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى 15% من خلال زيادة الضرائب أو المساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5% .

و من جهة أخرى لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نموا، بل هي تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد. فالدولة التي تريد نموا عند مستوى 7% وهي لا تستطيع تحقيق سوى 15% من الادخار الوطني بافتراض

[1] مشيل تودارو ، "التنمية الاقتصادية " تعريب محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2006 ، ص.ص 126-127 .
[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص .ص 76- 77 .

أن (V=3) فلا بد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية حتى تصل إلى 21% بما قيمته 6% من خلال المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، وعليه يصبح قيد رأس المال أداة منطقية مناسبة تبرر زيادة التحويلات الهائلة لرأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما تم فعلا عند تطبيق خطة "مارشال" في أوروبا، وربما ينطبق الوضع مع حالة الدول المتخلفة اليوم.

إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتجديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو، ولكنه غير كاف، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها. فمثلا توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية توفر تسهيلات النقل المتطورة القوة العاملة المدربة الدافع نحو النجاح... إلخ، وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال1.

2-1- 2 نموذج "كادور Harrod-Domar" :

شكلت أفكار كالدور إضافة إلى (رينسون) ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد الكينزية(Post-Keynesian) ، وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية، كما تخلو من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي، كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو، حيث انطلق كالدور من مقولة أساسية مضمونها : أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الأخير يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار2، ولقد فرض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال الأجور (W) والرأسماليين الأرباح(p) ،و قد اعتبر أن الدخل يمكن تقسيمه إلى قسمين الأجور W و الأرباح p ، حيث:

$$Y=W+P$$

y : الدخل W: الأجور P : الأرباح

[1] ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص 130 .

[2] عماد الدين احمد المصبح ، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، 2008 ، ص 38 .

و أن الميل الحدي للادخار لدى الرأسماليين أكبر منه لدى العمال وكلاهما موجب، وقد اتبع كالدور الأسلوب التالي الحساب معدل النمو الاقتصادي التوازني الذي يحقق التشغيل الكامل[1].

و تأخذ دوال الادخار الشكل التالي : $S_w=S_wW$و$Sp=s_pP$

s_w :الميل الحدي للادخار لدى العمال

S_w: ادخار فئة العمال.

s_p : :هو الميل الحدي للادخار لدى الرأسماليين.

Sp: ادخار فئة الرأسماليين.

ويتحقق التوازن لما يتساوى الادخار الكلي (S=Sw +Sp) مع الاستثمار (I)، أي :

$$I= S =>I=S_w +Sp$$

$$=>I=S_wW + SpP$$

$$=>I=S_w (Y-P)+SpP$$

$$=>I=P (Sp - S_w) + S_wY$$

$$=>\frac{I}{Y}=\frac{P}{Y}(Sp- S_w) + S_w \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots.(1)$$

$$=>\frac{p}{Y}=(\frac{I}{Y}- S_w) (\frac{1}{Sp - Sw}) \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots.(2)$$

من المعادلة الأخيرة يتضح أن نسبة الأجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل، ولقد استعمال كالدور دالة إنتاج هاورد ودومار التالية :

$$g =\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta k_t}{k_t} = \frac{s}{v} - \theta \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots.(3)$$

[1] طاوش قندوسي ، مرجع سابق ، ص.ص 107- 108 ,

حيث: $g = \frac{\delta Y_t}{Y_t}$ معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه.

δY_t: التغير في السلع الرأسمالية .

s: الميل (3)الحدي للادخار .

v: متوسط رأس المال إلى الإنتاج (المعجل).

θ: معدل اهتلاك رأس المال .

ويمكن كتابة نسبة الاستثمار من الإنتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\frac{I}{Y} = gv \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (4)$$

و بتعويض المعادلة (1) في (4)نجد :

$$gv = \frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W \Rightarrow g = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W\right] \quad \cdots\cdots\cdots (5)$$

و بتعويض المعادلة(5)في (3)نجد :

$$\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta k_t}{k_t} = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(Sp - Sw) + Sw\right] - \theta$$

مما يؤخذ على نموذج كالدور، افتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الإنتاج العمل ورأس المال في تحسين معدلات النمو)، إضافة إلى تجاهله الحركات الدورية (Cycles) التي تطرأ على النظام الاقتصادي وأخير افتراضه تحرك الأسعار والأجور في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي علما بأن هذه التحركات لا تحدث إلا عرضا [1].

2-2 – نماذج النمو النيوكلاسيكية :

يعاني نموذج ها رود – دومار من عدم استقرار النمو المتوازن، حيث حسب ما هو معروف عن هذا النموذج فإن معدل النمو يقع على حافة سكين(knife-edge) ، والتي تعني أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد وفق نموذج هارود – دومار سيؤدي إلى

[1] عماد الدين احمد المصبح ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

انحرافات طويلة الأجل وكبيرة عن المسار الصحيح، وقد أخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار كل من روبرت سولو (Robert Solow) وسوان (Trevor Swan) وبعدهما جيمس ميدي (James Meade) ، حيث افترضوا أن معدل رأس المال – الناتج في نموذج هارود – دومار ليس متغير خارجية ما، وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجا يعتبر أن معدل رأس المال – الناتج ما هو إلا عبارة عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي[1].

1-2- 2 نموذج "2سولو**Solow-Swan**" :

حاول الاقتصاديان "Harrod-Domar"من خلال نموذجهما تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، إلا أنهما صادفا مشكلة متمثلة في عدم استقرار النمو المتوازن، ومنه أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديد المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا، وهو ما يعرف بنموذج " Solow-Swan" أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، والذي يعد حجر الزاوية لهذه النظريات حيث قدم الاقتصادي النيوكلاسيكي البارزRobert M. Solowنموذجا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في مقاله الذي كان في سنة 1956: A" Contribution to the Theory of EconomicGrowth"

وقد أدرج في نموذجه إمكانيات إحلال عوامل الإنتاج وتناقص لغلة لعامل معين، فحسب Solow يستند نموذج-Harrod Domarعلى افتراضات غير واقعية مثل ثبات نسب عوامل الإنتاج وثبات معامل رأس المال – الناتج (معدل التعديل الهيكلي)، ما جعل النتائج غير دقيقة ومشبوهة3، فقد لاحظ أن خاصية "حافة السكين "القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائدة، قد يكون سببها الجمود المفترض في معامل رأس المال .

[1] المرجع السابق ،ص 40.

[2]روبرت ميوتون سولو اقتصادي أمريكي ولد عام 1924 درس هارفارد، واشتغل أستاذا بمعهد ماساتشوستش التكنولوجيا، عمل مع ليونتيف واستعمل الرياضيات لحل أعقد المسائل، مما جعله يتخلف نماذج اقتصادية للنمو، تحصل على جائزة نوبل سنة 1978.

[3]Robert M. Solow,(1956), A Contribution to the Theory of Economic Growth: The Quarterly Journal of Economics, Vol 07, N°.1, p. 65

وعليه فقد حاولSolowاعطاء حل للمشكلة التي واجهت هذا النموذج، حيث يدرس نموذج "Solow" حركية النمو المتوازن، حيث تطلب صياغته مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأسمال والتقدم التقني، وكذا التوجه أصبح للتقدم التقني دورا هاما في نظرية النمو الاقتصادي قد قام هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات التالية :[1]

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد ؛

- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه؛

- وجود التشغيل الكامل للعمالة ومخزون الرأس المال ؛

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون المعدل الحدي للإحلال؛

- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة؛

- هناك مرونة في السعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما .

اما فيما يخص النموذج ا فكانت انطلاقته من أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط هما العمل L ورأس المال K ، فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخارs ، وثبات معدل نمو العمل n يمكن توظيف النموذج على النحو التالي :

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة يرمز له بالرمز t فان معدل الاستثمار الصافي يعادل :

$$K^* = \frac{\Delta K}{\Delta t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

تصبح المعاداة الأساسية للنموذج كما يلي :

$$K^*=sY\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث s : الميل المتوسط للادخار .

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن ، التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس – الجزائر، 2021 ، ص 97 .

و نظرا للاعتماد في الناتج الإجمالي على العمل و رأس المال فقط فان دالة الناتج تصبح :

$$Y=\int(L, K) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و بتعويض Y في المعادلة (1) نجد :

$$K^{*}= s .\int(L, K)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

و هي معادلة تفاضلية في متغيرين هما العمل L و راس المال K ، وكلاهما دالة للزمن t .

و نظرا لاعتبار ان معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي تابت n ، فان معادلة العمل تصبح :

$$L_t = L_0 \ .e^{n.t} \ . \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

و بتعويض (5) في المعادلة (4) نجد :

$$K^{*}= s \int(K, L_0 \ .e^{n.t}k_t \ ) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

و بالاشتقاق الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل الممثل في الأجور (w)و عائد رأس المال المتمثل في (p) الأرباح ، و بذلك يصبح :

$$P =\frac{\partial \int(L,K)}{\partial K}\ldots\ldots\ldots(8) P =\frac{\partial \int(L,K)}{\partial L}\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

و لتحديد النمط الممكن للنمو الاقتصادي يدخل في معادلته نسبة رأس المال الى العمل و يرمز اليها بالرمز rالتي تعادل :

$$r = \frac{k_t}{L_t} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

و بالعودة للمعادلة رقم (4) الخاصة بقوة العمل ، يمكن ان نقوم ببناء معادلة مماثلة لراس المال :

$$k_t \ = rL_0 \ .e^{n.t}k_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

و باشتقاق هذه المعادلة بالنسبة الى الرمز نحصل على :

$$K^{*} = r^{*}L_0 \ .e^{n.t} + nrL_0 \ .e^{n.t}\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

كما ان r^* ، تمثل تفاضل r بالنسبة للزمن t اي :$= r^* \frac{dr}{dt}$ و تدعى بمعدل رأس المال الى العمل .

و بالتعويض في المعادلة (6) نجد :

$$r^* L_0 \cdot e^{n.t} + nrL_0 \cdot e^{n.t} = s \int (K, L_0 \cdot e^{n.t})$$

و بتعويض قيمة K ، نجد :

$$r^* L_0 \cdot e^{n.t} + nrL_0 \cdot e^{n.t} = s \int (rL_0 \cdot e^{n.t}, L_0 \cdot e^{n.t})$$

و منه :

$$L_0 \cdot e^{n.t} (r^* + nr) = s \int (rL_0 \cdot e^{n.t}, L_0 \cdot e^{n.t})$$

وبقسمة الطرفين على مقدار $L_0 \cdot e^{n.t}$ صبح : $(r^* + nr) = s \int (r, 1)$

اي ان :

$$r^* = \int (r, 1) - nr \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

حيث n: المعدل النسبي للتغير في قوة العمل $n = \frac{L^*}{L}$ و الشق nr : يعبر عن قوة العمل المتحقق او المستخدمة .

و بما أن $r = \frac{K}{L}$ فان معدل التغير النسبي لـ r هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل و رأس المال أي :

$$r^* = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

و بما ان $n = \frac{L^*}{L}$ و $r^* = \int (r, 1) - nr$ فان :

$$r^* = r \frac{s \int (r,1)}{K} - nr \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

و بقسمة الطرفين على L و أخذ $\frac{1}{r} = \frac{L}{K}$ نصل الى نفس المعادلة رقم (12).

ولاحظ أنه يمكن الحصول على التوازن لما :$s \int (r, 1) = nr$ ، حيث :

$s\int(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لرأس المال يعبر عنه r ، و عند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل ، و بالتالي فان هذا الشق من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المحقق أو المنفذ .

2-2-2 نموذج""Mead

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي الرأس المال(K) ، القدر المتاح من قوة العمل(L) ، والأرض والموارد الأخرى(N) ، والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y = F(K, L, N, T).....(1)$$

فاذا كانت (N) ثابتة فان :

$$\Delta Y = \theta\Delta k + \omega\Delta L + \Delta Y .....(2)$$

حيثΔ هي التغير الطفيف، بينما (ω) و (θ) فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي، وأما ('Y) فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي. وبقسمة المعادلة (2) على (Y) ينتج:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\theta\Delta K}{Y} + \frac{\omega\Delta L}{Y} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$
$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\theta K}{Y}\cdot\frac{\Delta K}{K}\right) + \left(\frac{\omega L}{Y}\cdot\frac{\Delta L}{L}\right) + \frac{\Delta Y}{Y} .....(3)$$

و حيث ان $y = \frac{\Delta Y}{Y}$ هو معدل النمو النسبي للناتج ، و ان $k = \frac{\Delta k}{k}$ هو معدل النمو النسبي لراس المال ، بينما $L = \frac{\Delta L}{L}$ هو معدل النمو النسبي للعمل ، في حين يعبر $y = \frac{\Delta Y'}{Y}$ عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة ، و بالتالي فان العلاقة (3) تصبح :

$$\Rightarrow y = \left(\frac{\theta K}{Y}\right)k + \left(\frac{\omega L}{Y}\right)l + \gamma.....(4)$$

و بوضع الناتج الحدي النسبي لراس مال هو $U = \left(\frac{\theta K}{Y}\right)$ ، و الناتج الحدي النسبي للعمل هو $Q = \left(\frac{\omega L}{Y}\right)$

[1] محمد مصطفى، سمير أحمد النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية ،مصر، 1999، ص 193.

فان العلاقة الاساسية لنموذج Mead تصبح :

$$y = Uk + Ql + \gamma \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

توضح هذه العلاقة ان الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون راس المال و انتاجيته ،و كذا معدل نمو السكان و الانتاجية الحدية للعمل و ايضا معدل النمو التكنولوجي ،وعند البحث عن نمو دخل الفرد فانه يستلزم استبعاد اثر النمو السكاني مما ينتج عنه :

$$y - I = Uk - (1 - Q)l + \gamma \ldots\ldots(6)$$

فاذا كانت $k = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k}$ فان العلاقة (6) تصبح :

$$U = \frac{\theta K}{Y} \Rightarrow Uk = \frac{sy}{K} \cdot \frac{\theta K}{y} = \theta . s$$

فاذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فانه يمكن كتابة ما يلي :

$$y = (\theta . s) + r$$
$$\Rightarrow y = (\theta . s) + \frac{s}{v}$$

و يعتقد "J.E.Mead" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغييرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط .

فلقد أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة إلى عدم عمومياتها، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للأخرى، خصوصا وأنها لم تحدد بدقة

محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره تتغيرا خارجي، مما أدى إلى رفض وعدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين المعاصرين، مما ادى بهم إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث، والذي يطلق عليه نماذج النمو الداخلي[1] .

3-2 نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي):

منذ منتصف الثمانينات ظهرت طروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة وكان ذلك في إطار ما يسمى النظرية الحديثة (الداخلية) للنمو، إذ أن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من التقاء المعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية والمتقدمة)، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، هو الأساس والدافع لظهور النظرية الحديثة للنمو[2]، ولقد ابتدأت المرحلة الأولى لهذه النظرية من دراسات بول رومر*(Paul Romer)* سنتي 1986 و 1990، حيث اكتشف الشروط أو الحالات التي يكون في ظلها النمو الاقتصادي مستقرا عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الانتاج، وكان دافع "رومر" في عمله هذا تأثره بمشاهدتين مهمتين تتجلى الأولى في كون معدل النمو في العالم المتطور لم تظهر عليه أي علامات تناقص أو انخفاض في حين تتمثل الثانية في أن النمو المستقر ممكن فقط عندما لا يكون هناك حالة تناقض في العوائد على تراكم رأس المال؛ أي أنه إذا كان الاستثمار الجديد مخفض لمعدل العائد الحقيقي على رأس المال فإن النمو المستقر غير ممكن، وهو ما دفع "رومر" إلى اقتراح نموذج ليس فيه تناقص للعوائد على رأس المال وذلك بسبب تعويضها من قبل الوفرات الخارجية المرافقة لتراكم رأس المال[3]، وبالتحديد تكون هذه الوفورات الخارجية مرافقة للاستثمار في الرأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة، وهو الأمر المهم للدول النامية لأجل تحقيق النمو السريع؛ حيث أن سعيها إلى ذلك من خلال تركيزها على الاستثمار في رأس المال المادي دون تكملته بالاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) أو البحث والتطوير لا محالة سيكون مصيره الفشل[4].

---

[1] كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

[2] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات وموضوعات – الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2007 ، ص79

[3] محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الاولى ، اثراء للنشر و التوزيع ، الاردن ،2010، ص ص112-113 .

[4] ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 156-157 .

وفيما يلي سنحاول التطرق الى أهم نماذج النمو الداخلي كالتالي:

1- 3-2 نموذج رومر(*Romer*):

تمكن رومر في 1986 من اعطاء نفس جديدة للنظرية النيوكلاسيكية حيث قدم نموذج يعتبر نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي ،و يقوم هذا النموذج على افتراض تناقص عائد رأس المال ،و ما نتج عن هذا الافتراض من نتائج اهمها ان متوسط نصيب الفرض من الناتج سيقترب من قيمة ثابتة وينعدم النمو في حال غياب التقدم التكنولوجي، وحسب نموذج رومر يوجد نوعين من التراكم هما تراكم رأس المال المادي وتراكم المعرفة (التقدم التكنولوجي)المتولد عنه (مترابطين)، وإذا كانت ايرادات التراكمين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت، وهو يعتمد على العوامل التي تحدد الميل للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم والذي بدوره يحقق معدل نمو أكثر ارتفاع[1].

كان هدف رومر هو عملية تراكم المعرفة الا انه ادرك انه سيكون من الصعب تحقيقه في مجال اقتصاد تنافسي، و لقد قام بتحديث عمله سنة 1990 ليهتم بالاستثمار التكنولوجي وجعل التراكم المعرفي منتجا ثانويا لتراكم راس المال .

ولقد اعتمد رومر في نموذجه على العمل الذي قام به كل من (Kenneth Arrow 1962)حول التدريب عن طريق التمرن، بحيث افترض رومر ما يلي[2]:

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن، وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار؛

- أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة، بمعنى أن أي إبتكار يجب أن ينتشر ويوزع في السوق؛

- وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات التي تنتج سلعا متجانسة .

وزيادة على هذا افترض رومر أيضا ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الانتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال[1].

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاديات التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات) ، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان 2012، ص137-138 .
[2] طاوش قندوسي ، مرجع سبق ذكره ،ص 122.

ويتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

– الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق عبر اليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في احدى الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى، وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه ؛ .

– التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو، وذلك لتأثيرها (الأزمات) على تراكم رأس المال (ومن ثم المعرفة *(*والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقرة .

– دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى في كل من رصيد المعرفة رأس مال المؤسسة من الأبحاث والتطوير ورأس المال المادي والعمل، وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة .

– توجد ثلاث حالات رئيسية للنمو، حيث تكون مرونة إنتاج المعرفة الكلية (المعرفة الخاصة والجماعية) أقل من واحد الصحيح في الحالة الأولى وتعادل الواحد الصحيح في الحالة الثانية وأكبر منه في الحالة الثالثة.

– تتميز دالة الانتاج بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، أي أنه عند ثبات عوامل الانتاج المختلفة فإن دالة الانتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A (المعرفة).

ويتمثل المنهج الرياضي لنموذج رومر فيما يلي :

حيث تأخذ دالة الانتاج الصيغة التالي :

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}(A_t l_{it})^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

y_{it} :إنتاج المؤسسة *(i)* في الزمن (1في الزمن*(t)*

k_{it}: رأس مال المؤسسة (أ) في الزمن*(t)*

l_{it} :عمل المؤسسة *(i)* في الزمن *(t)*

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ،ص139 .

A_t: يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات.

ولقد فرض رومر أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال وفق العلاقة التالية:

$$A_t = A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^B \text{ .....(2)}$$

A :يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض ان يكون متناسب مع راس مال الاقتصاد ككل بقيمة β، كما يمكن ان يغبر عنه بقدرة المؤسسة على جلب المعارف الجديدة .

وبالعودة إلى المعادلة *(1)* وتعويض(A_t) بما يساويه االمعادلة (2)نجد:

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^B l_{it}\right)^{\alpha}$$

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي لدينا اجمالي عدد العمال L_t و اجمالي راس المال k_t معرفان كما يلي :

$$L_t = l_{it} \quad و \quad k_t = k_{it}$$

و دالة الانتاج الكلية تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it} => Y_t = \sum_{i=1}^{n}\left[k_{it}^{(1-\alpha)}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^B l_{it}\right)^{\alpha}\right]$$

وبعد التبسيط تحصل رومر على العلاقة التالية للناتج الكلي:

$$Y_t = Ank_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} nl_{it}^{\alpha}$$
$$= AK_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} L_t^{\alpha} \text{ ... ...} \quad (3)$$

من اشتقاق المعادلة *(1)* بالنسبة لراس المال نجد العائد الحدي الخاص لراس المال :

$$r_{it} = \frac{\delta y_{it}}{\delta k_{it}} \Rightarrow (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha}$$

و بتعويضAt بقينها في المعادلة *(2)* نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة:

$$r_{it} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha}$$

$$r_t = \sum_{i=1}^{n} r_{it} = AL_t^{\alpha}(1-\alpha)(K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots\dots (4)$$

من اشتقاق المعادلة *(3)* بالنسبة لراس المال نجد العائد الحدي الخاص لراس المال:

$$rs_t = \frac{\delta Y_t}{\delta K_t} \Rightarrow AL_t^{\alpha}(1-\alpha+\alpha\beta)K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

بمقارنة المعادلة (5) و (4) نستنتج ان العائد الاجتماعي لراس المال أكبر من العوائد الحدية الخاصة وهذا ما يبين وجود تأثيرات خارجية موجبة أخرى، وتكمن حدود هذا النموذج في ما يعرف بمشكل الشروط المعيارية بحيث يكون موجب و بمعدل ثابت عندما تكون قيمة $\beta = 1$ ويكون النمو غائب (لا يوجد نمو او نمو ضعيف جدا) عندما تكون قيمة $\beta < 1$. أما عندما تكون قيمة $\beta > 1$ ، في هذه الحالة يحدث تفجر في معدلات النمو، و هذا ما يعرف بمشكلة الاسلاك الشائكة لياورد بحيث أي تغير لقيمة β تقودنا اما للسكون أو الانفجار.

و بافتراض $\beta\beta = 1$ و ان المستهلك العقلاني فإننا نحصل على معدل النمو الاقتصادي التوازني في اقتصاد لا مركزي :

$$g = (1-\alpha)AL^{\alpha} - \rho$$

بحيث ρ : تمثل معدل التفضيل او المنفعة الحدية ويكون ثابت و موجب .

و في الأخير يمكن القول أن نموذج رومر الأول بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الانتاجي للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي) ، بحيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات ، وهذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل كما بين ان الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة واستفادت منها[1].

[1] الوليد قسوم ميساوي ، أثر ترقية على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر ، 2018 ، ص 69 .

2- 3-2 نموذج *Lucas* :

في النمو الاقتصادي يعتبر نموذج $Lucas$ من بين أهم نماذج النمو الداخلي، وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث اعتبر $Lucas$ رأس المال البشري أهم مفسر المعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، ويرى $Lucas$ أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

ويعرف رأس المال البشري *(capital humain)* بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلة في القوى العاملة للدولة، والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي (أثناء شغل الوظيفة).

و يعتمد $Lucas$ في نموذجه على مجموعة من فرضيات يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط حيث ان القطاع الأول يكون مخصص لإنتاج السلع والقطاع الثاني فهو مخصص لتكوين رأس المال البشري .

- كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين، وعددهم ثابت N .

- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي: $Y_t = Ak_t^{\alpha}(\mu_t\ H_t)^{1-\alpha}$ وهي دالةcobbDouglas، لها مردوديات سلم ثابتة، حيث :

A معامل سلمي ، K_tمخزون رأس المال المادي.

H_tمخزون رأس المال البشري ،

μ_tمتغير يمثل حجم راس المال البشري المستعمل في الانتاج مع ($0 \geq \mu_t \leq 1$) .

- الاستثمار في قطاع انتاج السلع يعطى بالمعادلة : $(\mu_t\ H_t)^{1-\alpha} = K_t - \delta K_t$.

- و يرى لوكاس ان تراكم راس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية :

$$h = \beta 1\ (1 - \mu)h$$

1 Schubeter Katheline (1995).pp 305,306 , cit ,op,

حيث :μ يمثل الزمن المسخر للعمل ، β : مقدار الفعالية .

$(1-\mu)$:الزمن المسخر للحصول على المعارف ، h:تمثل راس المال البشري الفردي.

و منه : $$\frac{h}{h}=\beta\,(1-\mu)h\frac{h}{h}$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان فإن هذا النموذج يشبه نموذج" $Solow$ ، إذ تلعب دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد (1-1)، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني[1].

3- 3-2 نموذج AK :

يعتبر نموذج AK للاقتصادي $Reblelo$ من بين أهم نماذج النمو الداخلي وأبسطها، ومن خصوصيته هو عدم تناقص مردودية رأس المال، و قد اهتم بالنمو الذاتي المستدام بالتركيز على تراكم عوامل الإنتاج، وذلك بالافتراض الذي وضعه حول أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج، وقد برر ريبلو هذا بأخذه عنصر العمل على أنه رأس مال البشري، بالإضافة إلى رأس المال العيني الآلات والمعدات) وهذا ما أطلق عليه بمفهوم رأس المال الموسع[2] k، و يتميز هذا النموذج بمجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي[3]:

- يتكون الاقتصاد من قطاع العائلات و المؤسسات .

- دالة الانتاج في هذا النموذج تكون على الشكل التالي :

$$y = f(K,L) = min\{AK, BL\}$$

[1] كيداني سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 55 .

[2] Dominique Guellec, Pierre Ralle ,(2003) , "Les nouvelles theories de la croissance ", 5e édition , Edition La Découverte, Paris ,p41.

[3] Jean-Paul Kimbambu, Taasa Vangu,(2013), Modèles Macroéconomiques: Théories de la croissance endogène , Laboratoire d'Analyse-Recherche en Économie Quantitative (Lareq), P153.

حيث A و B هما معاملان ثابتان و موجبان ، تتميزهذه الدالة بحجم غلة ثابتة الي تؤكد ان الانتاج متناسب مع راس المال $a=1$

.

- تباث عدد السكان بمعنى :$n = \frac{L^*}{L}$=0

- ثبات الانتاجية الحدية بمعنى $\frac{\partial Y}{\partial k}$ =A

- الادخار متغير خارجي .

- اهتلاك راس المال بمعدل δ.

و يمكننا عرض هذا النموذج كما يلي[1]:

لدينا دالة الانتاج تعطى :

$$Y = (AK)^a (BL)^{1-a}$$

و بما ان $a=1$ نجد :

$$Y = (AK)^1 (BL)^{1-1} \Rightarrow y = (AK)^1 (BL)^0 \Rightarrow Y = (AK)^1 \Rightarrow Y = AK$$

اما معادلة تراكم راس المال فهي كالتالي :

$$K^* = sY - \delta K \Rightarrow K^* = s.AK - \delta \cdot K \Rightarrow \frac{K^*}{K} = s.A - \delta$$

و بما ان نموذج AK يتميز بمردودات ثابتة في تراكم راس المال ، بمعنى الانتاجية الحدية لكل وحدة راس مال تتساوى مع القيمة القبلية و البعدية بقيمة A حيث :

$$Y = \frac{Y^*}{Y} = \frac{K^*}{K} = s \cdot A - \delta$$

[1] REGRYN. MANKIW, Macroeconomie (2003)Adaptation française JANE HOUARD, 3 ème édition, de boeck Parin, France, p264.

ومن خلال هذه المعادلة يتوضح أن الزيادة في معدل الادخار S أو معامل التقدم التكنلوجي A تعمل على زيادة النمو الاقتصادي ، أما زيادة معامل اهتلاك رأس المال تعمل على تخفيض النمو الاقتصادي، بمعنى يعتمد الناتج المحلي على معطيات خارجية وكغيرها من النظريات لقد تعرضت هذه النظرية الى العديد من الانتقادات يمكن توضحها في النقاط التالية :

– ارتكزت هذه النظرية على عوامل مفسرة لا تلقى تحقيقا في الدول النامية، كضعف البنية الأساسية الكفاءة ضعيفة، معدلات الادخار منخفضة البطالة، أسواق السلع ورأس المال ضعيفة، كل هذه العواقب تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي، ومنه محدودية هذه النظرية عند الدول النامية[1]

– لم تشر هذه النظرية لعدة عوامل مؤثرة أخرى كالتنظيم لاعتباره المحرك الأساسي على المدى المتوسط والطويل .

– هجرة العمالة تنتج عن السياسات الحكومية وليس الوفورات الخارجية [2].

الإطار النظري لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي.

4– 3–2 نموذج" Baroo ":

وهو نموذج وضعه "روبرت بارو" سنة 1991 في مقال نشر بعنوان *" Economic Growth in cross section of countries"* ، وقد حاول فيه إثبات الرابطة بين رأس المال العام والنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الانتاجية) يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة انتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل[3].

ولقد توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

– تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة (رأس المال العام)، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبة للنفقات العامة في الانتاج؛

[1] محمود حسن حسني محمود حامد محمود عبد الرزاق ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ،2006 ، ص 157

[2] بوقفطان سمية ، اثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990–2019– أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ،2023 ، ص 41 .

[3] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 154.

[4] نفس المرجع ،ص 155.

– مع ثبات الايرادات واعتماد الانتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا؛ .

– معدل الضريبة له دور إيجابي على النمو عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم المساهمة في نمو الايرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، في حين يصبح دوره سلبي عند ارتفاعه (معدل الضريبة) إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو .

ومن هذه النتيجة الأخيرة يمكن القول أنه لابد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد، وهو الأمر الذي قام بارو بإبرازه من خلال نموذجه

ولقد قام بارو بتوسعة دالة الانتاج التقليدية (كوب دو قلاس) بإدخال متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وفيما يلي عرض مختصر للمنهج الرياضي الذي اعتمده بارو والذي سمح له بحساب المعدل الأمثل للضريبة الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي[1]:

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}G^{(1-\alpha)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

و يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات وفق الشرط التالي:

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = C + (K + \delta K) + G$$

و بما ان الضرائب (T) تقتطع من الدخل ، و النفقات (G) ممولة من الضرائب فانه يمكن كتابة :

$$T = \tau\, Y = G \ldots\ldots\ldots\ldots (1.1)$$

و بذلك فان معادلتي المتاح (Y_d) و الاستهلاك (c) تكونان كما يلي :

$$c = (1 - s)\, Y_d ، Y_d = (1-\tau)Y$$

و بتعويض هاتين المعادلتين في شرط التوازن نجد :

[1] طاوش قندوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 130-131 .

$$Y = (1-s)(1-\tau)Y + (k+\delta k) + \tau Y \Rightarrow \ Y = (1-S+S\tau)Y + \delta k \Rightarrow$$
$$s(1-\tau)Y = \quad k + \delta k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبالعودة الى (1) و تعويض (G) بما يساويها (1.1) نجد :

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}(\tau Y)^{(1-\alpha)} => Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و بالعودة الى المعادلة (2) و تعويض (Y) بما يساوها (3) نجد :

$$(2) => s(1-\tau)\left(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}\right) = \dot{K} + \delta K$$
$$=> s(1-\tau)\left(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}\right) = \dot{K} + \delta K$$
$$=> \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \frac{\delta K}{K}$$

وبذلك حسب بارو فان معدل الضريبة المثلى (τ^*) الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يحقق الشرط التالي :$\frac{\partial\left(\frac{K}{K}\right)}{\partial\tau} = 0$

و تحصل عليه ممثل بالصيغة التالية :$\tau^* = 1 - \alpha$

و بذلك يجب على الدولة لتعظيم نموها الاقتصادي ان تنفق جزءا من دخلها $\left(\frac{G}{Y}\right)^*$ على البنية التحتية حيث :

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^* = \tau^* = 1 - \alpha$$

و من هذا كله استخلص بارو مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:[1]

- وحد بارو أنه يوجد مستوى أعلى من التوازن للإنفاق العام في الأسواق التنافسية، يكون من خلال تساوي النفقات مع مقدار مساهمتها في الإنتاج، حيث يكون الخصم من الاستهلاك مرتفعا جدا، ولا يعوض من خلال النمو الاقتصادي مستقبلا.

- إن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى رفع رأس المال العام، وبالتالي نمو الإيرادات الخاصة ومنه ارتفاع معدلات النمو، أما ذلك الارتفاع الزائد يثبط نشاط القطاع الخاص وبالتالي انخفاض في معدلات النمو.

[1] بوقفطان سمية ، مرجع سبق ذكره ص 153.

ومما ذكر سبقا يمكننا القول ان النمو الاقتصادي كانولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة.

ويتضح انه هناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، تراكم رأس المال معدل التقدم التقني، التخصص وغيرها . ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل(Adam Smith ، ومنهم من رده إلى أرباح الرأسماليين(Ricardo) ، في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة(*Malthus)* ، وكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو في النظرية الماركسية. في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم Harrod و Domar بالإحلال بين رأس المال والعمل، واعتبرا أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل فيما ركز Solow على دور التقدم التكنولوجي في *عملية* النمو، والذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل.

وفي سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج، كراس المال البشري عند *Lucas* ، والمعارف Aghion- Howitt والتجديد التكنولوجي عند Barro النفقات العامة عند Romer لتحقيق عملية النمو .

المطلب الرابع : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو بمجموعة من المؤشرات تذكر أهمها فيما يلي:[1]

1-الدخل الوطني الكلي

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي *"GDP"* من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد2، كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي *GDP* هو *Y* ، و يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي *(Y)* من حيث إجمالي الاتفاق الإجمالي السنوي للاقتصاد، والذي يضم إجمالي الاتفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري).

يضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص الأفراد والعائلات (أي الاستهلاك C)، إجمالي نفقات قطاع الأعمال أو المؤسسات الاستثمار (I) ومجوع نفقات القطاع العام الانفاق الحكومي (G) صافي المعاملات التجارة الخارجية هي عبارة عن الحجم

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000 ص 65.

[2]David Edward O'connor (2004) , The Basics of Economics; Greenwood Publishing Group. Inc.USA. p 224.

الكلي للصادرات(X) ناقص الحجم الكلي للواردات(M) ، ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالصيغة التالية:

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في قطاع من القطاعات المشار إليها سابقا، والمبينة في المعادلة (1)، حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي" GDP" مع مرور الوقت1.

كما اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل

نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج[2] .

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل[3].

3- متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

يعتبره الكثير من الاقتصاديين من أكثر المعايير استخداما وصدقا، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى الدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كالتي تعتمد في حسابه على إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل الجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن يعتقد الاقتصادي Charles Kindle berger[4] أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى

[1] Fidelis Ezeala. (1996). Harrison Economic Development. Theory and Policy Applications, Greenwood Publishing Group,USA. p 7.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

[3] عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ، ص76.

[4] Charles Kindle berger: اقتصادي سياسي أمريكي متخصص في الاقتصاد الدولي، من أشهر مؤلفاته الأزمة العالمية الكبرى 1929 .

الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث :

معدل النمو) =الدخل الحقيقي للفرد للفترة *t* – الدخل الحقيقي للفرد للفترة *t-1*) / الدخل الحقيقي للفرد للفترة *t-1*

يستخدم هذا المعيار القياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4 - ***معادلة*** **"Singer"**

حيث في سنة 1952 وضع" *Singer* معادلة النمو الاقتصادي التالي:[1]

$$D=SP-R$$

حيث أن D هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما يمثل S معدل الادخار الصافي، وأما P فهو إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام" *Singer* بافتراض ان S = 6%من الدخل الوطني، و P=0.2 % و R = 1,25 % فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D= - 0,5 وهو ما يوضح أن دخل الفرد في الدول النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات *"Singer"* كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من% 0.2 ، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق% 1,25.

كما يقاس النمو الاقتصادي بالناتج الوطني الإجمالي PIB الذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

يعد الشمول المالي واحدًا من المفاهيم الواسعة والمتداخلة التي ترتبط بالعديد من المفاهيم الاقتصادية والمالية والمصرفية و تظهر هذه الارتباطات بشكل واضح في إعلان الاجتماع الدولي حول مناقشة مؤشرات الشمول المالي، الذي تم عقده برعاية بنك التسويات الدولي واستضافته مركز ساسانا كجيانغ للمعرفة والتعلم المتميز، والذي أسسه بنك نيغارا ماليزيا في عام 2011.

[1] كبداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

هذا الاجتماع أكد على أهمية التفاعل والتداخل بين مفاهيم الشمول المالي ومفاهيم أخرى مثل الاستقرار المالي والنقدي، وسلامة النظام المصرفي، وحماية المستهلك، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بمستوى الشمول المالي وتنوع تفسيراته وأهميته، إلا أنه أكد على ضرورة أن يتم مراعاة الشمول المالي في جوانبه المختلفة.

فببساطة يتعين علينا أن ندرك أن الشمول المالي لا يتمحور فقط حول الوصول إلى الخدمات المالية بل يتضمن أيضًا النظر في جوانب أخرى مثل الاستدامة والاستقرار والسلامة المالية، وكذلك حماية حقوق المستهلكين، فهذا التفاعل المعقد يعزز من أهمية مفهوم الشمول المالي ويؤكد على الحاجة إلى النظر فيه كجزء متكامل من تطوير القطاع المالي وتعزيز الاقتصادات الوطنية.

المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي

تظهر العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي من خلال الأثر الذي تحدثه سياسات تفعيل الشمول المالي على المتغيرات التي من شأنها أن ترفع معدل النمو الاقتصادي.

إذن فالشمول المالي هو أداة مهمة وفعالة لدعم النمو الاقتصادي و هذا ما تدعمه نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت باختبار العلاقة القائمة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو[1]، حيث أثبتت العديد من هذه الدراسات وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل منه هدف استراتيجي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه من أجل الحد من الفقر و تعزيز النمو الاقتصادي فيها[2] ، فتعميم الخدمات المالية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يساعد على رفع النمو الاقتصادي في هذه الدول بمقدار 1%، و هذا ما تأكده دراسة كل من Bhuttacharya and 2010 Wolde التي شملت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و افغانستان و باكستان كما زيادة الشمول المالي للمؤسسات المنتهية الصفر و الصغيرة والمتوسطة من شانه أن يسهم في الرفع من معدل التوظيف ب 3.5% وفق ما توصلت إليه دراسةAyyogamiو آخرون 2016، كما أن الإيرادات الضريبية تكون مرتفعة في الدول التي تسجل مستويات أعلى من الشمول المالي و فعالية السياسة

[1] ناصر صلاح الدين غربي " دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ، تونس، المغرب) استعمال نموذج بانل" ARDL خلال الفترة (1990-2019)" مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة ، المجلد 07 ، العدد01 ، 2022 ، ص 29 .

[2] زهراء أحمد النعيمي، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصاد، المجلد 03، العدد 40 ، 2018، ص.ص 258 - 259 .

المالية أفضل ، وكذلك تحسن فعالية السياسة النقدية و استقرار الأسعار[1]، و هذا كله من شانه تحسين الدخل العائلات الفقيرة ورفع مستوى الرفاهية و دعم النمو الاقتصادي على المستوى الكلي، فقد طور كل من Chakravarty& Pal (2013)مؤشرًا لقياس الشمول المالي، حيث توصل إلى أن الشمول المالي يساهم في للتنمية الاقتصادية في الهند بصفة فعالة[2].

كما أن الشمول المالي يساعد الحكومات على إيصال المدفوعات الرعاية الاجتماعية وغيرها من إعانات مباشرة للمستفيدين خاصة في ظروف الاستثنائية مثل ما حدث في أزمة الكوفيد 19، وهذا ما يساعد على تقليص مستوى الفقر ودعم النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل وتمكين المرأة3، كما أن الشمول المالي الرقمي يساعد على إدارة المخاطر المالية من خلال إيجاد مصادر تمويل جديدة أوقات الأزمات (الاستدانة)، حيث توصل الدراسات التجريبية في دولة كينا إلى أن الأسر المشمولة ماليا بطريقة رقمية عن طريق الهواتف لم تقلص من نفقاتها خلال أوقات الأزمات، بينما الأسر الغير مشمولة ماليا قامت بتخفيض نفقات مشترياتها ما بين (10% و7%)، كما أظهرت هذه الدراسات ان الشمول المالي الرقمي في كينا يسمح بتحسين إمكانات كسب الدخل وبالتالي الحد من الفقر، فقد ساعد على زيادة الادخار العائلي بحوالي الخمس، وسمح لـ 185 ألف امرأة من ترك العمل في الحقول والزراعة و الاتجاهإلى تأسيس مشاريعهن التجارية، وبالتالي تقليص الفقر المدقع بنحو 22 % في كينا[4].

بالإضافة إلى دراسة M.MohammedAlbiman& H. Omar Bakar 2021التي طبقت على عدد واسع من الدول شمل 45 دولة بين عامي 2004 و 2017 في دول إفريقيا جنوب الصحراء ، لمعرفة ما إذا كان الشمول المالي قد ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وفق الآثار الخطية وغير الخطية للشمول المالي باستخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة بما ذلك مؤشر الشمول

---

[1] نيكولا بلانشيه، الشمول المالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي، صندوق النقد الدولي 2019 ، ص. ص 8 – 9 متوفر على الربط التالي :
Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-https://www.inf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy
of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle- 46335-East-and-Central-Asia تاريخ الاطلاع 2023/09/13 .

2Balach Rasheed and others(2016). The Role of Financial Inclusion in Financial Development: International Evidence Abasyn Journal of Social Sciences - Special Issue: Towards Financial Inclusion-Centre for Excellence in Islamic Finance (CEIF), IM Sciences,Vol 09,N°02 ,P 04.

[3] الوليد طلعة، صبري القرآن، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي 2020، ص 01، متوفر على الموقع التالي :https://www.amf.org.ae/ar/economic- تاريخ الاطلاع 2023/09/11.

[4] اسلي دميرجون شگونتا وراكلابر و آخرون قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، البنك الدولي، سنة 2017، ص 12 متوفر على الربط التالي : https://openknowledge.worldbank.atr تاريخ الاطلاع : 2023/09/12 .

المالي والتي أفرزت أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي بشكل قوي بغض النظر عن الدخل المتوسط الأعلى داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وإن الحاجة إلى تصميم سياسات توسع إمكانية الوصول وتحافظ على الشمول المالي مهمة إلى حد ما ، لأنها تحسن النمو الاقتصادي والتنمية وتحد من الفقر داخل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء[1].

و وفقًا لدراسة أُجريت في عام 2020 بواسطة الباحث دومة حسينة و آخرون ، التي تمت على مستوى مجموعة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي و التي تمثلت في كل من السعودية وقطر والكويت، فقد توصلت إلى وجود علاقة تفسيرية قوية بين مفهوم الشمول المالي وأداء المؤسسات المالية الإسلامية و أيضا إلى وجود علاقة تفسيرية بين مؤشر الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في هذه الدول. و هذا يشير هذا إلى أن تحسين مستوى الشمول المالي يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي للأفراد والدول على حد سواء[2].

و لهذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر و عدم المساواة ، و هذا ما يفسر تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[3].

وعموما يمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال الشكل (1-2) الذي يظهر كيفية مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال طريقتين رئيسيتين حيث يمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر من خلال تحسين مستواهم المعيشي، فتقديم الائتمان إلى الفئات الضعيفة ومنخفضة الدخل بتكلفة معقولة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج بما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي هذا الجهة الأولى ، و من الجهة الثانية فإن حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين يساعد على

1Albiman, M. M &Bakar, H. O,(2021), The Role of Financial Inclusion on EconomicGrowth in SubSaharanAfrican (SSA) Region. Athens Journal of Business &Economics, Institut d'Athènes pour l'éducation et la recherche (ATINER), vol 08,N°04, P.P 363 -384 .

[2] حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، علي بن الضب ، العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت، قطر) خلال الفترة 2004 2015، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06، العدد 02 ، سنة 2020.

[3] البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متوفر على الربط التالي :

https://www.alhankaldawli.org/artopic/financialinclusion/overview تاريخ الاطلاع : 2023/09/12 .

جمع الأموال في السوق المالي، وهو ما يساعد على وضع مدخراتهم في النظام المالي، ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل وبهذه الطريقة تشجع السوق المالية على زيادة الاستثمارات، وتؤدي أيضا إلى زيادة الناتج والعمالة مما يؤدي إلى توزيع الدخل وتحسين دخل الفقراء والفئات الضعيفة[1].

الشكل (1–2) : علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي

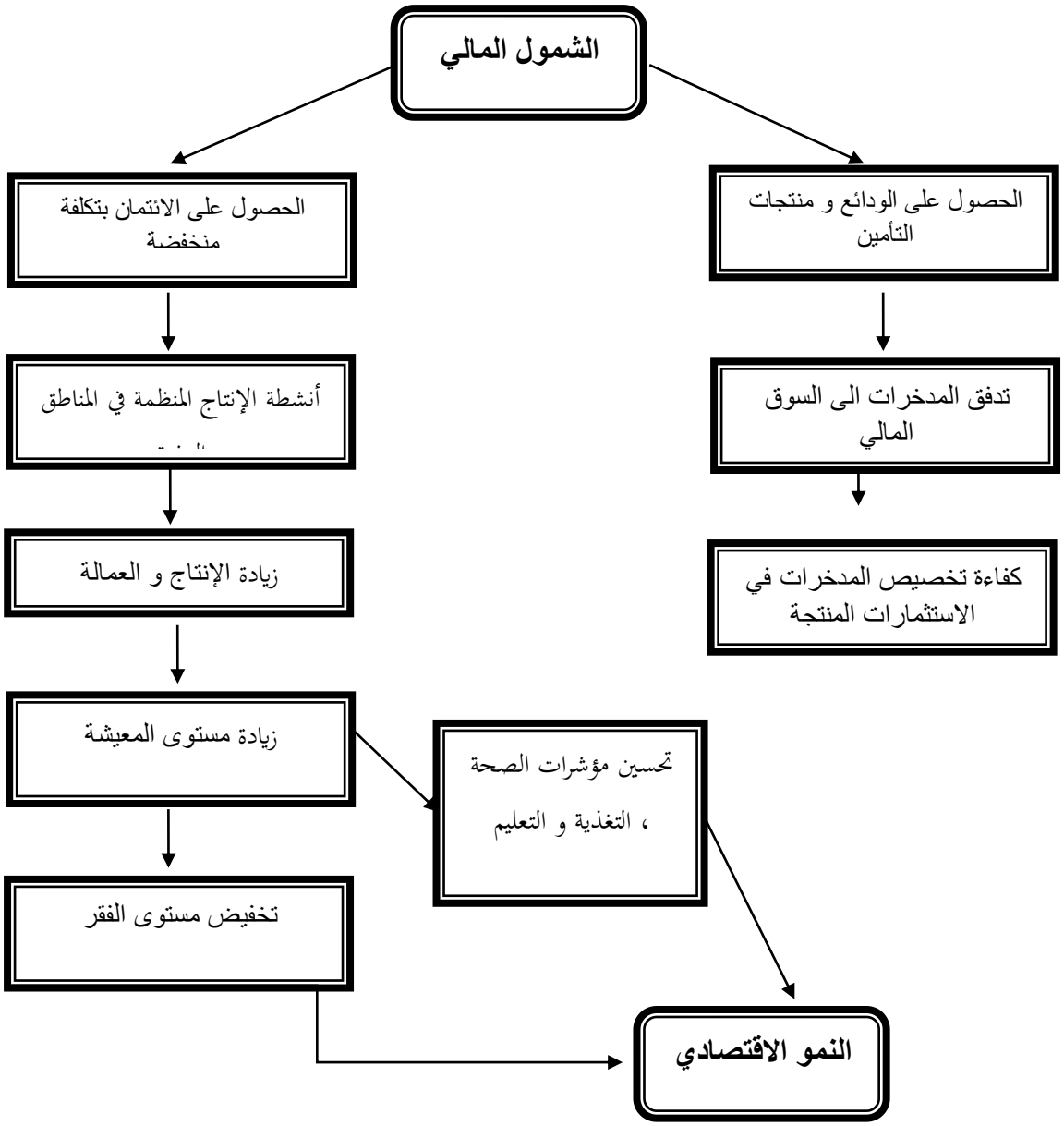

1Dinabandhu, S., &Debashis, A. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some crosscountry evidence. Journal of Financial Economic Policy, Vol 10,N°3, p.p 371-372

المصدر : نيد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004-2019) ،مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 16 العدد02، 2022 الجزائر، ص 383 .

و من هذا كله يمكننا القول انه عندما يكون هناك شمول مالي جيد وفعال، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال العديد من الطرق التالية:

– زيادة الاستثمار: عندما يتاح الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة، يمكن للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تمويل للاستثمار في مشاريعهم وتوسيع أعمالهم، وهذا يمكن أن يزيد من معدلات الاستثمار وبالتالي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

– زيادة الاستهلاك: عندما يكون هناك وصول سهل إلى الخدمات المالية، يمكن للأفراد إدارة أموالهم بشكل أفضل وتوفيرها واستثمارها بشكل أفضل. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة معدلات الاستهلاك، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

– تعزيز ريادة الأعمال: الشمول المالي يمكن أن يشجع على نشوء المزيد من رواد الأعمال والشركات الناشئة، حيث يمكن للأفراد الحصول على تمويل لمشاريعهم الجديدة بسهولة أكبر. هذا يمكن أن يساهم في دعم الابتكار وخلق فرص عمل جديدة.

– تقليل الفقر وتعزيز المساواة: الشمول المالي يمكن أن يساعد في تقليل مستويات الفقر من خلال توفير فرص للأفراد لتحسين أوضاعهم المالية والاستثمار في التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

– زيادة كفاءة الاقتصاد: توفير الخدمات المالية بشكل فعال يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، حيث يمكن للأفراد والشركات إدارة مواردهم بشكل أفضل واتخاذ قرارات استثمارية ومالية أفضل.

إذن يلعب الشمول المالي دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستثمار والابتكار وزيادة الاستهلاك وتحسين إدارة الموارد المالية للأفراد والشركات، و تعتمد فعالية هذا الدور على توفير البنية التحتية المالية والسياسات والإجراءات الضرورية لضمان وصول الجميع إلى الخدمات المالية بشكل عادل وفعال ، هذا ما دفع بنا إلى الغوص العميق في هذا الموضوع و جعلناه موضوع لأطروحتنا و سوف نتوسع فيه أكثر من خلال الفصل الثالث لهذه الأطروحة .

المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

ان الشمول المالي مفهوم يشير إلى توسيع وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع و خاصة المهمشة بأقل تكلفة و أعلى جودة .

و يتفق الاقتصاديون حول مفهوم الاستقرار المالي الذي وصف بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في : "المؤسسات المالية "و مكوناتها من البنوك وشركات التأمين و المؤسسات المالية الأخرى ، و الثانية هي "الأسواق المالية" و التي تتمثل في أسواق رأس المال و أسواق النقد ، أما الثالثة هي" البنية التحتية" و التي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، و تتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، هذا وتعمل جميع هذه المكونات لخلق البيئة المالية[1] .

و حسب و جهة نظر البنك المركزي الأوربي فان الاستقرار المالي يتحقق عندما تستطيع المؤسسات المالية من الصمود أمام الاختلالات و الصدمات التي من شأنها ان تؤثر سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية[2] و لذلك فبعد الأزمة العالمية لسنة 2008 فقد زاد الاهتمام باحتواء المخاطر المالية الشاملة من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي.

إن هدف تطبيق الشمول المالي في أي نظام مالي لا يتمتع بالاستقرار سيكون صعب التحقيق، ومن جهة أخرى لا يمكن تعزيز الاستقرار المالي دون التوجه نحو تعميم الخدمات المالية والزيادة من مستوى إتاحتها لمختلف الأعوان الاقتصاديين على اختلافهم (عائلات شركات...) وخاصة الفئات المتواجدة خارج نطاق التعامل مع النظام المالي والأقل فرصا في الاستفادة من خدماته، وهذا يوحي بمدى التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي[3].

إذن فالعلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعدا ماليا [4].

[1] كركار مليكة ، الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 10 ، العدد 03 ، 2019 ، ص 367 .

[2] أحمد شفيق الشاذلي ، الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه ، صندوق النقد العربي ،2014 ، ص 14.

[3] قارة عشيرة نصر الدين ، عشيط علاء الدين ، واقع الشمول المالي و علاقته بالاستقرار المالي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2023 ، ص 99

[4] نغم حسين نعمة، احمد نوري حسين مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

وبالتالي فالعلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي تعد علاقة تكاملية إلا أنها في الكثير من الأحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تعززت مستويات الاستقرار المالي لان النتائج المتوقعة من تحقيق الشمول المالي كفيلة بالحد من العديد من المخاطر التي كانت من شأنها ان تمس الاستقرار المالي و تزعزعه فدمج العديد من الأفراد إلى النظام الرسمي يحقق سيطرة الهيئات الرقابية على النزاهة المالية و تجنيب النظام المالي من أي عمليات مشبوهة كان مكانها أن تقلل من مستويات الاستقرار المالي و هذا ما سوف يضمن كذلك الحماية المالية للمستهلك ،والاستقرار المالي هو بدور يعزز ثقة العملاء في القطاع المالي ككل مما يجعلهم أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي وفي ذلك تعزيز لدرجة الشمول المالي .

و تشير بعض الأدبيات إلى أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الاستقرار المالي، كما أنه من يكون له آثار سلبية، حيث تشمل الآثار الإيجابية: تنويع الأصول المصرفية، وبالتالي تقليل مخاطرها، إضافة إلى استقرار قاعدة ودائعهم، الحد من مخاطر السيولة، وكذا تحسين انتقال السياسة النقدية بينما تتمثل الآثار السلبية في ضعف معايير الائتمان مخاطر السمعة المصرفية والتنظيم غير الملائم للمؤسسات المالية النقدية1 . و الجدول التالي يوضح مختلف الآثار الايجابية و السلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي .

الجدول رقم (1–3) :الآثار الايجابية و السلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
زيادة تنويع الأصول المصرفية نتيجة لزيادة إقراض الشركات الصغيرة مما يقلل من مجمل مخاطر القروض المصرفية ، و هذا من شأنه ان يقلل من الحجم النسبي للأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية للقروض و الحد من تقلباته .	إن المحاولة الواسعة لمجموعة من المقترضين في تخفيض المعايير الخاصة بالإقراض ، هذا كان مساهما رئيسا في شدة الأزمة " الرهن العقاري " في الولايات المتحدة ، و هذا يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي .

[1]Morgan, P. J, & Pontines. V,(2014),Financial Stability and Financial Inclusion, Tokyo: Asian Development Bank Institute, p 13 .

زيادة عدد صغار المدخرين من شأنه أن يزيد كل من حجم و استقرار قاعدة الودائع، و تقليص الاعتماد على البنوك في التمويل (غير الأساسية) و هي تميل إلى أن تكون أكثر تقلبا خلال الأزمة و هذا يتوافق مع الحد من مخاطر تقلبات الدورة الاقتصادية.	يمكن من التعرض المصارف إلى مخاطر السمعة التي تزداد إذا كانت تستعين بمصادر تمويل خارجية وظائف خارجية مختلفة مثل تقييم الائتمان من اجل الوصول إلى المقترضين الأصغر.
إن زيادة الشمول المالي يمكن أن يساهم أيضا في نقل أفضل للسياسة النقدية ، لان حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي تتحرك عن طريق أسعار الفائدة و من ثم تساهم أيضا في زيادة الاستقرار المالي .	إذا لم تنظم مؤسسات التمويل الصغيرة بشكل صحيح ، فان الزيادة في الإقراض من قبل تلك المجموعة يمكن ان تضعف فعالية التنظيم في الاقتصاد و تزيد مخاطر النظام المالي .

Sourc :matus. Hirwa and Alireza. Nasiri (2015),FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB- SAHARAN AFRICA (SSA) Islamabad Pakistan International Journal of Social Sciences, p 25.

1 – العناصر الرئيسية للارتباط المتكامل بين الشمول المالي و الاستقرار المالي :

إن تحسين مستويات الشمول المالي من خلال اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بشكل مدروس، يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي و لا يمكن مناقشة العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بشكل كامل دون إشارة إلى العوامل التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه العلاقة المتبادلة، و التي تتمثل في كل من حماية المستهلك والنزاهة المالية، والتي نعبر عنهما بشكل متكامل من خلال(I- SIP).

الشكل رقم (1–3) :أثار العلاقة التبادلية بين عناصر الشمول المالي

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

يبين لنا الشكل (1–3) العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث تتعزز بفضل تضافر جهود العوامل المتكاملة مع بعضها البعض فالحماية المستهلك تضمن أن الأفراد والجهات الفردية تتمتع بحماية كافية ضمن النظام المالي مما يقلل من مخاطر التعرض للممارسات غير النزيهة والاحتيال، بالإضافة إلى ذلك فالنزاهة المالية تسهم في ضمان النزاهة والشفافية داخل النظام المالي، وتقليل الأنشطة المشبوهة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على استقراره.

و يعتبر هذا التكامل الشامل بين الشمول المالي وحماية المستهلك والنزاهة المالية أساسيًا لضمان استقرار النظام المالي وتعزيز الثقة فيه ، لذلك سنشير الى هذه العناصر كما يلي :

1-1 النزاهة المالية:

يقصد بالنزاهة المالية أنها هي مكافحة الجريمة المالية كجريمة غسل الأموال و تمويل الإرهاب من اجل توفير الحماية للقطاع المالي من الانتهاك الذي قد يتعرض له نتيجة عدم توفر قاعدة بيانات رصينة على الفئات المستبعدة ماليا ، و كذلك فقدان التنظيم لعمليات الإقراض و التي تخلق حالة عدم الثقة بالقطاع المصرفي بالعملاء الجدد لعدم توفير معلومات كافية عنهم [1] .

تقاس نزاهة و سلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات و تدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه و لكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دوليا و المصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي[2] . فلذلك تشجع المعاير الدولية على النزاهة المالية و التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأموال[3].

1-2 الحماية المالية لمستهلك:

أما الحماية هنا تتعلق بحماية العملاء كأحد الإجراءات التحويطية التي أفرزتها نتائج الأزمة المالية الأخيرة و تضع حماية المستهلك المالية قواعد سلوك واضحة للمؤسسات المالية فيما يتعلق بزبائنها من الإفراد [4]. حيث تسعى هذه الحماية إلى خلق التوازن بين في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية و المستهلكين و تعتبر المعلومات المتوفرة لدى عملاء عن معاملاتهم المالية قليلة مما يؤدي إلى عدم إدراك العملاء للخيارات المالية المتاحة ، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار العائد المدفوعة بشكل مبالغ فيه، وعدم إدراك العملاء لمفهوم معدلات أسعار العائد السنوية الفعلية، ويزداد أثر التباين في المعلومات عندما يكون العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات أكثر تعقيدا، وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات المالية تتبنى ممارسات للتأكد من تقديم خدمات عالية الجودة، إلا إن

---

[1] عبد الرحمن نجم المشهداني ، زينة سامي العبيدي ، الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2020 ، ص 71.

[2] صلاح الدين و اخرون ، الشمول المالي و الميزة التنافسية (تجارب محلية و دولية) ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2020 ، ص 38 .

[3] دومة حسينة ، العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، الجزائر ، 2021 ، ص 70 .

[4] عبد الرحمن نجم المشهداني ، زينة سامي العبيدي ، الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2020 ، ص 71.

بعض المؤسسات تهتم فقط بزيادة الإرباح على حساب المستهلكين الذين قد يجدون أنفسهم مثقلون بالديون الزائدة، أولا يوجد لديهم عائد كافي على استثماراتهم، بالإضافة إلى أن عدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي مع غياب حماية مالية مناسبة للمستهلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة حصولهم على خدمات مالية ما بين زيادة المديونيات على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيه وبالتالي فقدان المدخرات أو الأصول المرهونة خاصة لدى وجود مؤسسات تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير[1]

في الختام، يمكن أن نقول أن الشمول المالي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الاستقرار المالي و يحقق ذلك من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من إدارة مواردهم بفعالية والوصول إلى فرص مالية متنوعة، مما يسهم في تعزيز النزاهة المالية وحماية حقوق المستهلكين، كما انه لا يمكن تحقيق الشمول المالي في نظام مالي غير مستقر ولا يمكن تصور استقرار لنظام مالي يشهد زيادة في نسب الأفراد الذين يكونون خارج نطاق الخدمات المالية الرسمية، لذلك يمكن القول إن هناك علاقة ترابطية وتفاعلية متبادلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في القضاء الفقر و عدم المساواة :

تساعد الخدمات المالية في محاربة عدم المساواة و هروب الناس من الفقر من خلال الاستثمار في الصحة و التعليم و ريادة الاعمال، و تعتبر المساواة بين الجنسين أحد العوامل التي لها أهمية كبيرة في القضاء على الفقر، ولقد بذلت جهود في سياسات وبرامج للقضاء على الفقر التي تضطلع الحكومات بالتعاون مع المنظمات الغير الحكومية.

1- دور الشمول المالي في القضاء الفقر :

ان ظاهرة الفقر تحدد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول ، وهي ظاهرة لا يمكن تجاهلها من قبل أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة ،كما تعتبر ظاهرة مألوفة كونها ظاهرة اقتصادية و اجتماعية لجميع الشعوب و الحضارات و المجتمعات و عبر جميع العصور. ولم يتفق الباحثون حتى الآن على تحديد تعريف موحد لهذه الظاهرة نظرا للتباين في الأفكار والمعتقدات الفلسفية والايديولوجيات من جهة، ولتعدد الجوانب والأبعاد المتداخلة لهذه الظاهرة من جهة ثانية ، و ارتباطها بنظريات التنمية من جهة أخرى فهذه العوامل أدت إلى صعوبة ضبط تعريف موحد لظاهرة الفقر .

[1] صندوق النقد العربي ، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي ، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، 2015 ، ص 6 .

فقد عرف هذا المفهوم تطورا عبر الزمن فبعدما كان ينحصر مفهومه في الحرمان من الاستهلاك أصبح يحمل عدة أبعاد كالكرامة و الوصول إلى الخدمات الاجتماعية و الاستقلالية [1] .و الشكل التالي يبين مراحل تطور مفهوم الفقر عبر الزمن .

الشكل رقم (1–4) : تطور مفهوم الفقر

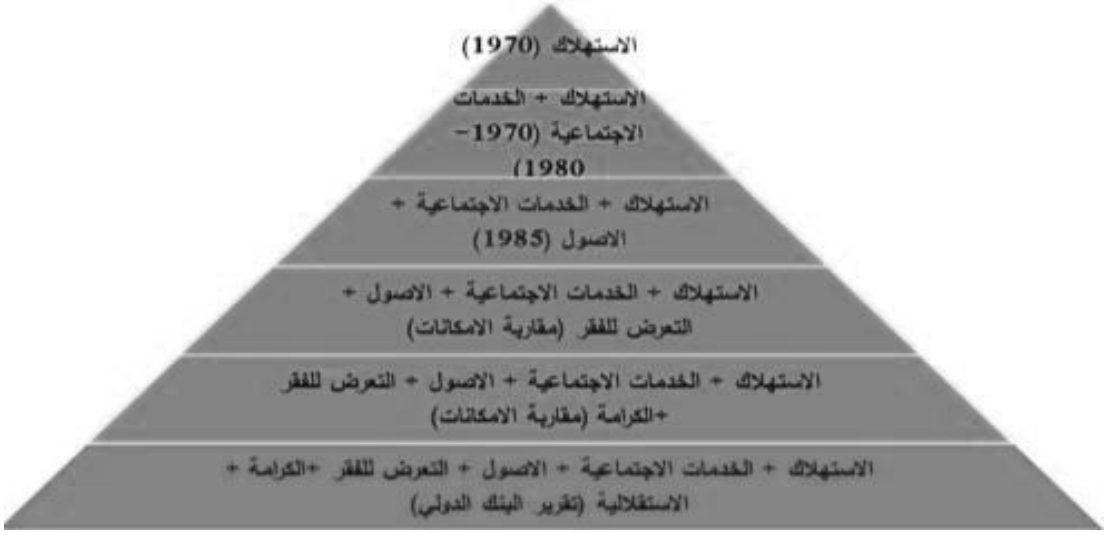

المصدر : يونسي و مرزاق 2020 ، ص 58 .

كما يعرف الفقر كذلك على انه ليس فقط بانعدام المال لكن أيضا في عدم إمكانية النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية التي تسمح للفقراء باستخدام المال المتاح لهم لتحسين حياتهم[2] .

و عليه تحتاج الأسر في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء ذات الدخل المنخفض إلى أدوات فعالة وبأسعار معقولة لتوفير الأموال واقتراضها ودفع وتلقي المدفوعات وإدارة المخاطر، وفي السنوات الأخيرة ازداد الوصول إلى الخدمات المالية بفضل التوسع في التمويل الرقمي وجهود مقدمي الخدمات والحكومات للوصول إلى البنوك الغير المقيدة، ومع نمو الشمول المالي و زيادة تعزيزه يجب أن نضمن أن الأدوات المتاحة للفقراء فعالة في تجنبهم الاستبعاد المالي و مساعدتهم على إدارة أموالهم وتنميتها[3]، ومن بين سياسات الشمول المالي الفعالة التي تجنب الفقراء الاستبعاد المالي هي سياسة الهوية المالية التي تساعد في الاستغلال الأمثل لمختلف عمليات الائتمان[4].

[1] مصطفى يونسي ، سعد مرزق ، تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر و اساليب الحد منها – دراسة تحليلية – مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 58 .

[2] دومة حسينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

[3] IPA. (2018),Financial Inclusion Program Areas.https://www.poverty-action.org/program-area/financial-inclusion

[4] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2019 ، ص 113 .

كما يتم نقل الصلة بين الشمول المالي والفقر من خلال مختلف القنوات عند شرحها في إطار التنمية المالية فالوسائط المالية تساهم في الحد من الفقر من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان والتأمين والخدمات المالية الأخرى التي توفر موارد لتلبية احتياجات المعاملات اليومية للاستهلاك والاستثمار، وكذلك الشمول المالي يعزز الأصول الإنتاجية للفقراء من خلال تمكينهم من الاستثمار في التقنيات الجديدة والتعليم والصحة هذه الاستثمارات من قبل الفقراء تساهم في زيادة قدرتهم على تحقيق سبل العيش المستدام[1].

و قد وجدت العديد من الدراسات بالفعل أدلة تجريبية على ان الشمول المالي يعود بالفائدة على الفقراء كتجربة مُحَمَّد يونس عند تأسيس بنك جرامين في بنغلاديش و الذي قد اهتم بتقديم قروض متناهية الصغر للفقراء دون ضمانات او شروط مالية ، فهذه التجربة قد برهنت على تأثير الشمول المالي في التخفيف من الفقر وذلك من خلال توفير راس المال للفقراء ،بالإضافة الى دراسة Churchill & Marisetty (2019) و التي درست مستويات الفقر في الهند، من خلال استخدام استبيان يقارب حوالي 45000 أسرة هندية، حيث توصلت الى أن الشمول المالي له تأثير قوي في الحد من الفقر، و تتسق هذه النتيجة عبر مقاييس الفقر المختلفة المستخدمة والطرق البديلة لقياس الشمول المالي، كما تدعم هذه النتائج أهمية الشمول المالي وضرورة الترويج له عبر البلدان2. بالإضافة الى دراسة Lasme & Makoto (2020) ، والتي كانت في بوركينافاسو حول واستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول على الرفاهية في البلد و تحليل آثار الشمول المالي و التي توصلت الى ان للشمول المالي دور في التخفيف من حدة الفقر، والأهم من ذلك يوضح هذا التحليل أنه بمجرد وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من خلال استخدام النقود عبر الهاتف المحمول تصبح هذه التأثيرات الإيجابية على التخفيف من حدة الفقر أكثر أهمية [3]. و كذلك دراسة (Javier Álvarez-Gamboa and al) التي هدفت الى البحث في تأثير الشمول المالي على الفقر متعدد الأبعاد في مقاطعات الإكوادور ، و التي توصلت الى أن لشمول المالي تأثير إيجابي ومعنوي في التقليل من مستويات الفقر[4].

[1] Koomson. I,A Villano. R, & Hadley, D.(2020) ,Effect of financial inclusion on poverty and vulnerability to poverty: Evidence using a multi-dimensionalmeasure of financial inclusion, Accra - Ghana: Network for Socioeconomic Research and Advancement, p 02.

[2] Churchill, S. A., & Marisetty, V. B. (2020). Financial inclusion and poverty: a tale of forty-five thousand households. Applied Economics,Vol 52,N°16, p.p 1777-1788.

[3] Lasme Mathieu N'dri, Makoto Kakinaka (2020) Financial inclusion, mobile money, and individual welfare: The case of Burkina Faso, Telecommunications Policy, Vol 44, N° 03, p 120.

[4] JavierÁlvarez-Gambo, Pablo Cabrera-Baron, Hugo Jácome-Estrella (2021) Financial inclusion and multidimensional poverty in Ecuador: A spatial approach, World Development Perspectives, Vol 22,N°02,p102.

يمكن القول ان العديد من التجارب و الدراسات اجمعت على الأثار الايجابي الذي يعكسه الشمول المالي على التقليل من معدلات الفقر وذلك من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب والتركيز على وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للخدمات المالية بإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها ، فعل سبيل المثل توفير خدمة الادخار يساعد الاسر على زيادة قدرتهم على مواجهة الصدمات المالية و تنظيم الاستهلاك ، وحيازة الاصول الانتاجية ، و الاستثمار في راس المال البشري ، وهذا الامر من شانه ان يساعد في تقليل من نسبة الفقر .

و حسب تقارير البنك الدولي فهناك أكثر من 700مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار يومياً، فضلاً عن ان فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمه، مما يجعل من الصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ، وتشير قاعدة البيانات العالمية (Findex 2017) ، إلى أن من بين 66% من البالغين الأثرياء في جميع دول العالم 60% منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية، في حين أن الـ 54% من البالغين الفقراء، 40% منهم ليس لهم حسابات مصرفية، بهذه الفجوة تعكس جيداً عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر.

و عليه يعتبر الاشتمال المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وزيادة الرخاء، فهو يسهل توفير الخدمات المالية في أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من أجل الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة وبوصفهم أصحاب حسابات، يمكن أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى كالائتمان والتأمين من أجل بدء الأعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم أو الصحة مع إدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية هذا ما يمكنهم من تحسين حياتهم بشكل عام[1].

اذن ما يمكننا استنتاجه ان الشمول المالي يساعد في التقليل من مستويات الفقر من خلال السماح للفئة الفقيرة بالحصول على الخدمات المالية مثل الودائع، القروض والمدخرات فضلاً عن تسهيل الاستثمارات والرقابة المالية مما يساعدهم على التحكم في حياتهم المالية ، و زيادة على ذلك فالشمول المالي قادر أيضًا على تسهيل تطوير القطاع المالي من خلال جعل جميع المعاملات أكثر مرونة وأمانًا وأرخص إلى جانب كفاءة أفضل.

[1] البنك الدولي ،انهاء الفقر و الاستثمار في الفرص، التقرير السنوي 2019، ص 34 .

2- دور الشمول المالي في القضاء على عدم المساواة :

تعمل العديد من البلدان على مكافحة عدم المساواة ولاسيما انه يعتبر الهدف العاشر من اهداف التنمية المستدامة الذي تسعى اغلبية الدول الى تحقيقه ، لان عدم المساواة يسبب عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و يؤدي الى ضعف و اعاقة النمو الاقتصادي حيث اعتبرت بعض الدراسات ان عدم القدرة على استمرار النمو الاقتصادي و عدم المساواة يمثلان وجهين لعملة واحدة . وبما ان الشمول المالي يسعى الى توفير الخدمات المالية و وصولها الى كافة الاسر ولا سيما ذات الدخل المنخفض و الضعيف و الشركات الصغيرة بأسعار معقولة و جودة عالية فيمكننا ان نعتبره حافز رئيسي في الحد من عدم المساواة.

و يتخذ عدم المساواة عدة اشكال و يختلف من بلد لأخر اختلافا كبيرا حيث ان عدم المساواة هو مفهوم أوسع من الفقر ، حيث يتم تعريفه من حول جميع السكان و ليس فقط لشريحة معينة من الأفراد يعيشون تحت عتبة دخل دنيا معينة ، في هذا الصدد فعدم المساواة هي الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول ، الثروة أو الدخل بطريقة غير متكافئة ضمن أفراد المجتمع الواحد او بين مجموعة من الدول[1].

و يمكن القول ان عدم المساواة يتمثل كذلك في عدم تساوي المكافآت و الفرص امام مختلف افراد المجتمع ، و اذا يحكم على المساواة بمقياس المساواة القانونية او تكافؤ الفرص او تكافؤ الناتج ، فان عدم المساواة يغدو ملاحما ثابتا من ملامح الحالة الانسانية [2].

و عليه ان نقص فرص الحصول على الخدمات المالية بالنسبة لجميع الفئات يؤدي الى زيادة فجوة عدم المساواة و توسيع دائرة الفقر . وقد اصبحت ظاهرة عدم المساواة تأخذ عدة اشكال وجوانب فقد نجد عدم المساواة في توزيع الدخل بين الافراد او عدم المساواة في انجازات التكنولوجيا و تحرير التجارة ، و قد اصبح الامر يتعلق كذلك في عدم المساواة بين الجنسين الذي يعتبر الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة و الذي تسعى معظم الدول الى تقليص فجوة عدم المساواة بين الجنسين .

و من اجل القضاء على عدم المساواة التي قد اصبحت ظاهرة لها عواقب اجتماعية و اقتصادية وخيمة اوجب على الدول العالم اجاد حلول من اجل تفاديها و التقليل منها ، و لعل من اهمها هو تبني استراتيجية الشمول المالي الذي يعمل على توفير فرص تمكن

[1] عبد الوهاب صخري ، اهمية الشمول المالي في تمكين الفقراء و القضاء الاستبعاد : قراءة للتجارب و النماذج الرائدة ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 04 ، العدد 01 ، جانفي 2023 ، ص 263.

[2] دومة حسينة ،مرجع سبق ذكره، ص84.

جميع الفئات الحصول على خدمات مالية مناسبة من اجل تحسين مستوى معيشتهم وحصولهم على فرصة للتوسيع الاقتصادي و اندماجهم اقتصاديا الأمر الذي من شانه ان يقلص من فجوة عدم المساواة بين الافراد .

و قد اشارت عدة دراسات و ابحاث عالمية ان للشمول المالي يعد كمفتاح للحد من عدم المساواة و له علاقة عكسية مع هذه الظاهرة حيث انه كلما زادت نسبة الشمول المالي نقصت فجوة عدم المساواة وعليه فهو ذو تأثير ايجابي ، ولعل من اهم الدراسات التي اشارت الى هذا الموضوع نجد دراسة Beck و أخرون اللذين توصلوا الى أن الشمول المالي له تأثير كبير على تحسين الفقر وعدم المساواة في الدخل[1].

و كذلك دراسة Claessens & Perotti(2007) التي قد وجد فيها ان الاستبعاد المالي الذي هو عكس الشمول المالي يخلق عدم وصول متساوي الى التمويل الامر الذي سيؤدي الى خلق فرص غير متناسبة والتي تزيد اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل

و ما يجب الاشارة اليه هو ان عدم المساواة اصبحت الان تتخطى عدم المساواة في الدخل بل اصبحت هذه الظاهرة تظهر كذلك في الفجوة المتواجدة بين الجنسين اي عدم المساواة بين الرجال والنساء ، فالمرأة في العديد من المجتمعات لا تزال مستبعدة من عدة مجالات فهي تواجه تحديات واسعة النطاق تتعلق بالعادات و التقاليد التي تحد من مشاركتها الاقتصادية .

و بالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة مازال عند مستويات متدنية مقارنة بالرجل، حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم إلى وجود فجوة بين الجنسين من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث أنه ووفقا للبيانات المتاحة لعام 2021 يمتلك نحو 74% من النساء حساب بنكي مقارنة بنسبة 78 % للرجال على الصعيد العالمي ، أما بالنسبة للمنطقة الدول النامية فقد بلغت النسبة 68% للنساء مقارنة بنحو 74 % للرجال، إلا ان ما اظهرته هذه البيانات فهذه الفجوة بدأت تتقلص و تتراجع مقارنة ببيانات 2017بحوالي 9 نقاط مئوية .

وتظهر الفجوة بين النساء والرجال بشكل واضح لدى النساء الرياديات صاحبات المشاريع من حيث عدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية الرسمية من مزودي الخدمات واعتمادهن كليا أو جزئيا على مصادر التمويل من النظام المالي غير

[1] Beck, T., Demirguc-Kunt. A, & Levine. R, (2004) ,Finance, inequality and poverty: cross-country evidence. World Bank Policy Research Working . P15 .

الرسمي، وأن تحسين مستويات الشمول المالي لدى المرأة يحظى باهتمام كبير على المستويين العالمي والمحلي خاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية.

و عليه فالشمول المالي يلعب دورا مهما في زيادة تمكين المرأة اقتصاديا فحصولها على تمويل يزيد من امكانية حصولها على اصول انتاجية ، و يظهر هذا الدور في دعم المرأة من خلال ما يلي :

– يعتبر دمج المرأة في الاقتصاد الرسمي شيء فعال الأثر على اقتصاد أي دولة فهو يساعد على تيسير حياتهم اليومية، ويتيح لهم الادخار، واقتناء أصول عقارية والقيام باستثمارات منتجة، فتبنى إطار مؤسسى فعال يدعم الشمول المالي للمرأة ويقضي على كافة أشكال التمييز، و يعد مؤشراً قوياً وإيجابياً لنظرة دول العالم والمنظمات الدولية للدولة المعينة مما يعزز من الثقة في الاقتصاد في الأسواق العالمية. كما أن إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء على حد السواء تدعم رائدات الأعمال ويعزز قدرتهن على الابتكار والإنتاجية التحقيق المزيد من المشاركة الإيجابية[1].

– تعتبر المرأة فرصة كبيرة أمام المؤسسات المالية والبنوك، فالنساء يتحكمن في نسبة كبيرة من الثروات، كما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فيما يزيد عن 80 %من القرارات الشرائية الاستهلاكية والسلوك المالي للمرأة من الحرص الشديد في الإنفاق، وكثرة الادخار مما يجعلها من العملاء المفضلين للبنوك والمؤسسات المالية، وعلى المستوى العالمي قامت بعض النساء بالعديد من الأعمال والمشروعات وصلت إلى 111 مليون مشروع بمعدل سل إلى 123 مليون مشروع في عام 2016، و تشير الدراسات أن الفئات الأكثر فقراً من النساء هي الأكثر حرصاً على الادخار من خلال الاطر الرسمية .

–للشمول المالي ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في إمكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها وجودتها. وبالتالي تساهم القدرة للوصول إلى التمويل في تمكين المرأة واستطاعتها للإنفاق على القدرات الإنسانية الحيوية. حيث أن محدودية فرص الوصول إلى الخدمات المالية ما زالت عقبة أمام النساء في الكثير من البلدان حيث إن استبعاد المرأة من قوة العمل من شأنه ان يؤدي انخفاض دخل الفرد غي المجتمع .

- تتوافر أدلة كثيرة على انه حين تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة [2] ،فالخسائر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتي لعزى إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل تقدر بنسبة تصل إلى 27 % في بعض المناطق، وتشير دراسة(Aguirre and All ,2012)إلى أن رفع مشاركة المرأة في سوق العمل إلى

[1] ايمان احمد احمد عوض، اثر الشمول المالي على تمكين المرأة في مصر ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، المجلد 8 ، العدد 12 ، 2021 ص 835 .
[2] ايمان احمد احمد عوض ،مرجع سبق ذكره ، ص 833 .

مستوى مشاركة الذكور من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي حسب كل بلد في الولايات المتحدة بنسبة 5%، اليابان 9%، الإمارات 12% ، وفي مصر 34%[1].

– من شأن تحقيق المساواة بين الجنسين في إتاحة المدخلات أن يرفع إنتاجية الشركة المملوكة للنساء حيث إن فروق الإنتاجية بين الشركات المملوكة للذكور والشركات المملوكة للنساء تعزى بالدرجة الأولى إلى فروق في إتاحة المدخلات الإنتاجية، وبتحقيق المساواة في إتاحة الموارد تؤدي إلى مكاسب ملموسة في الناتج .

و في الاخير يمكننا ان اعتبار الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة من أهم الغايات التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيقها في عام 2030، و في هذا الإطار تشير التقديرات المتضمنة بقاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي إلى وجود 1.1 مليار نسمة من الإناث لم يتمكن من النفاذ إلى الخدمات المالية من مجمل 2 مليار نسمة على مستوى العالم غير مشمولين مالياً[2]. و تواجه الإناث على وجه الخصوص عدد من التحديات التي تؤدي الى استبعادهن من الخدمات المالية و من بين هذه التحديات نجد طبيعة الأطر التنظيمية والسياسات غير الممكنة، والتحديات المرتبطة بالنظم الاجتماعية والأعراف السائدة، إلى جانب عدم توفر أوراق ثبوتية لدى عدد منهن، وعدم وجود ضمانات لديهن، وانخفاض مستويات المعرفة المالية، إلى الأطر القانونية التي قد تحد دون ملكية الإناث للأصول في بعض البلدان ومجموعة أخرى من التحديات التي تواجه فرص الشمول المالي للمرأة على صعيد كل من جانب ض والطلب على الخدمات المالية .

و عليه فاعتبار المرأة جزء هام من الموارد البشرية التي تمثل أحد الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة فإن الاهتمام بها وتنميتها يعد ضرورة حتمية ومسؤولية كبيرة على عاتق كل حكومة تنشد تحقيق التنمية المستدامة .

حيث يمثل تمكين المرأة الركيزة الأساسية لعالم مزدهر ومستدام من خلال ضمان مشاركة كاملة وفعالة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة والقيام بإصلاحات لتمكين المرأة من النفاذ الى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية .

[1]Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, Empowering the Third Billion, Women and the World of Work in 2012, Booz and Company,p 18.

[2] صندوق النقد العربي ، دور الشمول المالي في تمكين المرأة : الدروس المستفادة من ابرز التجارب الاقليمية و الدولية ،المجلد02 ، العدد 18 ،2021 ، ص 1.

المطلب الرابع :دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة

لقد فرض مفهوم التنمية المستدامة نفسه خاصة مع تفاقم المشاكل البيئية التي تظهر مؤخرا ، حيث عرف هذا المصطلح مفاهيم عديدة منذ ظهوره و مر بعدة مراحل تاريخية فقد عرفت التنمية المستدامة في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، والذي جاء تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك** "، حيث جاء في هذا التقرير أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. اما حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فالتنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[1]. و التنمية المستدامة بحسب ما جاء به البنك الدولي هي " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.

فما يمكننا قوله حول مفهوم التنمية الاستدامة يتغير وفقاً لمفاهيم استخدامه وليس له معنى أو تعريف واحد لكن يمكننا أن نلخصه في كونها هي تنمية معتمدة على الدمج بين التنمية الاقتصادية و الشؤون الاجتماعية مع مراعاة حماية البيئة المحيطة ، بالإضافة إلى معالجة جدية لاحتياجات المجتمع بالوقت الحاضر دون المساس برفاهية وجود الحياة للأجيال القادمة أثناء تحقيق أهدافها .

قد تم وضع هذه الأهداف في 25 من شهر سبتمبر لعام 2015 و ذلك من خلال اجتماع شمل قادة العالم في مقر الأمم المتحدة ليقدم خطة جديدة طموحة للعالم و تم تحديد عام 2030 للانتهاء من انجازها ، فالأجندة الجديدة عبارة عن مشروع كبير تم تبنيه يتضمن مشروعات و برامج تكلف مئة مليارات الدولارات سنويا للتحقيق عدد من المهام و الأهداف على المستوى العالمي عددها سبعة عشرة هدفا أطلق عليها أهداف التنمية المستدامة أي سبعة عشرة مهمة يجب تحقيقها خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة ، و تغطي هذه الأهداف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة و التي تتمثل في كل من البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البعد البيئي، و التي تركز على خمسة جوانب رئيسية في حيتنا تتسم بالاستقلالية و التكامل و هي :

- الناس : أي رفاهية كل الناس من خلال القضاء الفقر و الجوع بكل أشكالهما و ضمان الكرامة و المساواة .
- كوكب الارض : حماية نظم الأرض الايكولوجية من خلال حماية الموارد الطبيعية للكوكب ، و حماية المناخ لأجيال المستقبل .

[1] فراختية كمال ، التنمية المستدامة ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، العدد 11 ، 2018 ، ص 279.

- الرخاء : و يقصد به النماء الاقتصادي و التكنولوجي المستمر .

-السلام : و نعني به حفظ السلام .

-الشراكة : و تشمل تنمية التعاون الدول .

و أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تتضمن 169 غاية يتم قياسها من خلال 213 مؤشر و هي غايات تحاول معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل و تكون في صالح الجميع .وقد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي :[1]

1- القضاء على الفقر المدقع : إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار للدخل والموارد والحاجة لضمان مصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضالة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية .

2- القضاء التام على الجوع : ينص هذا الهدف على القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

3- الصحة الجيدة والرفاهية وتسعى من خلال هذا الهدف إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار .

4-التعليم الجيد تسعى الأمم المتحدة من خلال هذا الهدف إلى ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع مع تعزيز فرص التعليم مدى الحياة للكل .

5- المساواة بين الجنسين .

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية وهذا من خلال ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: يعني ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد وهذا من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.

9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: أي إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

10 - الحد من أوجه عدم المساواة ويكون من خلال الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

[1] اسية حنيش ، احمد حبيب ، ما بعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي ،المؤ تمر الدولي المغاربي الاول لمستجدات التنمية المستدامة ، الجزائر ، جامعة الجزائر 03 ، 2021 ، ص 298 .

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: أي جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.

12- الاستهلاك والإنتاج: يعني ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة .

13- العمل المناخي وتحقيق هذا الهدف يكون باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثره.

14- الحياة تحت الماء : يعني حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

15-الحياة في البر: يهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات .

17-عقد الشراكة لتحقيق الأهداف: ويكون بتعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

و عليه بعد الإشارة إلى مختلف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر و باعتبار موضوع الشمول المالي قد أصبح يتربع مركز الصدارة في كافة المحافل الدولية و جدول أعمال المنظمات الدولية و الحكومات المحلية فقد أشار البنك الدولي إلى انه قد تم دمج أساس الشمول المالي في سبعة من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة و بهذا أصبح يحتل مكانة بارزة كعامل تمكيني لهذه لأهداف التنموية حيث يظهر كعامل رئيسي في الهدف الأول الذي يهتم بشأن القضاء على الفقر، و الهدف الثاني الذي يخص القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة، و الهدف الثالث الذي يتعلق بالاستفادة من الصحة والرفاه ، و الهدف الخامس الذي يشمل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، الهدف الثامن الذي يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي ،و الهدف التاسع المتعلق بدعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية ، الهدف العاشر الذي يعمل على الحد من عدم المساواة بالإضافة إلى ذلك الهدف السابع عشر و الذي من شانه تعزيز وسائل التنفيذ و الشراكة [1].

و عليه تتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يجلها الإدماج المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة، يمكن أيضا إدراك الترابط بين الإدماج المالي والتنمية المستدامة عند تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتي تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة، غالبا ما توفر هذه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القنوات التي يصل من خلالها مقدمو الخدمات المالية إلى البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك ويخدمون

[1] عبد القادر دبوش ، نورة بيري ، دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة قياسية للفترة 2011- 2021 ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 08 ، العدد 01 ، الوادي ، الجزائر ، 2023 ، ص 164 .

عملاء البنوك، بالنظر إلى هذه العلاقة المتبادلة، فإن المناقشات حول الصلة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة مهمة ويجب تشجيعها بين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات[1].

كما أن الشمول المالي يساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، وذلك ما يسمح لها بتوفير خدمات مالية تمكن الأفراد من الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال[2].

كما ذكرنا سابقا الشمول المالي يتعلق بالشمولية في توفير خدمات مالية رسمية ميسورة التكلفة لجميع الأفراد والشركات، بينما التنمية المستدامة تتمثل في التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم .

و ما يجب الاشارة اليه هو ان الشمول المالي لا يعتبر في حد ذاته احد اهداف التنمية المستدامة ، الا انه يساهم في نجاح مجموعة من اهداف التنمية المستدامة اما بصورة مباشرة او غير مباشرة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1–4) : علاقة الشمول المالي بأهداف التنمية المستدامة

	الهدف	الأثر	كيفية تحقيق الهدف من خلال الشمول المالي
1	القضاء على الفقر	غ.م	الحصول على تمويل يدعم الحد من الفقر
2	القضاء على الجوع	غ.م	تعزيز الاستقرار المالي : استقرار التدفقات النقدية من خلال الادخار و الإقراض
3	الصحة الجيدة و الرفاه	غ.م	توفير التأمين الصحي
4	التعليم الجيد	غ.م	تمكين التخطيط المالي و الادخار للرسوم المدرسية
5	المساواة بين الجنسين	غ.م	تعزيز ريادة الاعمال النسائية و الرقابة المالية
6 و7	المياه النظيفة و النظافة الصحية طاقة نظيفة بأسعار معقولة	غ.م	تمويل تطوير وصيانة البنية التحتية
8	تعزيز النمو و العمل الائق	م	توافر التمويل يدعم ريادة الأعمال و الشركات الصغيرة و المتوسطة
9	البنية التحتية ، الصناعة و الابتكار	م	توفير التمويل لتطوير وصيانة البنية التحتية
10	الحد من عدم المساواة في الدخل	م	تمكين تمويل التعليم و الادخار الذين يوفران أفضل فرصة لمشاركة اكبر
11	مدن و مجتمعات محلية مستدامة	غ.م	لتمويل هو المفتاح لتحقيق جميع الأهداف : يزيد من الموارد المحلية والدولية المتاحة للتركيز على تطوير البنية التحتية

[1] Ozilia. P, (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association, Journal of Money and Business, Vol 22 ,N°01, p 187 .

[2] يسمينة قاسي ، توفيق مزيان ، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد05، العدد 01 ، 2022 ، ص 603 .

12	إنتاج و استهلاك مستدام	غ.م	مفتاح الإنجاز هو تمويل البحث والتطوير بالإضافة إلى البنية التحتية والتعليم يزيد من الموارد – المحلية والدولية – المتاحة لهذا الغرض
13	تصدي لتغير المناخ	م	تحديد و إدارة كل من الأشكال الجديدة للمخاطر الحالية و كذلك المخاطر الجديدة و إنشاء أنظمة تعمل على توسيع الموارد المالية المتاحة
14 و 15	الحياة تحت الماء و الحياة في البر	غ.م	توفير بدائل الإنتاج غير المستدام
16	السلم و العدل و المؤسسات القوية	غ.م	التنمية الاقتصادية و تعزيز السلام و المؤسسات المدنية
17	تعزيز الشراكة	م	يسمح بمشاركة الجهات الفاعلة الخاصة ، و مضاعفة المساعدة من الجهات الفاعلة العامة او المدعومة من الدولة

م: مباشر ، غ م : غير مباشر .

Source: Buckley, R. P. Zetzsche, D. A, Aner, D. W, & Veidt, R. (2021). FinTech, financial inclusion and the UN Sustainable مDevelopment Goals. In 1 H.-Y. Chiu, D. Gudula, & T. &. Francis (Ed), Routledge Handbook of Financial Technology and Law. Routledge. P 254

من الجدول رقم (4-1) يتضح أن الشمول المالي يمكن الناس من إدارة التزاماتهم المالية بكفاءة، ويحد من الفقر ويدعم النمو الاقتصادي على نطاق أوسع وبالتالي، فإن الشمول المالي، وخاصة الوصول إلى الائتمان، في ظل توفر عوامل مساعدة مثل المستوى العام الأساسي لمحو الأمية المالية وشفافية الخدمات المالية، مما يسمح للعملاء بسهولة حساب المخاطر والعائد لأي منتج مالي فالتضمين ماليا يقلل من ضعف الأفراد، على سبيل المثال، من خلال تسهيل الادخار الذي يسمح للناس بالتغلب على الصدمات والاستثمار في تعليمهم وصحتهم ثانيا، و يمكن أن يزيد الشمول بشكل كبير من كفاءة الحياة اليومية فمن خلاله يمكن دفع الفواتير بشكل إلكتروني دون أخذ إجازة من العمل ثالثا، و لا ينتهي الشمول المالي بتوفير الادخار والائتمان وحده يمكن أن يؤدي إلى التنشئة الاجتماعية وتنويع المخاطر المالية للناس من خلال الأدوات المالية المتقدمة على سبيل المثال يمكن أن يمنع تأمين المعيل الأشخاص من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر رابعا و يدعم الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال زيادة الموارد المالية لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، خاصة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ويركز اثنان من أهداف التنمية المستدامة على الوصول إلى البنية التحتية والموارد الأساسية وهما: المياه والصرف الصحي، والطاقة فمن المحتمل أن يكون لهذين الهدفين تأثير كبير على نوعية حياة الناس هناك العديد من الأسباب للاعتقاد بأن الابتكارات في الخدمات المالية الرقمية من المرجح أن تسرع الوصول إلى هذه الموارد على الرغم من أن الأدبيات لم توثق هذا التأثير بعد أكثر من مليار شخص

1Buckley, R. P. Zetzsche, D. A, ArnerD. W., & Veidt, R. (2021). FinTech, financial inclusion and the UN Sustainable Development Goals. In 1. H.-Y. Chiu, D. Gudula, & T. & Francis (Ed.), Routledge Handbook of Financial Technology and Law. Routledge, p. p 252-253.

يفتقرون إلى المياه النظيفة، و وفقا للبنك الدولي يمكن أن يؤدي عدم كفاية الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي إلى مشاكل صحية خطيرة، غالبا ما تتسرب الفتيات من المدرسة بعد سن البلوغ بسبب عدم توفر المراحيض المغلقة، ويموت العديد من الأطفال بسبب الأمراض التي تنقلها المياه في المنازل التي تفتقر إلى المياه الجارية غالبا ما تجبر النساء على جلب المياه من مصدر خارجي، يؤدي هذا إلى تحويل الوقت عن العمل الموجه نحو السوق ويقلل من مساهمة المرأة في دخل الأسرة، وفيما يتعلق بالطاقة حوالي 1.3 مليار شخص يفتقرون إلى الكهرباء، بما في ذلك ثلثي سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حسب تقارير وكالة الطاقة الدولية بدون الحصول على الطاقة الحديثة يضطر الناس إلى الاعتماد على مصادر طاقة خطيرة وغير فعالة، مثل الخشب والفحم النباتي لتلبية احتياجاتهم في الطبي والتدفئة، يمكن أن يؤدي توافر الطاقة إلى تحسين ظروف العمل وزيادة فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية وبالتالي زيادة الإنتاجية ونوعية الحياة[1].

و من هنا يمكننا ان نبرز أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة من خلال :

1- الانفتاح على كل مزايا التكنولوجيا المالية بكل تأثيراتها الواسعة النطاق الاجتماعية والاقتصادية خاصة في البلدان الصغيرة والمنخفضة الدخل، والفئات المهمشة ماليا، مع الاستعداد لكسب المنافع الممكنة على نطاق واسع، بما في ذلك زيادة إتاحة الخدمات المالية، وتعميق الأسواق المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.

2- عزيز المنافسة والالتزام بتوفير أسواق مفتوحة وحرة وتنافسية بتوفير فرص للجميع، وتشيجعا للمنافسة العادلة والابتكار والخدمات المالية عالية الجودة .

3- ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية مع الأخذ بانعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، والاستقرار المالي بعين الاعتبار.

4- تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات عبر المجتمع العالمي بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز الرقابة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي، وتطوير وتطويع السياسات القائمة واستحداث سياسات جديدة لدعم النمو العالمي، والتخفيف من الفقر وإرساء الاستقرار المالي العالمي.

1Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion. CGAP ,p 07.

5- العمل على ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية من خلال انعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، والمحافظة على الاستقرار المالي.

و عليه ما يمكننا أن نستخلصه انه توجد أفكار عديدة و وجهات نظر مختلفة حول من يستفيد من نتائج الشمول المالي، تجادل بعض الدراسات بأن الفقراء هم المستفيدون النهائيون من الشمول المالي، بينما يعتقد البعض الآخر أن المرأة هي المستفيدة من نتائج الشمول المالي بينما يعتقد البعض أن الاقتصاد والنظام المالي هما المستفيدان من الشمول المالي بصرف النظر عن النساء والفقراء هناك. مستفيدون محتملون آخرون من الشمول المالي تم تجاهلهم في الأدبيات مثل الشباب وكبار السن والمرضى والمعاقين والأفراد الذين سبق طردهم من القطاع المالي بسبب ارتكاب جرائم جنائية، فيما يلي أربع نظريات تشرح من الذي يستفيد من الشمول المالي[1] .

1Ozili (b), P. (2020). Theories of financial inclusion. MPRA Paper .p 05 .

خاتمة الفصل الأول :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الاطار المفاهيمي للشمول المالي مشيرين إلى جذوره وتعاريفه المتعددة و التي توضح بأنه العملية التي تهدف إلى توفير خدمات مالية ذات جودة وأسعار معقولة لجميع شرائح المجتمع. تم تسليط الضوء على أهمية الشمول المالي وأهدافه المتنوعة، مع التركيز على مختلف ابعاده والمؤشرات المستخدمة لقياسه . ثم استعرضنا بعد ذلك في المبحث الثاني مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي مع توضيح اهم النظريات الاقتصادية و النماذج التي شملت موضوع النمو الاقتصادي مع الإشارة الى أهم محدداته و المؤشرات التي يقاس بها . اما في البحث الثالث فلقد سلطنا الضوء على العلاقة الموجودة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي حيث تم توضيح كيفية أن الشمول المالي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الافراد في الحصول الخدمات المصرفية بكل سهولة وبالتالي تعزيز الاستثمار وتحسين فرص العمل وتعزيز الاستقرار المالي، كما تم استعراض بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الفقر وعدم المساواة وكيف يمكن أن تتأثر هذه العوامل بالشمول المالي و بالتالي كيف يساهم هذا الأخير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني :

إن الشمول المالي والنمو الاقتصادي موضوعان حيويان يجذبان اهتمام الاقتصاديين والباحثين على حد سواء حيث ترتبط هاتان الظاهرتان بشكل كبير بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول والمجتمعات، فالشمول المالي يتناول قضية وصول جميع فئات المجتمع للخدمات المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والقروض والتأمين وغيرها، في حين يركز النمو الاقتصادي على زيادة الإنتاجية والثروة الاقتصادية للدولة.

قد تشكل دراسة موضوع دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي أحد أهم الانشغالات التي تطرق إليها الاقتصاديون من خلال الدراسات المتعددة النظرية والتجريبية التي قاموا بها، مستعملين في ذلك عدة نماذج وبيانات التحديد المعايير والضوابط التي من خلالها يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

في هذا الفصل سوف نقوم بعرض مجموعة من الدراسات العربية منها والأجنبية التي حاولت تفسر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسات أخرى ترتبط بالشمول المالي و تأثيراته و محدداته.

و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

المبحث الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

لقد حضي موضوع الشمول المالي أهمية كبيرة من طرف كل من الهيئات المالية و الباحثين الاكادمين حيث يوجد العديد من الأدبيات التي درست هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة وعليه فمن الدراسات العربية التي تناولت في جزئية منها أو جملة موضوع الشمول المالي و تأثيره على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دراسات أخرى ركزت على الشمول المالي و ربطه مع عناصر مختلفة .

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

يمكن إدراج بعض الدراسات العربية على النحو التالي:

1- دراسة **نسيم حسن أبو جامع،ماجد محمود أبودية(2016)** كانت عبارة عن مقال تحت عنوان " **دور الاشتمال المالي في تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطيني** ": حاولت الدراسة معالجة الإشكالية التي تسعى الى معرفة دور الانتشار المصرفي و الاشتمال في النشاط الاقتصادي الفلسطيني ؟ و قد استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري للموضوع، و المنهج الاستقرائي المعتمد على الأسلوب الإحصائي القياسي من اجل اختبار العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة (أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون)، وكانت فترة الدراسة من 1995 إلى 2014، حيث توصلت الدراسة إلىأن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني يتأثر إيجابيا بودائع الجمهور، التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الاقتصاد، عدد العاملين في المصارف، و هي كلها متغيرات تعبر عن الشمول المالي، و هذا معناه ان النمو الاقتصادي يتأثرإيجابيا بالشمول المالي المحقق[1].

2- دراسة **حسين امين مُحَّد محمود (2020)** ،هي عبارة عن مقال بعنوان " **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر**" هدفت الدراسة إلى قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر بالاعتماد على بيانات الفترة 1995- 2018 و تم استخدام نموذج الحدود لتوزيعات الانحدار الذاتي المبطأةARDL حيث حاول بذلك معرفة اثر التعاملات مع البنوك على الناتج الإجمالي في مصر و كذلك معرفة طبيعة العلاقة بين العمق المالي و تقليل الفقر في مصر، و توصلت نتائج الباحث إلى انه هناك علاقة توازنية في الآجال الطويل بين الشمول المالي المعبر عنه بالمؤشر المتمثل في القروض المستحقة على القطاع العائلي لدى البنوك التجارية

[1] نسيم حسن أبو جامع،ماجد محمود أبودية، دور الاشتمال المالي في تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطين، مجلة المحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، 2016.

و النمو الاقتصادي ، كما تبين انه يوجد علاقة طردية بين كل مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي في المدى القصير ، إما بالنسبة للعلاقة بين العمق المالي و تقليص الفقر فتوجد جد بينهم علاقة طردية معنوية في كل من المدى الطويل و القصير[1] .

3- دراسة أسماء دردور، سعيدة حركات(2020) عبارة عن مقال تمثل عنوانها في " **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذجARDL** " تمحورت إشكالية الدراسة في معرفة ما هو أثر الشمول المالي متمثلة في القروض، الودائع المصرفية، و عدد الفروع البنكية على النمو الاقتصادي بالجزائر لفترة 1980 إلى 2017 في الأجلين القصير و الطويل ، و اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي و الأسلوب الاستقرائي القياسي المتمثل في استعمال نموذج الانحدار الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل، حيث ترتبط القروض إيجابيا بالنمو الاقتصادي، عدد الفروع البنكية هي آخر ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي، بينما الودائع البنكية غير معنوية و ترتبط عكسيا مع النمو الاقتصادي، أي ان اغلب المتغيرات التي تعبر عن الشمول المالي في الجزائر تأثر إيجابيا على النمو الاقتصادي[2].

4-دراسة حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، علي بن الضب(2020) هي مقال بعنوان " **العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت، قطر) خلال الفترة 2004 – 2015**" تمحورت إشكالية هذه الدراسة في ما مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من السعودية و قطر و الكويت خلال الفترة (2004-2015)، استعملت الدراسة الأسلوب الوصفي و الاستقرائي المستند على نماذج القياسية المتمثلة في معطيات السلة (PANEL) و نموذج الانحدار الخطي بطرق المربعات الصغرى الثلاث، متغيرات الدراسة تتمثل في (IFI) مؤشر الشمول المالي لبلد، مجمل أصول المصارف الإسلامية، (GDP)نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تفسيرية قوية بين الشمول المالي و الأصول المصارف الإسلامية (مما يعنى مساهمة المصارف

[1] حسين امين محمد محمود، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 11، العدد 02 الجزء الأول ، 2020، ص. ص297- 342.

[2] أسماء دردور، سعيدة حركات ، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذجARDL ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 1، العدد 04 ، 2020، ص.ص 71-91.

الإسلامية في الرفع من درجة الشمول المالي في دول العينة المدروسة)، و كذلك علاقة تفسيرية بين مؤشر الشمول المالي و النصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (مما يعني مساهمة الشمول المالي في الرفع من النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة [1].

5- دراسة **أمينة عثمانية ،كميليا بولقمح (2020)**: عبارة عن مقارة بعنوان " **الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016**"حاولت هذه الدراسة التمعن في الجوانب النظرية للشمول المالي ومعرفة طبيعة تأثيره على الاستقرار المالي في الدول العربية و كيفية عكس الجانب النظري على أرض الواقع خلال الفترة 2010-2016 و قد أظهرت النتائج انعدام أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي لعدة أسباب منها ضعف درجة الشمول المالي لبعض البلدان العربية وعدم وجوده بالعمق المطلوب[2].

6- دراسة **سيد اعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان(2020)**عبارة عن مقال جاء حول "**التكنولوجيا المالية كآلية للتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا** " حيث هدفت الدراسة إلى التحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها، وتصنيفها ، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقدم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المالية والمصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية. وقد توصلت الدراسية مجموعة من النتائج أهمها أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 0.3 من البالغين مستعدين من الخدمات المالية رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي[3].

7- دراسة **سمير شرف ، وجد رفيق الصائغ(2021)** عبارة عن مقال بعنوان " **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**" هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث انه قد تم بناء مؤشرات الشمول المالي عن طريق دمج أبعاد مؤشر توافر

[1] حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، علي بن الضب ، العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت، قطر) خلال الفترة 2004 -2015، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، 2020.

[2] أمينة عثمانية ،كميليا بولقمح ، الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016 ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، المجلد 08 العدد 01 ، 2020 ، ص.ص 05-20.

[3] سيد اعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان ، التكنولوجيا المالية كآلية للتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد08، العدد 01، 2020، ص.ص 63- 79.

الخدمات المالية، وأبعاد مؤشر استخدام الخدمات المالية باستخدام طريقة المكونات الأساسية (PCA) ثم تطبيق اختبارات الإستقرارية (Stationarity tests) للبيانات من نوع بائل، تم تقدير نموذج (Panel ARDL) لقياس أثر مؤشرات الشمول المالي توافر الخدمات المالية" و "استخدام الخدمات المالية" في النمو الاقتصادي لدول عينة البحث ، و قد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي في سورية منخفضة جدا على مستوى دول الجوار أو دول عينة البحث، و قد تبين أن الحرب على سورية أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الشمول المالي السوري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالدولار الأمريكي، كما أظهرت نتائج كذلك أن مؤشر توافر الخدمات المالية، مؤشر استخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة، أيضا وجدت الدراسة أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي [1].

8–دراسة دراسة دومة حسينة (2021) و هي عبارة عن اطروحة دكتوراه الموسومة بعنوان "**العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة** " ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار علاقة الاشتمال المالي من خلال أبعاده المتمثلة في (النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار المالي و الفقر و عدم المساواة لعينة من الدول العربية لفترة ممتدة ما بين 2004 و 2015 . باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و الغير خطي ، لاختبارات بانل لتأثيرات ثابتة و عشوائية وفقا لطريقة المربعات الصغرى OLS ،و قد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين الاشتمال المالي و النمو الاقتصادي ، و وجود علاقة عكسية مع الاستقرار الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض في تقلبات النمو الاقتصادي نتيجة لوجود إشراف و تنظيم مناسبين و علاقة ايجابية مع الاستقرار المالي. أي ارتفاع نسبة استقرار و أداء البنوك يعود إلى ارتفاع الاشتمال المالي و هناك علاقة عكسية بين الاشتمال المالي و الفقر و عدم المساواة في توزيع الدخل, الذي يرجع إلى الدور الذي يلعبه الاشتمال المالي في الحد من الفقر و التقليل من عدم المساواة في الدخل[2].

9– دراسةجواني صونيا ، مريمت عديلة (2021) عبارة عن مقال تحت عنوان "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين–** " كان هدف هذه الدراسة هو توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، لذلك اتبعت المنهج الوصفي التحليلي مستعينة بتجربة مملكة البحرين. وقد توصلت الدراسة في هذا الإطار أن التكنولوجيا

[1] سمير شرف ، وجد رفيق الصائغ ، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، مجلة جامعة حماة ، المجلد 04 ، العدد 06، 2021، ص.ص 157- 181.

[2] دومة حسينة، العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت – الجزائر، 2021 .

المالية تلعب دور حاسم وفعال في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال مساهمتها في زيادة معدلاته اعتمادا على أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراءها عبر الهاتف المحمول والانترنت وغيرها من تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية ، أما عن مملكة البحرين فقد تبين أنها حققت سبقاً مالياً واقتصاديا في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي من خلال الاعتماد على تقنيات تكنولوجيا المالية و خاصة الرقمية و بهذا فهي احتلت المرتبة الثانية عربياً في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي وذلك بنسبة شمول مالي قدرها 82% لعام 2017 [1].

10- دراسة **بن عيشوش رفيقة ،صدقاوي صورية بزارية أمُحَّد (2021)** كان عنوان هذا المقال "**التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا** " كان هدف الدراسة ينصب في تحديد اثر جائحة فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية و ما مدى انعكاساتها على الشمول المالي .وقد لخصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن التكنولوجيا المالية قد لعبت دوراً حاسماً في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعم الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي وما بعده و هذا ما اثر ايجابيا في دعم الشمول المالي ، كما أصبح الأمن السيبراني تحديا مقلقا في مجال التكنولوجيا المالية [2].

11- دراسة **ناصر صلاح الدين غربي(2022)** عبارة عن مقال تحت عنوان " **دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانلARDL خلال الفترة (1990–2019)**" استعمل الباحث معطيات السلة و نموذج ARDL للاختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي و تم الاعتماد على مؤشر الوصول الى الخدمات المالية FI ، الناتج الداخلي الخام GDP و مؤشر التطور المالي FD و مؤشر إجمالي الاستثمار INV ، وكانت نتائج الدراسة انه لا يوجد علاقة معنوية لا في المدى القصير و لا في المدى الطويل ، وهذا ما فسره بأن مستوى الشمول المحقق في دول المدروسة لم يبلغ مستوى يمكنه من التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أنه لا توجد

[1] جواني صونيا ، مريمت عديلة ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين- ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 04، العدد02 ، ص 272 – 291 ، 2021 .

[2] بنعيشوش رفيقة ،صدقاوي صورية بزارية أمُحَّد ، التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا " مجلة الاقتصاد و البيئة ، المجلد 04،العدد01 ، ص-ص 163-182، 2021.

علاقة معنوية بين التطور المالي و الشمول المالي، مما يدل على أن الشمول المالي المحقق في دول العينة لم يؤدي الى تحسن مستوى التطور المالي فيها [1].

12- دراسة **بن منصور نجيم (2022)** كانت عبرة عن مقال بعنوان :" **اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليليةللفترة 2004-2019**" حاولت الدراسة قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس و المغرب و مصر خلال الفترة 2004-2019)و قد تم الاعتماد على نموذج الاختبار الذاتي للفجوات الرسمية الموزعة على البيانات القطعية PANEL - ARDL توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة أين كانت الاحتمالية معنوية أقل من 5%، و الذي يبين أن التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي بـ 2.7 نقطة، في حين أن اختيار السببية في الأجل القصر و الأجل الطويل أتبت انه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي [2].

13- دراسة **نيد صفاء (2022)** تمثل عنوانها هذا المقال في : "**تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي للفترة 2004-2019**" هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 20014-2019 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي فقد تم بناءها بدمج أبعاد توافر الخدمة المصرفية، وأبعاد استخدام الخدمة المصرفية وذلك باستخدام طريقة المكونات الأساسية ، وأظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة [3].

14- دراسة **بقبق ليلى أسمهان (2022)** هي عبارة عن مقال بعنوان : " **أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية 2004-2020** " كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل وقياس أثر الشمول المالي المصري على النمو الاقتصادي، البطالة و الفقر في الجزائر حلال الفترة (2004 -2020) وباستعمال نموذج تصحيح

[1] ناصر صلاح الدين غربي ،دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانلARDL خلال الفترة (1990- 2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة ، المجلد 07 ، العدد01 ، 2022.

[2] بن منصور نجيم ، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 18 ، العدد 28 ، 2022 ، ص .ص 257- 274

[3] نيد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي للفترة 2004-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص.ص379-391

الخطأ (ECM). و تم تحديد الشمول المالي كمتغير مستقل يقاس بـ : عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ، الائتمان المقدم للقطاع الخاص و المعروض النقدي الموسع، و قد تم استعمال نمو الناتج المحلي، الادخار المحلى الخام، تكوين رأس المال الثابت الخام، نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني و إجمالي البطالة كمتغيرات تابعة، ولقد لخصت الدراسة أن عدد فروع البنوك التجارية، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد حسابات الودائع و المعروض النقدي الواسع لها أثر موجب على النمو الاقتصادي وأثر سالب على الفقر و البطالة[1].

15- دراسة **بلاغ سامية(2022)**كانت عبارة عن مقال بعنوان: " **أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بائل للفترة 2016-2020** " هدفت إلى دراسة أثر استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020 ولقد ضمت عينة الدراسة عشرين دولة عربية وتم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data ، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استخدام الانترنيت في المعاملات المالية له أثر معنوي موجب على الشمول المالي في الدول العربية حيث تتصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام الدول العربية، كذلك بالنسبة لاستخدام ماكينات الصراف الآلي له أثر معنوي موجب على الشمول المالي ، بينما وجدت الدراسة على الجانب الآخر أن استخدام بطاقات الائتمان ليس له أثر معنوي على الشمول المالي في الدول العربية[2].

16- دراسة **بن عيني رحيمة (2022)** هي عبارة عن مقال تحت عنوان " **اثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة قياسية للفترة 2004-2020 باستخدام بيانات Panel ARDL** " هدفت هذه الدراسة الى تقدير أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي لعينة تتكون من ست دول عربية ممثلة في ثلاث دول من المغرب العربي (الجزائر د تونس والمغرب) وثلاث دول من الخليج العربي (السعودية ، الامارات و قطر خلال الفترة (2004-2020)، حيث تم وقد تم استخدام نموذج (Data Panel ARDL) طريقة متوسط المجموعة المدعمة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة ، وقد أظهرت النتائج

[1] بقبق ليلى أسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية 2004-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29 ،2022، ص. ص 161-182.

[2] بلاغ سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بائل للفترة 2016-2020 ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 08،العدد03، 2022.

وجود أثر ايجابي و معنوي لعدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي في المدى الطويل أما المدى القصير عدد الصرافات الآلية يؤثر وبشكل سلبي على الاستقرار المالي[1].

17- دراسة **أسامة السيد عبد المقصود فتح الباب (2022)** جائت كمقال بعنوان **"الشمول المالي للخدمات المالية و دوره في تعزيز النمو الاقتصادي و انعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري "** هدفت إلى دراسة الشمول المالي للخدمات المالية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي وانعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري وذلك من خلال التعرف على دور الشمول المالي للخدمات المالية في تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري، والتعرف على دور الشمول المالي للخدمات المالية في تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري، و تمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية و التي كان عددها 6 بنوك خلال الفترة الزمنية للدراسة 2016-2020 ، وقد تم استخدام نموذج Panel Data ، والتي تشمل على بيانات ذات طبيعة مقطعيةCross Sectional تمتد لأربعة سنوات مالية متتالية ،وتوصلت الدراسة إلى ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفة يؤثر في تعزيز النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري، ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفة يؤثر في تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري[2].

18- دراسة **صحراوي جليلة ، عبد الله رجب الفاضلي (2023)** عبارة عن مقال بعنوان **" أثر الشمول المالي على ربحية البنوك دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2020 "** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة قياسية، تعتمد على تحليل الانحدار المتعدد البيانات البائل، وطريقة العزوم المعممة(GMM) لعينة مكونة من 45 بنكا تجاريا، خلال الفترة (2011-2020). وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية على ربحية البنوك المقاس بمعدل العائد على متوسط الأصول، بينما خلصت إلى وجود أثر معنوي سالب لعدد المودعين لدى البنوك التجارية على معدل العائد على متوسط الأصول، تؤكد هذه

[1] بن عيني رحيمة ، اثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة قياسية للفترة 2004-2020 باستخدام بيانات Panel ARDL، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2022،ص. ص 189 – 203 .

[2] أسامة السيد عبد المقصود فتح الباب ،الشمول المالي للخدمات المالية و دوره في تعزيز النمو الاقتصادي و انعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ، المجلد 4، العدد 02، الجزء 02 ، 2022.

النتائج أهمية وفعالية تطبيق الشمول المالي على ربحية البنوك الخليجية، وتأكيد تبعات اهتمام دول المنطقة وسعيها لتحقيق مفهوم الشمول المالي[1].

19- دراسة **طهراوي دومة علي و آخرون (2023)** تمثل عنوان هذا المقال في " **أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية** " حيث قد هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي لعينة من دول آسيا و إندونيسيا، ماليزيا، باكستان وتركيا ، اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي الملائم لموضوع البحث والمنهج القياسي باستخدام النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على البيانات المقطعية PANEL ARDLوبناءا على هذا فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرين و أن الزيادة في قيمة مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل النمو الاقتصادي 0,29وحدة، كما توصلت نتائج اختبارات النسبية إلى وجود علاقة سببية المالية الاتجاه بين مؤشر الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في عينة الدول المدروسة خلال هذه الفترة، كما أن اعتماد الدول على إطلاق الخدمات المالية التي تنطوي على استخدام التكنولوجيا الرقمية بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والحمية المدفوعات وغيرها، كان له تأثير الجابي على الشمول المالي والنمو الاقتصادي[2].

20- دراسة **علاء صبحي و مصطفى صالح عمرية (2023)** عبارة عن مقال " **تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020** " هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020 ، و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم إجراء اختبار الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS

وبطريقة اللحظات العامة (GMM) ، حيث تم جمع البيانات عن طريق البيانات المالية والتقارير السنوية للبيانات التي تصدرها البنوك بشكل سنوي في الفترة ما بين 2010 – 2020، و عليه فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي

[1] صحراوي جليلة ، عبد الله رجب الفاضلي ،أثر الشمول المالي على ربحية البنوك دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2020 ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ،مجلد 07 ، عدد01 ،2023، ص 355 – ص 376 .

[2] طهراوي دومة علي ، بسبع عبد القادر ، بوخاري خيرة ، أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 19 ، العدد 33 ، 2023 ، ص 87- 108 .

من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود أثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر[1].

المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتناول في هذا المطلب نظرة شاملة على الأبحاث السابقة في هذا المجال باللغة العربية، حيث سنقدم ملخصًا عامًا لهذه الدراسات. سنركز على عنوان كل دراسة و مؤلفها ، وهدفها المرجو تحقيقه، والأدوات التي تم استخدامها في البحث، بالإضافة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة.

الجدول رقم (2-1) : اختصار الدراسات السابقة باللغة العربية

اسم المؤلف و سنة النشر	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نموذج الدراسة	نتائج الدراسة
نسيم حسن أبو جامع، ماجد محمود أبو دية 2016	دور الاشتمال المالي في تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطيني	معرفة دور الانتشار المصرفي و الاشتمال في النشاط الاقتصادي الفلسطيني في الفترة 2014 –1995	أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني يتأثر إيجابيا بمتغيرات الشمول المالي
حسين امين مُحَّد محمود 2020	أثـر الشـمول المـالي علـى النمو الاقتصادي في مصر	قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر اعتمادا على بيانات الفترة (2018 – 1995)	نموذج الحدود لتوزيعات الانحدار الذاتي المبطأة	وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

[1] علاء صبحي الرزية ، مصطفى صالح عمرية ، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020 ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الادارة ، مجلد 37 ، العدد 02 ، 2023 ، ص 91- 122.

أسماء دردور سعيدة حركات 2020	قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL	أثر الشمول المالي متمثلة في القروض، الودائع المصرفية، و عدد الفروع البنكية على النمو الاقتصادي بالجزائر لفترة 1980 إلى 2017 في الأجل القصير و الطويل	نموذج الانحدار الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	الشمول المالي في الجزائر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي
حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، علي بن الضب، 2020	العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت، قطر) خلال الفترة 2004 2015	معرفة مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، و ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من السعودية و قطر و الكويت	معطيات السلة (PANEL) ونموذج الانحدار الخطي بطرق المربعات الصغرى الثلاث	علاقة تفسيرية قوية بين الشمول المالي و الأصول المصارف الإسلامية ، و علاقة تفسيرية بين مؤشر الشمول المالي و النصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي
أمينة عثمانية كميليا بولقمح 2020	الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016	حاولت هذه الدراسة التمعن في الجوانب النظرية للشمول المالي ومعرفة طبيعة تأثيره على الاستقرار المالي في الدول العربية و كيفية عكس الجانب النظري على أرض الواقع خلال الفترة 2010 -2016	دراسة تحليلية	انعدام أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي

سمير شرف وجد رفيق الصائغ 2021	أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	معرفة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	نموذج Panel ARDL	مؤشر توافر الخدمات المالية، و مؤشر استخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة. والاستقرار السياسي يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي.
دومة حسينة 2021	العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة	اختبار علاقة الاشتمال المالي من خلال أبعاده المتمثلة في (النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار المالي و الفقر و عدم المساواة لعينة من الدول العربية لفترة ممتدة ما بين 2004 و 2015	نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و الغير خطي ، لاختبارات بانل لتأثيرات ثابتة و عشوائية وفقا لطريقة المربعات الصغرى OLS	هناك علاقة ايجابية بين الاشتمال المالي و النمو الاقتصادي . و وجود و علاقة ايجابية مع الاستقرار المالي. و هناك علاقة عكسية بين الاشتمال المالي و الفقر و عدم المساواة في توزيع الدخل
جواني صونيا ، مريمت عديلة 2021	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين–	توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي	دراسة تحليلية	التكنولوجيا المالية تلعب دور حاسم وفعال في تعزيز الشمول المالي، مملكة البحرين تحتل المرتبة الثانية عربياً في مؤشر الشمول المالي

بن عيشوش رفيقة صدقاوي صورية بزارية أمحمد 2021	التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا	تحديد اثر جائحة فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية و ما مدى انعكاساتها على الشمول المالي	المنهج الوصفي التحليلي	للتكنولوجيا المالية دور في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد دعم الإدماج المالي يؤثر ايجابيا في دعم الشمول المالي أصبح الأمن السيبراني تحديا مقلقا في مجال التكنولوجيا المالية
ناصر صلاح الدين غربي 2022	دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر ، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانلARDL خلال الفترة (1990- 2019)	اختبار علاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي في دول محل الدراسة	معطيات السلة و نموذج ARDL	لا يوجد علاقة معنوية لا في المدى القصير و لا في المدى الطويل
بن منصور نجيم 2022	اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004- 2019	قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ،تونس ، المغرب ، مصر	نموذج الاختبار الذاتي للفجوات الرسمية الموزعة على البنات المقطعية PANEL - ARDL	وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
نيد صفاء	تقدير تأثير الشمول المالي	إلى تقدير تأثير الشمول المالي	نموذج الانحدار الخطي	علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية

2022	على النمو الاقتصادي للفترة 2004-2019	على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019	المتعدد	إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي في الجزائر
بقبق ليلى أسمهان 2022	أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية 2004-2020	تحليل وقياس أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة و الفقر في الجزائر حلال الفترة (2004 –2020)	نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	للشمول المالي أثر موجب على النمو الاقتصادي وأثر سالب على الفقر و البطالة
بلاغ سامية 2022	أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بائل للفترة 2016-2020)	دراسة أثر استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)ولقد ضمت عينة الدراسة عشرين دولة عربية	تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data	لاستخدام الانترنت في المعاملات المالية له أثر معنوي موجب على الشمول المالي في الدول العربية. تتصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام الدول العربية. استخدام ماكينات الصراف الآلي له أثر معنوي موجب على الشمول المالي . بطاقات الائتمان ليس لها أثر معنوي على الشمول المالي في الدول العربية.

بن عيني رحيمة 2022	اثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة قياسية للفترة 2004-2020 باستخدام بيانات Panel	تقدير أثر الشمول لمالي على الاستقرار الاقتصادي ست دول عربية ممثلة في ثلاث دول من المغرب العربي (الجزائر د تونس والمغرب) وثلاث دول من الخليج العربي (السعودية ، الامارات و قطر خلال الفترة (2004-2020)	نموذج Data Panel ARDL و طريقة متوسط المجموعة المدعمة (PMG)	وجود أثر ايجابي و معنوي لعدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي في المدى الطويل أما المدى القصير عدد الصرافات الآلية يؤثر وبشكل سلبي على الاستقرار المالي
أسامة السيد عبد المقصود فتح الباب 2022	الشمول المالي للخدمات المالية و دوره في تعزيز النمو الاقتصادي و انعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري	استهدفت الشمول المالي للخدمات المالية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي وانعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري ، و تمثل مجتمع الدراسة في ستة بنوك التجارية المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصريةخلال الفترة الزمنية للدراسة 2016-2020	نموذج Panel Data والتي تشمل على بيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Sectional	ممارسة الشمول المالي للخدمات المالية بمتغيراته ومؤشراته المختلفة يؤثر في تعزيز النمو الاقتصادي و تعزيز الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري.
صحراوي جليلة عبد الله رجب الفاضلي	أثـر الشـمول المـالي علـى ربحية البنـوك دراسة قياسية	البحث في تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك بدول	الانحدار المتعدد لبيانات بانل، وطريقة العزوم	وجود أثر معنوي موجب لكل من عدد أجهزة الصراف الآلي

2023	لـــدول مجلـــس التعـــاون الخليجي 2011-2020	مجلس التعاون الخليجي،لعينة مكونة من 45 بنكا تجاريا، خلال الفترة (2011-2020)	المعممة (GMM)	وعدد فروع البنوك التجارية على ربحية البنوك . و وجود أثر معنوي سالب لعدد المودعين لدى البنوك التجارية على معدل العائد على متوسط الأصول
طهراوي دومة و اخرون 2023	أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية	قياس وتحليل أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي لعينة من دول آسيا وإندونيسيا ماليزيا، باكستان وتركيا	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على البيانات المقطعية PANEL ARDL	وجود علاقة ايجابية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرين و أن الزيادة في قيمة مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل النمو الاقتصادي 0,29وحدة.
علاء صبحي و مصطفى صالح عمرية 2023	تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020	التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 – 2020	اختبار الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS وبطريقة اللحظات العامة (GMM)	يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، و وجود أثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق ذكره

المطلب الثالث :التعليق على الدراسات السابقة بالغة العربية

من خلال الجدول رقم (2-1) و الذي يحتوي على ملخص الدراسات السابقة نلاحظ ما يلي:

- **الإطار الزمني و المكاني:** من خلال الجدول السابق الذي يلخص الدراسات السابقة باللغة العربية، يظهر لنا بوضوح أن هذه الدراسات هي دراسات حديثة، وذلك نظرًا لتوقيت إجرائها. فقد تمت تلك الدراسات خلال الفترة الممتدة من عام 2016 حتى عام 2023 أي خلال فترة تقارب ثمانية أعوام، وتعكس هذه الفترة الزمنية الحديثة طبيعة الموضوع الذي تمت دراسته حيث تعتبر هذه الفترة الزمنية مهمة جدًا لفهم تطوراتهذا الموضوع خصوصًا أنها تتضمن فترة الجائحة التي أثرت بشكل كبير على مفهوم الشمول المالي و من الجدير بالذكر أنه من خلال مراجعة هذه الدراسات ضمن هذه الفترة يمكننا تحديد مستوى التغير والتباين بينها في مجال الدراسات المتعلقة بالشمول المالي.

أما بالنسبة للجانب الجغرافي، فقد كانت هذه الدراسات من البلدان النامية من بينها دراسة (حسين امين مُحَّد محمود 2020) و المناطق الآسيوية كدراسة (نسيم حسن أبو جامع، ماجد محمود أبو دية 2016) و الإفريقية مثل دراسة (بن منصور نجيم 2022) و بلدان مختلفة من العالم العربي كدراسة (بلاغ سميمة 2022) و هذا ما يشير إلى انتشار وانتقالية الموضوع في مناطق معينة، ويمكن أن يكون للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تأثير على هذا التركيز الجغرافي .

- **أداة الدراسة و المعالجة الإحصائية نماذج الدراسات :**

استنادًا إلى الدراسات السابقة باللغة العربية تباينت النماذج والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها بشكل واسع فهناك دراسات اعتمد على نماذج الاختبار الذاتي للفجوات الرسمية الموزعة على البنات القطعية(PANEL – ARDL) مثل دراسة كل من (بن عينة رحيمة 2022)، (سمير شرف، وجد رفيق 2021)، وهناك من اعتمد على نموذج الانحدار الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كدراسة (أسماء دردور، سعيدة حركات 2020)، و قد تم كذلك استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) في بعض الدراسات نذكر منها (صحراوي جليلة ،عبد الله رجب الفاضلي 2023) ، وفي بعض الأحيان تمت دراسات تحليلية كدراسة (بن عيشوش رفيقة ،صدقاوي صورية، بزارية أُمَّد 2021) و هذا بهدف الوصول إلى نتائج تفصيلية توضح تأثيرات وأهمية الشمول المالي.

إن هذا التنوع في الأساليب والنماذج يعكس تعقيد الموضوع والرغبة في فهم تأثيرات الشمول المالي بشكل شامل فاستخدام هذه النماذج والأساليب المتنوعة يساعد على تحليل وتقييم تأثيرات الشمول المالي من زوايا مختلفة وبأساليب متعددة، مما يسهم في توفير صورة أوضح وأشمل للفوائد والتحديات المتعلقة بهذا المفهوم.

- **نتائج الدراسات** :

تشير غالبية الدراسات العربية السابقة إلى التأثير الإيجابي الذي يمتلكه الشمول المالي على النمو الاقتصادي كدراسة (دومة حسينة 2021) ،(نيد صفاء 2022) بينما تظهر دراسات قليلة جدا تأثيرا سلبيا او غير موجود من بينها دراسة (ناصر صلاح الدين غربي 2022)، ومع ذلك تتفاوت هذه الدراسات فيما يتعلق بالمتغيرات التي تُعبِّر عن الشمول المالي والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي و يعكس هذا التباين الاختلاف في عينات الدراسة والتباينات الملاحظة في مستويات الشمول المالي المسجلة في مختلف الدول.

وبالرغم من هذه الاختلافات يظهر توجه عام نحو اتفاقية حول التأثير الإيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي و تُظهِر هذه الدراسات أهمية الدور المحوري للشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز استقرار الاقتصاديات، فإن التنوع في العينات والأساليب يعكس التعقيدات المختلفة التي يمكن أن يتبناها الشمول المالي في سياقات متعددة، وهذا يعزز من قيمة تلك الدراسات في تقديم رؤى أشمل وأدق حول علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

كما سبق و عرضنا المبحث الأول نظرة عامة على الدراسات العربية المتنوعة، سننتقل الآن إلى استعراض الدراسات الأجنبية التي سبقت في مناقشة موضوع الشمول المالي من مختلف زواياه، و سنركز على تقديم مجموعة من الدراسات سواء كانت ذات صلة مباشرة بموضوع دراستنا أو تعاملت مع جوانب ذات صلة بشكل غير مباشر. و سيتم تنظيم هذه الدراسات وفقًا لتسلسل زمني متصاعد بحيث نبدأ بالدراسات الأقدم وننتقل تدريجيًا إلى الأحدث.

المطلب الأول: عرض للدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

ان الدراسات الاجنبية في موضوع الشمول المالي كانت قد سبقت نظيرتها العربية حيث نجد انه هناك دراسات أجنبية أقدم نسبيا بالنسبة للعربية و هذا راجع الى الاهتمام العالمي بالموضوع و الجهد المبذول في هذا الصدد قبل الاهتمام العربي، و يمكن أن ندرج أهم الدراسات الأجنبية التي كانت كلها عبارة عن مقالات في مجالات دولية محكمة كالتالي:

1- دراسة (**2011**) .**Andrianaivo. M & Kpodar K. R** تحت عنوان:

"**ICT, financial inclusion, and growth: Evidence from African countries**"

اتجهت هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) على النمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان الأفريقية خلال الفترة من عام 1988 إلى عام 2007، وتتفحص الدراسة كذلك مدى تأثير الشمول المالي كوسيلة لنقل تأثير تطوير الهواتف المحمولة على النمو الاقتصادي. و لتقدير هذا التأثير استخدمت الدراسة مجموعة متنوعة من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل انتشار الهواتف المحمولة والثابتة وتكلفة المكالمات المحلية. تعالج المشكلات داخلية باستخدام منهج مقدر طريقة النظام المعمم للحظة (GMM) ، و تجلت النتائج في تأكيد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تطوير الهواتف المحمولة في الإسهام الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية، وترتب جزء من هذا التأثير الإيجابي لتطوّر الهواتف المحمولة على زيادة مستويات الشمول المالي، وفي الوقت نفسه يعزّز تطوير الهواتف المحمولة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وذلك بشكلٍ خاص في البلدان التي تمتاز بانتشار خدمات مالية متنقلة قائمة ومتطورة.[1]

2 - دراسة (**2016**) **Sarma.D** تحت عنوان :

"**growth: Evidence from financial inclusion and economic between Nexus**

economy Indian the emerging"

هدفت هذه الدراسة يتجلى في استقصاء العلاقة التي تربط بين أبعاد الشمول المالي الشاملة والتنمية الاقتصادية في سياق الاقتصاد الناشئ للهند، و قد تم اعتماد منهجية تحليل الانحدار التلقائي للمتجهات، إضافة إلى اختبار سببية جرانجر،و لتحقيق أهداف الدراسة

1 Andrianaivo M. &Kpodar K. R. ICT, (2011), financial inclusion and growth: Evidence fromAfrican countries, IMF WorkingPapers ,N° 73, Washington,p 18 .

المسطرة في سياق الواقع الهندي فتمم جمع البيانات ذات الصلة بأبعاد الشمول المالي المتعددة ومؤشرات التنمية الاقتصادية للسنوات الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013.

أظهرت النتائج وجود رابط إيجابي يربط بين التطور الاقتصادي ومختلف جوانب الشمول المالي، وتحديدًا توغل المؤسسات المصرفية، فضلًا عن توفُّر خدمات البنوك ومدى استخدام الخدمات المصرفية من حيث الودائع، ويُشار إلى أنَّ تحليل السببية الجرانجر قد أظهر علاقة ذات طابع ثنائي الاتجاه بين البعد الجغرافي والتنمية الاقتصادية، فيما تميّزت العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد بين عدد حسابات الودائع والقروض والناتج المحلي الإجمالي. تأتي هذه النتائج لتؤكد على أهمية التجارب المصرفية الاجتماعية في السياق الهندي، مع الإشارة إلى تعزيز دور المؤسسات المصرفية في تعميق هذه العلاقة[1].

3- دراسة **Jong-HeeKim (2016)** المعنونة بـ:

" A Study on the Effect of Financial Inclusion on the Relationship Between Income Inequality and Economic Growth"

حاول الباحث في هذه الدراسة تقدير ما إذا كان للشمول المالي تأثير ايجابي على الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال تقدير أثر الاشتمال المالي على النمو الاقتصادي للحد من التفاوت في الدخل للأربعين دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو للفترة الزمنية للفترة (2004-2011)، مع تقسيم الدول إلى دول ذات دخل مرتفع ودول منخفضة الدخل وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للقدرة الاقتصادية لكل بلد، و باستخدام الانحدار الخطي المتعدد استخلص الباحث ثلاثة استنتاجات أولاهما هو أن عدم المساواة في الدخل له تأثير سلبي للغاية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة سلبية بين تفاوت الدخل ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل وأن التفاوت في الدخل له تأثير أقوى على الحد من النمو الاقتصادي في البلدان الهشة للغاية ، ثانياً إن التقدم ليس عاملاً رئيسياً في الحد من التفاوت في الدخل في البلدان المنخفضة الدخل أو في البلدان الضعيفة للغاية ، و أخيرًا يعمل الشمول المالي على تحسين العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي فالحد من

1 Sarma . D,(2016)Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy, Journal of Financial Economic Policy, Vol 08 ,N٥ 01,p .p 13-36.

عدم المساواة في الدخل من خلال الشمول المالي يحول العلاقة السلبية بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي إلى علاقة إيجابية و يعد هذا الاتجاه أقوى في البلدان ذات الهشاشة العالية مقارنة بالبلدان ذات الهشاشة المنخفضة[1].

4- دراسة (**2017**) **Badar Alam Iqbal &Shaista Sami** بعنوان:

"Role of banks in financial inclusion in India"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصاديفي دولة الهند للفترة الممتدة من2007الى 2014 و تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد كأداة إحصائية رئيسية ، قد بينت النتائج أن هناك علاقة ايجابية لأثر عدد الفروع البنكية و نسبة الودائع الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي في البلد محل الدراسة في حين لوحظ تأثير ضئيل في حالة نمو أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي الهندي [2].

5- دراسة (**2018**) **Daud Mustafa**, **AbubakarJamiluBaita**, **AminuYusuf Usman** بعنوان:

IMPACT ANALYSIS OF ISLAMIC FINANCE ON FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED MUSLIM COUNTRIES: LESSONS OR NIGERIA .

كان الهدف في هذه الدراسة هو تقديم تحليلاً لتأثير التمويل الإسلامي (IF) على النمو الاقتصادي و الشمول المالي في بلدان إسلامية مختارة، و التي تم تصنيفها على أنها الأسواق الأساسية التسعة في التمويل الإسلامي وهذا في ضوء المكانة البارزة والبيئة التمكينية التي تتمتع بها بلدان عينة الدراسة و التي تمثلت في كل من : المملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وتركيا وإندونيسيا والبحرين وباكستان. تستخلص هذه الدراسة الدروس من تجارب البلدان التي تم أخذ عينات منها حول كيف يمكن لنيجيريا بمواردها الهائلة أن تستخدم بكفاءة الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي (IBF) من أجل الشمول المالي

1 Jong-Hee Kim,(2016), A Study on the Effect of Financial Inclusion on the Relationship BetweenIncomeInequality and EconomicGrowth , (2016), merging Markets Finance and Trade, Vol 52, N°0 2, P.P 498-512.

2Badar Alam Iqbal &Shaista Sami, (2017) , Role of banks in financial inclusion in India, Contaduria Administration, vol 62, n°2,P.P 644- 656 .

والنمو الاقتصادي. قدتبنت الدراسة نهج نموذج المعادلات المتزامنة (SEM) مع بيانات لوحة من 2011 إلى 2014 بشكل أساسي، أشارت النتائج الرئيسية إلى وجود تأثيرات إيجابية وهامة بين IF والنمو الاقتصادي و يتأثر الشمول المالي إيجابيًا بـ IF ولكن ليس بشكل كبير. لذلك توصي هذه الدراسة بأن تواصل حكومات البلدان التي شملتها العينة تعزيز نمو الإطار المتكامل لمزيد من فرص ومكاسب التنمية لا سيما لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً، حيث يجب على الحكومة النيجيرية تقديم دعم ملموس لعمليات IBFمن خلال إطار مؤسسي قوي ودعم سياسي دائملأجل لتمكين نيجيريا من الاستفادة من IBF ، لا سيما في النمو الاقتصادي والشمول المالي ، اللذين لهما صلة وثيقة بالنمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصادات النامية والبلدان التي تم أخذ عينات منها[1].

6 – دراسة (**Dal Won Kima, Jung–Suk Yub, M. Kabir Hassan (2018** بعنوان بـ :

" **Financial inclusion and economic growth in OIC countries**

حاولت الدراسة اختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة حيث تكونت من 55 دولة (دول منظمة التعاون الإسلاميOIC)،و كانت المتغيرات المعتمد عليها هي عدد الصرفات الآلية لكل 100.000 فرد بالغ، و فروع البنك بالنسبة لكل 1000 فرد بالغ، و حسابات الودائع لدي البنوك التجارية لكل 1000فرد بالغ، و المقترضين من البنك التجارية لكل 1000 فرد بالغ، حجم أقساط التأمين على الحياة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، و قد تم استعمال منهجية شعاع الانحدار الذاتي لمعطيات السلة، توصلت الدراسة إلى انه هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات التي تمثل الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة مع الإشارة إلى اختلاف مستويات الشمول المالي بين دول العينة و الراجع إلى عدة اختلافات قائمة بين دول منظمة التعاون الإسلامي و التي تتعلق بمستوى التدين، و معدل الأمية، و معدل الفائدة، مساواة بين الجنسين، مستوى الدخل [2].

7– دراسة (**Yilmaz Bayar & Marius Dan Gavrileteа (2018**) تحت عنوان :

" **FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH :EVEDENCE FROM TRANSITION ECONOMIES OF EUROPEAN UNION** "

1Mustafa, AbubakarJamiluBaita , AminuYusuf Usman, (2018), IMPACT ANALYSIS OF ISLAMIC FINANCE ON FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED MUSLIM COUNTRIES: LESSONS FOR NIGERIA, international Journal of Economics Management and Accounting, Vol 26, N°.02, p.p393-414.

2 Dai-Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan, (2018),Financial inclusion and economicgrowth in OIC countries,Research in International Business and Finance, Vol 43, N°.02.

هدفت الدراسة إلى كشف تأثير مؤشرات الشمول المالي بما في ذلك الولوج إلى المؤسسات المالية و الأسواق المالية على النمو الاقتصادي لاقتصاديات وسط وشرق أروبا خلال الفترة 1996-2014 و ذلك باستخدام اختبار السببية Dumitrescu) (and Hurlinحيث كشف التحليل السببي عن سببية من جانب واحد بين المتغيرين اي الولوج إلى الأسواق المالية و النمو الاقتصادي بمعنى تم الكشف عنعلاقة أحادية الجانب من وصول الاسواق المالية الى النمو الاقتصادي[1] .

8 - دراسة .**Cyn-Young Park and Rogelio V.Mercado . Jr** تحت عنوان :

Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact Assessment

في هذه الدراسة تم تقديم مؤشرًا جديدًا للشمول المالي في 151 اقتصادًا باستخدام تحليل المكونات الرئيسية لحساب الأوزان المستمدة من تحليل المكونات الرئيسية لتجميع تسعة مؤشرات للوصول والتوافر والاستخدام، ثم قام الباحثين بتقيم تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل، و قد قدمت النتائج دليلا على أن الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع والمتوسط التي تتمتع بشمول مالي مرتفع تعاني من معدلات فقر أقل بكثير، في حين لا توجد مثل هذه العلاقة بين الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل. إن عدم الخطية في المحددات عبر البلدان وتأثيرات الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل بين فئات الدخل مهمة لاختيار السياسات المناسبة لتحقيق النمو الشامل في مراحل التنمية المختلفة[2].

9- دراسة (**Dina bandhusethi, D. a. (2018**) تحت عنوان :

financial inclusion and economic growth linkage: somecross country vidence

1 Yilmaz Bayar & Marius Dan Gavriletea , (2018), FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH :EVEDENCE FROM TRANSITION ECONOMIES OF EUROPEAN UNION , Journal of international Finanace and Economic JIFE , vol 18 , N° 02 ,p.p 95-100 .

2 Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr,(2018), Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact Assessment ,ADB Economics Working Paper Series , N°. 539.

كان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم التأثير الديناميكي للشمول المالي على النمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية ، حيث تم استخدام بعض نماذج بيانات اللوحة مثل انحدار الأثر الثابت للبلد ، والتأثير العشوائي ، وانحدار الأثر الزمني الثابت ، والتكامل المشترك ، واختبارات السببية لفحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، و ذلك من خلال الاعتماد على بيانات المأخوذة من Sarma (2012)للفترة 2004- 2010.

كشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 31 دولة حول العالم، كما أكد اختبار العلاقة السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، و تؤكد الدراسة أن الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي[1] .

10- دراسة (**2019**)**Nasir Ali**, **Kaneez Fatima**, **Jameel Ahmed**كان عنوانها:

"Impact of Financial Inclusion On Economic GrowthIn Pakistan "

حاولت هذه الدراسة التحقيق من تأثير الشمول المالي على نمو الاقتصاد في باكستان من خلال استخدام Autoregressive Distribution Lag (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة 1985- 2017، حيث تم قياس التحرير المالي باستخدام تحليل المكون الرئيسي(PCA)، و قد توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، و ان الشمول المالي يؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي في المدى القصير في باكستان بتأخر سنة واحدة ، و هذا ما يشير إلى أن باكستان قد تحفز نموها الاقتصادي من خلال التركيز على تحسين النظام المالي من خلال زيادة التمويل المالي [2] .

11- دراسة (**2019**) **Imade Suidarma** بعنوان :

"The Nexus Between Financial Inclusion and Economic Growth in ASEAN

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي وعلاقته طويلة الأمد من خلال أداة عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) وفروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال الناتج المحلي الإجمالي. حيث استخدمت بيانات ثانوية

1 Dina bandhusethi, D. a.(2018) ,financial inclusion and economic growth linkage: somecross countryevidence, journal of Financial economic policy,Vol 10, N° 03,P.P 369-385.

2 Nasir Ali. A , Kaneez. F, &Jameel. A ,(2019), Impact of financial inclusion on economicgrowth in Pakistan, Journal of Managerial Sciences,vol 13 , N ° 03.

في شكل لجنة سنوية تتكون من دول الآسيان مع الفترة 2008-2015 لغرض رؤية التأثير بعد الأزمة العالمية التي حدثت. واعتمدت على نموذج تصحيح خطأ (VECM)لبيانات بانل لتحليل العلاقة طويلة المدى واستجابة الناتج المحلي الإجمالي عندما تحدث الصدمات في الشمول المالي المتغير. و قد أظهرت نتيجة التقدير أن الشمول المالي من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية كان قادرًا على المساهمة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الآسيان [1].

12- دراسة **Vinay Kumar Singh**, **SajalGhosh(2020)** تمحور عنوان الدراسة في :

Financial inclusion, **economicgrowth**, **and povertyalleviation**: **evidence frome astern Indonesia**

قد تمثلت إشكالية الدراسة في معرفة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و الفقر و عدم المساواة في الدخل على مستوى 12 مقاطعة في شرق إندونيسيا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي القياسي تمثل في استعمال نموذج (TodaYamaota) و نموذج (PVAR) ، تمثلت متغيرات الدراسة في مستوى الفقر، النمو الاقتصادي، ميزانية التربية، ميزانية البنية التحتية، معدل البطالة، عدد فروع البنوك مقسوم إلى عدد السكان البالغين، عدد الحسابات الودائع في البنوك التجارية الى عدد السكان البالغين، نسبة الائتمان و الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، و قد توصلت الدراسة إلىوجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، و علاقة سلبية بين الشمول المالي و الفقر و عدم المساواة، مع الإشارة إلى الاختلاف الحاصل بين مستويات الشمول المال في المناطق المدروسة، و الذي يرجع إلى مستويات الأمية الاجتماعية والثقافية، و الدخل، عدم المساواة بين الجنسين، السياسات الحكومي [2].

13- دراسة **NeraM**.**M** (2020) تحت عنوان :

Financial Stability and Sustainability in the BankingSector: **The Case of Indonesia**

1 Suidarma. I. M. (2019). The NexusBetween Financial Inclusion and EconomicGrowth in ASEAN. Journal of Economics and Policy, Jejak, vol12, No 02 .

2 Vinay Kumar Singh, Sajal Ghosh,(2020),Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence frome astern Indonesia, Vol 06,N° 01.

حاولت هذه الدراسة تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي المستدام للشركات المصرفية الإندونيسية من خلال النظام المالي حيث استخدمت الباحثة بيانات ثانوية مأخوذة من البيانات المالية السنوية للشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا (BEI) خلال الفترة 2010-2017 و قد تكونت العينة من 30 بنكا تجاريا، و استخدمت متغير الشمول المالي معبرة عنه بمدخرات و حسابات جارية وودائع في البنوك التجارية ، و إجمالي الناتج المحلي بناءا على الأسعار الثابتة ليعبر عن النمو الاقتصادي ،و الاستقرار المالي من خلال الضائقة المالية (z-score) و القروض المثعترة، و ذلك باستخدام نموذج وسيط متعدد لتحليل البيانات بواسطة برنامج (spss) . قد أظهرت النتائج ان الشمول المالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي المستدام في الشركات المصرفية الاندونيسية أما استقرار النظام المالي يتوسط تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي المستدام في إندونيسيا [1].

14- دراسة **Dharmendra & Nikola (2020)** بعنوان :

"FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH NEXUS EVIDENCE FROM SAARC COUNTRIES "

قام فيها الباحثين بدراسة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الدول الثمانية لرابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)و قد تم استخدام البيانات السنوية للفترة 2017- 2004 ، تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni ونوعين من طرق الانحدار للتكامل المشترك، و هما أسلوب المربع الأدنى العادي المعدل بالكامل (FMOLS)و طريقة المربع الديناميكي الأدنى(DOLS).

ويؤكد اختبار التكامل المشترك Pedroniعلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول (SAARC) كما تشير معلمات FMOLS و DOLSإلىأن مؤشر الشمول المالي و متغيرات التحكم المختارة تدعم معا النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى ذلك أكد اختبار السببية لـ Granger ثنائية الاتجاه للعلاقة السببية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي[2].

1 Nera,M.M ,(2020) , Financial Stability and Sustainability in the Banking Sector: The Case of Indonesia , International Journal of Economics and Bunees Administration , Vol 08, N°01, p.p 193-202.

2 Dharmendra& Nikola,(2020) ,FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH NEXUS EVIDENCE FROM SAARC COUNTRIES ,SOUTH ASIARESEARCH, VOL 41 , N°01 .

15- دراسة (**KusumaRatnawati(2020**كانت بعنوان :

The Impact of Financial Inclusion on EconomicGrowth, Poverty, IncomeInequality, and Financial Stability in Asia"

هدفت إلى معالجة الشمول المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في العديد من بلدان آسيا ، من خلال قياسه بثلاثة أبعاد ، وهي الاختراق المصرفي ، والوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدام معدل الفقر لقياس نسبة الفقر الوطني ، ومعامل جيني GINI كمؤشر لعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة، وتظهر نتائج الدراسة أن جميع أبعاد الاستقرار المالي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي و لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل [1].

16- دراسة Chatterjee, **A** (**2020**) بعنوان :

"**Financial inclusion, information and communication technology diffusion, and economic growth: a panel data analysis**"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل محوري لتحقيق الشمول المالي، وتستند إلى تحليل بيانات من 41 دولة باستخدام نموذج لوحة التأثيرات الثابتة ، و تسعى أيضًا إلى استعراض دور الوسيط المالي كوسيلة لتعزيز نمو الدولة عبر تعزيز اختراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تطوير نموذج لوحة ديناميكي. أظهرت النتائج أهمية تأثير التكنولوجيا المالية بشكل فردي، وأن ربطها بوسائل الاتصال الحديثة مثل الهاتف المحمول والإنترنت يمكن أن يسهم في تحسين النمو نصيب الفرد ، ومع ذلك يتضح في السياق البلدان النامية أن دور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز

1Kusuma RATNAWATI (2020) ,The Impact of Financial Inclusion on EconomicGrowth, Poverty, IncomeInequality, and Financial Stability in Asia Journal of Asian Finance, Economics and Business ,Vol 7,N° 10,p .p 85-73.

الشمول المالي والنمو غالبًا غير مباشر، ومن هذا المنظور يتبيّن أهمية زيادة الاستثمار في تعليم الناس حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي [1] .

17-دراسة (**2020**) **Shubham Goswamil & Raj Bahdur Sharma & Chouhan** بعنوان:

Impact of Financial Technology (Fintech) on Financial Inclusion (FI) in : Rural India .

بحثت هذه الدراسة في عوامل النجاح التي تؤثر على اعتماد التكنولوجيا المالية كتجريبية من أجل الشمول المالي في المناطق الريفية للهند،حيث قاس هذا البحث بشكل تجريبي تأثير التكنولوجيا في تعزيز ريادة الأعمال في المناطق المتخلفة من أجل الاعتماد المستقبلي للتكنولوجيا المالية في المناطق الريفية، تم استخدام النهج الكمي الإحصائيات الاستدلالية لاختبار الفرضيات و تطبيق تحليل عامل الاستكشاف لتحديد العوامل الحرجة و نمذجة المعادلة الهيكلية لقياس تأثير FinTech في الشمول المالي في ريف الهند.

أظهرت النتائج أن العوامل التي تبني التأثير الاجتماعي تؤثر أيضًا بشكل إيجابي على النية السلوكية لاستخدام تكنولوجيا ، و الاعتماد على أنظمة وخدمات التكنولوجيا المالية له علاقة إيجابية مع النية السلوكية، و من بين العوامل المؤثرة كذلك هي سهولة استخدام التكنولوجيا المالية الأمر الذي سيساعد على اكتشاف طرق سهلة لتقديم الخدمات بتكلفة منخفضة وبأقصى قدر من الفوائد الاجتماعية و هذا ما سوف يساهم بدوره في تعزيز الشمول المالي [2].

18-دراسة (**2021**) **Yang Liu b,and All** بعنوان :

"Can digital financial inclusion promote China's economic growth? "

عالجت الدراسة اشكالية البحث عن اثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي حسب المقاطعة للدراسة ما بين 2011 الى 2019 ، حيث تم استعمال معطيات السلة كنموذج في الدراسة ، تمثلت نتائج الدراسة في ان الشمول المالي الرقمي يساهم في النمو الاقتصادي، لكن بفترة إبطاء واحدة أي أن الشمول المالي المحقق السنة الماضية يؤثر في النمو الاقتصادي لهذه السنة،كما أن الشمول

1Chatterjee . A , (2020) , Financial inclusion, information and communication technology diffusion, and economic growth: a panel data analysis, Information Technology for Development, Vol 26,N°3, p.p607-635

2 ShubhamGoswamil& Raj Bahdur Sharma &Vineet Chouhan,(2022) Impact of Financial Technology (Fintech) on Financial Inclusion (FI) in Rural India ,Universal Journal of Accounting and Financial ,Vol 10, n°02 , p .p 483-497.

المالي الرقمي في ظل مستويات مختلفة لتطور الانترانت يمارس دور مختلفة في تعزيز النمو الاقتصادي (كلما كانت الانترانت قوية في المنطقة ساهم في تقوية الشمول المالي الرقمي و الأثر على النمو الاقتصادي)، أي أن تطوير الانترنت من شانه المساهمة في تعزيز الشمول المالي الرقمي [1].

19 – دراسة (**2023**) **Siti Nurazira MohdDaud ,AbdHalim Ahmed** بعنوان:

Financial inclusion, economicgrowth and the role of digital technology

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الشمول المالي و التكنولوجيا الرقمية و النمو الاقتصادي في 84 دولة للفترة الممتدة من 2011-2017 ، و ذلك بالاعتماد على تحليل بيانات بانل، بينت نتائج أن هناك تأثير ايجابي و هام للشمول المالي و التكنولوجيا الرقمية على النمو الاقتصادي للدول، بالإضافة إلى ذلك تلعب التكنولوجيا الرقمية دورا في استكمال أثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي هذا ما يعني ان جهود التوحيد يجب ان تتم في تحسين النظم البيئية المالية عبر البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية التي من شأنها ان تعزز الشمول المالي[2].

المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

في هذا المطلب سنقوم بتقديم نظرة شاملة على الأبحاث السابقة المنجزة في هذا الميدان باللغة الأجنبية فسيتم التركيز على تلخيص شامل لهذه الدراسات من حيث ذكر مؤلفين وعناوين الدراسات المختلفة، وأهدافها المبتغاة، والوسائل التي تم استخدامها في سياق البحث، بالإضافة إلى ذلك سنسلط الضوء على أبرز النتائج التي توصلت إليها كل الدراسات .

1 Yang Liu b, Lin Luan c, Weilong Wu a, Zhiqiang Zhang d, Yen Hsu,(2021), Can digital financial inclusion promote China's economic growth?, International Review of Financial Analysis ,Vol 78, n°02.

2SitiNuraziraMohdDaud ,AbdHalim Ahmed ,(2023), Financial inclusion, economicgrowth and the role of digital technology , Finance ResearchLetters,Vol 53.

الجدول رقم (2–2) : اختصار الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

اسم المؤلف و سنة النشر	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نموذج الدراسة	نتائج الدراسة
Andrianaivo, M., &Kpodar, K. R. 2011	ICT, financial inclusion, and growth: Evidence fromAfrican countries..	دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) ، وتحديداً إطلاق الهواتف المحمولة، على النمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان الأفريقية خلال الفترة من عام 1988 إلى عام 2007. فحص مدى تأثير الشمول المالي كوسيلة لنقل تأثير تطوير الهواتف المحمولة على النمو الاقتصادي	منهج مقدر لطريقة النظام المعمم للحظة (GMM)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية. و تكنولوجيا المعلومات تؤثر على زيادة مستويات الشمول المالي. تطوير الهواتف المحمولة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي
Sarma, D. 2016	Nexus between financial inclusion and economicgrowth: Evidence from the emerging Indian economy	استقصاء العلاقة التي تربط بين أبعاد الشمول المالي الشاملة والتنمية الاقتصادية في سياق الاقتصاد الناشئ للهند للفترة الزمنية للفترة (2013-2004)	تحليل الانحدار التلقائي للمتجهات، إضافةً إلى اختبار سببية جرانجر	وجود رابط إيجابي بين التطور الاقتصادي ومختلف جوانب الشمول المالي، هناك علاقة ذات طابع ثنائي الاتجاه بين البعد الجغرافي والتنمية الاقتصادية، فيما تميّزت العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد بين عدد حسابات الودائع والقروض والناتج المحلي الإجمالي
Jong-Hee	A Study on the	محاولة تقدير اثر الشمول المالي على	نموذج الانحدار الخطي	عدم المساواة في الدخل له تأثير

Kim 6201	Effect of financial Inclusion on the Relationship Between Income Inequality and Economic Growth	النمو الاقتصادي للحد من التفاوت في الدخل لأربعين دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي و الاتحاد الاروبيللفترة الزمنية للفترة (2011-2004)	المتعدد	سلبي للغاية على نمو الناتج المحلي الإجمالي التفاوت في المدخل له تأثير أقوى على الحد من النمو الاقتصادي
Badar Alam Iqbal & Shaista Sami 2017	Role of banks in financial inclusion inIndia	معرفة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دولة الهند للفترة الممتدة من 2007الى 2014	نموذج الانحدار الخطي المتعدد كأداة إحصائية رئيسية	علاقة ايجابية لأثر عدد الفروع البنكية و نسبة الودائع الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي في البلد محل الدراسة ، في حين لوحظ تأثير ضئيل في حالة نمو أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الإجمالي الهندي
Dal Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan 2018	Financial inclusion and economic growth in OIC countries	اختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة حيث تكونت من 55 دولة (دول منظمة التعاون الإسلامي OIC)	شعاع الانحدار الذاتي لمعطيات السلة، the VAR method for panel data	انه هناك علاقة إيجابية بين المتغيرات التي تمثل الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول العينة المدروسة
Yilmaz	FINANCIAL	كشف تأثير مؤشرات الشمول المالي	استخدام اختبار	وجود علاقة سببية من جانب

Bayar & Marius Dan Gavriletea 2018	INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH :EV EDENCE FROM TRANSITION ECONOMIES OF EUROPEAN UNION	بما في ذلك الولوج إلى المؤسسات المالية و الأسواق المالية على النمو الاقتصادي لاقتصاديات وسط وشرق أروبا خلال الفترة 2014- 1996	السببية Dumitrescu and Hurlin	واحد بين المتغيرين اي الولوج إلى الأسواق المالية و النمو الاقتصادي
Dinabandhusethi, D. a 2018	financial inclusion and economic growth linkage: somecross country evidence	تقييم التأثير الديناميكي للشمول المالي على النمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية للفترة 2004- 2010.	نماذج بيانات اللوحة مثل انحدار الأثر الثابت ، والتأثير العشوائي ، وانحدار الأثر الزمني الثابت ، والتكامل المشترك ، واختبارات السببية.	علاقة إيجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 31 دولة حول العالم ، و الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.
Cyn-Young	Financial	تقديم مؤشرًا جديدًا للشمول المالي	تحليل المكونات الرئيسية	الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع

Park and Rogelio V. Mercado, Jr. 2018	Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact Assessment	في 151 اقتصادًا و تقيم تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل.	لحساب الأوزان لتجميع تسعة مؤشرات للوصول والتوافر والاستخدام	والمتوسط التي تتمتع بشمول مالي مرتفع تعاني من معدلات فقر أقل بكثير، في حين لا توجد مثل هذه العلاقة بين الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل. وللشمول المالي تأثيرات على الفقر وعدم المساواة في الدخل .
Nasir Ali, Kaneez Fatima, Jameel Ahmed 2019	Impact of Financial Inclusion On EconomicGrowth In Pakistan	التحقيق من تأثير الشمول المالي على نمو الاقتصاد في باكستان الفترة (2017 – 1985)	نموذج Auto regressive Distribution Lag (ARDL)	وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، و ان الشمول المالي يؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي في المدى القصير في باكستان بتأخر سنة واحدة
I Made Suidarma 2019	The Nexus Between Financial Inclusion and Economic Growth in ASEAN	تحليل تأثير الشمول المالي وعلاقته طويلة الأمد من خلال أداة عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) وفروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2008	نموذج تصحيح خطأ (VECM) لبيانات بانل	الشمول المالي قادر على تحفيز النمو الاقتصادي للدول الاسيان غي المدى الطويل

Vinay Kumar Singh, SajalGhosh 2020	Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence frome astern Indonesia	معرفة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و الفقر و عدم المساواة في الدخل على مستوى 12 مقاطعة في شرق إندونيسيا	الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي تمثل في استعمال نموذج (TodaYamaota) و نموذج(PVAR)	علاقة إيجابية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، و علاقة سلبية بين الشمول المالي و الفقر و عدم المساواة
Nera,M.M 2020	Financial Stability and Sustainability in the Banking Sector: The Case of Indonesia	تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي المستدام للشركات المصرفية الإندونيسية من خلال النظام المالي	استخدام نموذج وسيط متعدد لتحليل البيانات بواسطة برنامج(spss)	الشمول المالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي المستدام في الشركات المصرفية الاندونيسية أما استقرار النظام المالي يتوسط تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي المستدام في إندونيسيا
Dharmendra & Nikola 2020	FINANCIALINCLUSION AND ECONOMIC GROWTH NEXUS EVIDENCE FROM SAARC COUNTRIES	دراسة العلاقة بين مؤشر الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الدول الثمانية لرابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)و قد تم استخدام البيانات السنوية للفترة 2004 -2017	الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni ونوعين من طرق الانحدار للتكامل المشترك (FMOLS)و (DOLS)	وجود علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في دول (SAARC)

Kusuma RATNAWA 2020TI	The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia	معالجة الشمول المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في العديد من بلدان آسيا	استخدام نموذج الفروق العامة للعزوم (GMM)	جميع أبعاد الاستقرار المالي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي و لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل.
Chatterjee, A 2020	Financial inclusion, information and communication technology diffusion, and economicgrowth: a panel data analysis,	تسليط الضوء على أهمية تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل محوري لتحقيق الشمول المالي، وتستند إلى تحليل بيانات من 41 دولة	استخدام نموذج لوحة التأثيرات الثابتة.	تأثير التكنولوجيا المالية بشكل فرديمكن أن يسهم في تحسين النمو نصيب الفرد . مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تصل الى المستوى المرغوب فيه من اجل تعزيز الشمول المالي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية .
Yang Liu b, and All 2021	Can digital financial inclusion promote China's economic growth?	معرفة اثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي للصين للفترة مابين 2011 إلى 2019	استعمال معطيات السلة	لشمول المالي الرقمي يساهم في النمو لاقتصادي.

ShubhamGoswamil& Raj Bahdur Sharma &VineetChouhan 2022	pact of Financial Technology (Fintech) on Financial Inclusion (FI) in Rural India	البحث في عوامل النجاح التي تؤثر على اعتماد التكنولوجيا المالية كتجريبية من أجل الشمول المالي في المناطق الريفية للهند.	استخدام المنهج الكمي للإحصائيات الاستدلالية لاختبار الفرضيات و تطبيق تحليل عامل الاستكشاف لتحديد العوامل الحرجة و نمذجة المعادلة الهيكلية لقياس تأثيرFinTechفي الشمول المالي في الهند.	العوامل التي تبني التأثير الاجتماعي تؤثر أيضًا بشكل إيجابي على النية السلوكية لاستخدام تكنولوجيا . الاعتماد على أنظمة وخدمات التكنولوجيا المالية له علاقة إيجابية مع النية السلوكية. سهولة استخدام التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي.
Siti Nurazira Mohd Daud , Abd Halim Ahmed 2022	Financial inclusion, economic growth and the role of digital technology	البحث في العلاقة بين الشمول المالي و التكنولوجيا الرقمية و النمو الاقتصادي في 84 دولة للفترة الممتدة من 2017 -2011	الاعتماد على تحليل بيانات بانل .	تأثير ايجابي و هام للشمول المالي و التكنولوجيا الرقمية على النمو الاقتصادي للدول. تلعب التكنولوجيا الرقمية دورا في استكمال أثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي .

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مل سبق

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة بالغة الأجنبية

من خلال الجدول رقم(2-2): و الذي يحتوي على ملخص للدراسات السابقة باللغة الأجنبية نلاحظ ما يلي :

- **الإطار الزمني و المكاني** :

قد انحصرت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشمول المالي باللغة الأجنبية قي فترة الممتدة من عام 2011إلى 2022. حيث تعد هذه الدراسات نوعًا من البدايات في استكشاف مجال الشمول المالي، وتمثل نقطة انطلاق تلك الأبحاث والدراسات التي تم الاستفادة منها بشكل كبير من قبل الباحثين والمهتمين بموضوع الشمول المالي.

فيما يخص نطاق الدراسات الجغرافي، تركزت العديد منها بشكل رئيسي على البلدان النامية والقارة الأفريقية والقارة الآسيوية ، مع عدم وجود دراسات تقريبًا تأتي من منطقة الأمريكتين. هذا يبرز التركيز الأكبر على مناطق تواجه تحديات خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي.

- **أداة الدراسة و المعالجة الإحصائية نماذج الدراسات :**

من الجدول يظهر لنا الدراسات السابقة باللغة الأجنبية لا تختلف عن الدراسات السابقة باللغة العربية حيث نجد أن كلى النوعين من الدراسات تعتمد على نماذج مشابهة ، فمنها من تعتمد على طرق التكامل المشترك والانحدار الخطي كدراسة (Jong-Hee Kim 2016)، و منها من استخدمت نماذج الفروق العامة للعزوم كدراسة (Andrianaivo. M. & 2011 Kpodar K. R.) و منها من استخدم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Nasir Ali, Kaneez Fatima 2019 Jameel Ahmed) بالإضافة إلى ذلك نجد انه هناك بعض الدراسات اعتمدت على برامج التحليل الاقتصادي التي تُستخدم لتحليل البيانات الزمنية وإجراء التنبؤات الاقتصادية، وهذا يؤكد تواجد تقنيات وأساليب متنوعة في كل الدراسات .

- **نتائج الدراسات :**

لم تختلف نتائج الدراسات الأجنبية عن تلك النتائج المتوصل إليها في الدراسات العربية، حيث تجمع معظمها على وجه الإجمال في نفس الاتجاه، فقد أظهرت الغالبية الساحقة من هذه الدراسات تأييدها للتأثير الإيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي فنجد دراسة كل من (Vinay Kumar Singh, SajalGhosh 2020) و دراسة Dal Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan 2018)، فيما انحصرت دراسات قليلة ونادرة تلمح إلى تأثير سلبي من بينها دراسة (Nera,M.M 2020)، وإضافة إلى ذلك فقد كان لهذه البحوث العديد من الاستنتاجات التي تتعلق بتأثيرات الشمول المالي على جوانب متعددة من التنمية الاقتصادية، كالاستقرار المالي وتقليل مستويات الفقر و عدم المساواة.

و قد رصدت أيضا هذه الأبحاث أن الابتكارات والآليات الحديثة تلعب دورا مهما في تعزيز الشمول المالي، كما هو الحال مع التكنولوجيا المالية والأدوات المالية المتقدمة. ورغم اختلافات النتائج الملاحظة في هذه الأبحاث بالنسبة للمتغيرات التي تُمثل الشمول المالي والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، يتجلى هذا التنوع في الأساليب والنهج نتيجة لتباين العينات المدروسة والاختلافات الملحوظة في مستويات الشمول المالي المسجلة في مختلف البلدان.

باستناد إلى هذه الملاحظات يبرز دور هذه الدراسات في توجيه الانتباه نحو فهم أكثر تعمقًا للتفاعلات المعقدة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي فهذا ما يُمكن من صياغة سياسات مستدامة تتجاوب مع هذه التحديات المعقدة وتعزز من تحقيق توازن يعزز التنمية الشاملة والمتوازنة.

المبحث الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة

للدراسات السابقة أهمية قصوى في دراستنا كونها هي الواجهة الأولى التي تفتح لنا أفاق البحث و حجر الأساس الذي تم الاعتماد عليه في بناء دراستنا، و من خلال الاستعراض المرجعي المذكورة أنفا ، سنشير في هذا المبحث الى موقع دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة و ذلك بتحليل و مقارنة الدراسة من حيث المتغيرات و ميدان الدراسة بالاضافة الى أداة و برامج المعالجة الإحصائية ومختلف النتائج المتحصل عليها .

المطلب الأول :ما يميز دراستنا من حيث المتغيرات و مجال الدراسة

في ما يتعلق بمتغيرات الدراسة تتميز دراستنا بتوسيع نطاق المتغيرات وتضمينها لجوانب مختلفة من الشمول المالي والنمو الاقتصادي، فلقد نظرنا إلى عوامل متعددة تشمل البنية المالية والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا المالية، مما يتيح رؤية أشمل للتفاعل بين هذين العنصرين. فقد تم وضع كل من مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية و عدد المودعين لدى البنوك التجارية كمؤشرات جانب الطلب للشمول المالي اما من ناحية العرض فقد تم وضع كل من مؤشر عدد فروع البنوك التجارية و عدد أجهزة الصراف الآلي بالإضافة إلى مؤشر الشمول المالي الركب و المحسوب وفق النهج الغير حدودي و هو ما يتوافق مع دراسة (Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr.2018) ،كمتغيرات مستقلة تعبر عن الشمول المالي ، أما مؤشر النمو الاقتصادي فقد عبر عنه بنصيب الفرد من بالناتج المحلي الإجمالي و وضعه كمتغير تابع ، بالإضافة إلى إدراج متغيرات متحكمة كمؤشرات الاستثمار و التضخم و النفقات العمومية .

اما فيما يخص مجال الدراسة فقد شمل في دراستنا واقع الشمول المالي و تحليله في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، قطر ، الكويت) و كانت دراسة (دومة حسينة 2021) قد اشارت الى هذه الدول ضمن مجموعة من دولة عربية أخرى ، وهي عينة تمتاز بتحديات مالية واقتصادية فريدة و ذو مستويات عالية من الشمول المالي مقارنة بالدول العربية الأخرى و متوسطة عالميا فهذا يجعل الدراسة قائمة على سياق خاص بهذه المنطقة ويسمح بتحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: ما يميز دراستنا من حيث أداة الدراسة والمعالجة الإحصائية:

فيما يخص نموذج الدراسة اعتمدنا على نموذج panel ARDL بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Auto Regressive Distributed Lag)، وهو نموذج إحصائي قد عملت به مجوعة من الدارسات والتي سبق اشرنا لها أثناء تعلقينا على الدراسات و يعتبر هذا النموذج من النماذج المتقدمة و التي تسمح بتحليل العلاقة بين المتغيرات على مدى الزمن وبين مجموعات مختلفة، و يقدم هذا النموذج منهجًا دقيقًا لقياس تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

كما اعتمدنا على الأداة المعالجة الإحصائية Eviesws 13 من اجل اختبارات الاحصاء الوصفي و دراسة الارتباط بين المتغيرات و برنامج STATA17من أجل باقي الاختبارات الضرورية، وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام مجموعة من الاختبارات المتعارف عليها، هذا ما سمح لنا الوصول الى تحليلات دقيقة وشاملة للبيانات و نتائج أكثر دقة وموثوقية.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا من حيث النتائج و تحديد الفجوة العلمية

في ما يخص نتائج الدراسة فهي ستساهم في توفير رؤية أفضل لتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في منطقة مجلس التعاون الخليجي لعينة من الدول حيث تبين انه يوجد تاثير ايجابي في المدى الطويل لعينة الدراسة ، هذا ما سوف سيساهم في توجيه السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة و المستدامة على المدى البعيد .

و هذا بالاعتماد على مقارنة دقيقة ومتسقة مع الدراسات السابقة، ستقدم دراستنا إسهامًا فريدًا وشاملًا لفهم هذه العلاقة المعقدة من خلال عرض ثلاثة نماذج تسمح لنا بالتعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الجزية التي تخص جانب الطلب للشمول المالي و المؤشرات التي تخص جانب العرض كل واحد على حدا، ثم دمجهما معا من اجل استخلاص مؤشر

مركب محسوب وفق نهج غير حدودي و هذا من اجل الحصول على نتائج اكثر دقة و تكاملا و شمولا ، بالإضافة إلى إسقاط تجربة هذه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على الجزائر من اجل الاستفادة من تجاربها الناجحة في مجال الشمول المالي .

و تعد هذه الدراسة مساهمة مهمة في سد الفجوة في البحوث العلمية حول دور الشمول المالي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2004 إلى 2020 ، حيث أن هذه المنطقة تمتاز بتحديات اقتصادية ومالية خاصة تتطلب تحليلًا مستنيرا لتأثير الشمول المالي على نموها الاقتصادي، وهو ما يجعل الدراسة الحالية تكملة للبحوث السابقة ومرجع للبحوث القادمة .

خاتمة الفصل الثاني:

لقد سلطنا الضوء في هذا الفصل على بعض الدراسات السابقة التي تم التوصل إليها و التي تم جمعها من مصادر متعددة ، بما في ذلك خلال قواعد البيانات المتنوعة ومختلف المجلات العلمية الوطنية والدولية، وقد تم استعراض هذه الدراسات من خلال تحليل شامل، بغرض التعرف على العينات التي تم دراستها والأساليب الكمية المستخدمة في تقدير النماذج المعنية، والنتائج التي توصلت إليها.

و بناءًا على هذه الجهود لقد تم التوصل إلى استنتاج مهم يتعلق بالعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث انه يظل النقاش حول هذه العلاقة قائمًا فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن للشمول المالي دور في تحقيق النمو الاقتصادي و يساهم في زيادة مستوى النمو، ومن ناحية أخرى ترى دراسات أخرى أن الشمول المالي قد يكون ذا تأثير سلبي حينما لا تتوفر البنية التحتية المناسبة والتنظيم المالي الفعّال أو إذا ما لم يبلغ الشمول المالي المستوى المطلوب.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت)

مقدمة الفصل الثالث:

يشهد الشمول المالي تطورًا ملحوظا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة ، فهذه الدول تهدف لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين والمقيمين، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز التمويل المستدام، فيعتبر الشمول المالي أحد العوامل الهامة التي يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في دول المجلس من خلال تعزيز الاستثمار وتحفيز القطاع المالي، و تحقيق التوازن بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي يعد تحديًا مهمًا لهذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

و عليه قد تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم الجوانب النظرية من أجل تكوين خلفية نظرية حول الدراسة، ثم عززنا ذلك بتحليل عدة دراسات سابقة مكننا من تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج العام للدراسة، يأتي هذا الفصل كتطبيق ومحاولة لاختبار النموذج المحدد من خلال تطبيق اختبارات إحصائية باستخدام نماذج البائل الساكن ثم الانتقال إلى طريقة البائل الديناميكي باستعمال طريقة السلاسل الزمنية المقطعية Panel ARDL .

المبحث الاول: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر ، الكويت)

سنقوم في هذا المبحث بعرض تحليلي لواقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، قطر ، الكويت)بالإضافة الى مختلف المبادرات و الآليات التي قامت بها هذه الدول من اجل تعزيز الشمول المالي ، و ذلك بالاعتماد على مؤشر الشمول المالي العالمي الصادر عن قاعدة بيانات الشمول المالي والتي يطلق عليها تسمية قاعدة بيانات Findex Global

حيث يعد المؤشر العالي للشمول المالي مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلا علميا وإقليمياً على مستوى البلدان، لذلك أصبحت قاعدة بيانات المؤشر العالمي المصدر النهائي للبيانات حول الوصول العالمي إلى الخدمات المالية من المدفوعات إلى المدخرات والاقتراض و المصدر الوحيد الذي يتيح تحليلا علميا وإقليمياً على مستوى البلدان. و يتوفر هذا المؤشر على اربعة نسخ لحد الان حيث انه صدرت اول نسخة في عام 2011، وتم بعدها النسخة الثانية في العام 2015 تضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الثالثة في العام 2018 وتضمن بالبيانات المتعلقة عام 2017، أما النسخة الرابعة فقد صدرت مؤخرا متضمنة بيانات 2021 مستندة إلى استطلاعات تمثيلية على المستوى العالمي لأكثر من 125000 بالغ في 123 اقتصادًا خلال جائحة COVID-19 .

المطلب الاول : المملكة العربية السعودية

في هذا المطلب سوف نقوم باستعراض بطاقة تعريفية للمملكة العربية السعودية تشمل الموقع الجغرافي و الاقتصادي ثم نشير بعدها الى واقع الشمول المالي في المملكة من خلال مجموعة من المؤشرات الجزئية الخاصة بالشمول المالي بالإضافة الى الاشارة الى مختلف المبادرات والفعاليات التي قامت بها الدولة من اجل تعزيز الشمول المالي .

1- موجز حول المملكة العربية السعودية:

المملكة العربية السعودية هي دولة عربية إسلامية تقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها غربا البحر الأحمر، وشرقا الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالا الكويت والعراق والأردن، وجنوبا اليمن وسلطنة عمان، تشغل المملكة أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.149.690كلم.

وتميز المملكة العربية السعودية بأكبر اقتصاد قائم على النفط في ظل سيطرة حكومية قوية على الأنشطة الصناعية الرئيسية، وهو البلد الذي شهد ثورة ملحوظة بعد اكتشاف النفط قبل بضع سنوات أكثر من ثلاث أرباع قرن في مارس 1938وتمتلك 18% من احتياطات النفط العالمي المؤكدة وهي أكبر مصدر للنفط في العالم حيث تلعب دورا مهما في OPEC ويعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية تقريبا بالكامل على النفط و الغاز الطبيعي، حيث تمتلك ثاني أكبر احتياطيات نفط مثبتة في العالم، كما تمتلك خامس أكبر احتياطيات مثبتة من الغاز الطبيعي، و أكثر من 95% من مجموع انتاج النفط السعودي يتم من قبل الشركة العملاقة الحكومية أرامكو السعودية إلا أن منذ السنوات الأخيرة حاولت السعودية تنويع اقتصادها ويعكس ذلك خطة التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة التي أعلنها ولي العهد الأمير مُحَمَّد بن سلمان" سنة 2016 والمتمثلة في رؤية 2030 الشاملة لتعزيز الخدمات الحكومية الأكثر كفاءة وتنويع اقتصاد المملكة من خلال تعزيز خلق فرص العمل في القطاع الخاص وتطوير الاقتصاد بعيد عن الاعتماد عن النفط[1].

وحددت إصلاحات صارمة مختلفة في مختلف قطاعات اقتصادها الوطني، علاوة على ذلك صممت المملكة العربية السعودية برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) من أجل تطوير وتنمية القطاع المالي .

وأظهر تقرير البنك المركزي السعودي Sama 2لسنة 2021 أن الشمول المالي لعب دورا حيويا و هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

2- واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية :

يشهد الشمول المالي تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة حيث تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية للجميع .حيث قد تم توفير خدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات المصرفية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية و تعزيز البنية التحتية للشمول المالي من خلال توسيع شبكة الفروع المصرفية وتقديم خدمات المصرفية الإسلامية والتأمين والتمويل الصغير للأفراد والشركات .وحسب الإحصاءات العالمية فالمملكة العربية السعودية تسجل ارقام عالية في مستويات الشمول المالي مقارنة بالدول العربية الأخرى ففي هذا الجزء سوف نشير إلى مختلف أرقام التي تعكس واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال

[1]Mohamed Nurunnabi ,(2017) ,Transformation from Oil-based Economy to a Knowledge-basedEconomy in SaudiArabia: the Direction of Saudi Vision 2030. journal of the KnowledgeEconomy 536- Springer: portland International Center for Mnagement of Engineering and Technology (PICMET).vol.8 n°2 ,p 560 .

بعض المؤشرات الجزئية كنسبة ملكية الحسابات و الاقتراض و حسابات الادخار و غيرها التي سجلت في تقارير المؤشر العالمي للشمول المالي للسنوات العشر الأخيرة الممتدة من 2011 إلى 2021 .

1– 2 مؤشر ملكية الحسابات للبالغين في المملكة العربية السعودية :

كبداية سوف ننطلق من مؤشر نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذي يعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تعبر عن الشمول المالي حيث أن الزيادة في ملكية الحسابات تزيد في وفرة الحسابات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في المعاملات المصرفية. و الجدول التالي سوف يبين لنا حقيقة أرقام ملكية الحسابات في دولة المملكة العربية السعودية من 2011الى 2021 .

الجدول(1–3): نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في السعودية

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24– 15	25+
2011	46%	73%	15%	27%	57%
2014	69%	75%	61%	65%	71%
2017	72%	81%	58%	54%	76%
2021	74%	86%	63%	71%	75%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

من الجدول (1-3) يتضح لنا انه قد وصلت نسبة امتلاك الحسابات المالية الرسمة للبالغين في المملكة في سنة 2021 حسب احصائيات المؤشر العالمي للشمول المالي الى نسبة % 74 بعدما كانت % 72 في سنة 2017 و من المستهدف الوصول الى نسبة % 80 بحسب برنامج تطوير القطاع المالي الذي يندرج في اطار رؤية المملكة 2030 ، كما تظهر نتائج الجدول انه يوجد تفاوت في ملكية الحسابات بين الجنسين حيث يتضح انه في 2011 قد كانت هناك فجوة تقدر بحوالي 58 نقطة الى انها تقلصت الى 23 نقطة في 2021 و هذا ما يدل على الوعي المالي و نشر التقافة المالية بين الجنسين و تمكين المرأة اقتصاديا مما يساعد في دمجها في ماليا الامر الذي ينعكس في الاخير على تعزيز الشمول المالي .

2- 2 مؤشر القروض في المملكة العربية السعودية :

يعتبر مؤشر الحصول على القرض واحد على الأقل من المؤسسات الرسمية للأشخاص البالغين من بين أهم مؤشرات الشمول المالي التي توضح عدد القروض الذي تم الحصول عليها من المؤسسات المالية الرسمية في دولة قطر و في الجدول الموالي سوف نعرض نسب هذا المؤشر على مستوى دولة السعودية .

الجدول(3-2): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في السعودية

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	15 -24	25+
2011	02%	03%	01%	01%	03%
2014	05%	24%	08%	11%	19%
2017	08%	28%	10%	13%	23%
2021	04%	35%	29%	33%	32%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يعكس الجدول (3-2) نسبة المقترضين في المؤسسات المالية السعودية و التي تعد منخفضة مقارنة مع بقية الدول العربية عامة و دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ، فقد سجلت نسبة الاقتراض في 2011 بـ 2% لترتفع في 2017 إلى 8 % ثم تشهد بعد ذلك تراجع بحوالي نصف لتصل الى نسبة 4 % في سنة 2021 و هذا التدني راجع الى ان المجتمع السعودي مجتمع إسلامي يبتعد عن المعاملات الربوية و خاصة عملية الاقتراض ، و يظهر من خلال الجدول انه هناك تفاوت بين المراة و الرجل حيث انه قد تم تسجيل 1% من النساء الذين اقترضوا في سنة و هذا ما يعني ان فرصة المرأة في حصولها على قرض كانت تقل بنقطتين مقارنة بالرجل خلال سنة 2011 و قد بدأت هذه الارقام في الارتفاع الى غاية ان أصبحت تقدر ب 35% لصالح الذكور و 29 % لصالح الإناث في سنة 2021 و هو تقدم معتبر راجع الى مختلف الاستراتيجيات و المبادرات التي قامت بها المملكة بهدف محو الامية المالية و نشر الوعي المالي الذي من شانه تعزيز الشمول المالي في المجتمع السعودي .

3- 2 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية في المملكة العربية السعودية:

يقيس هذا المؤشر النسبة المؤوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قد قاموا بالادخار خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية في المملكة العربية السعودية ، و تتلخص نتائج هذا المؤشر في الجدول التالي :

الجدول(3-3) : نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في السعودية

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	17%	27%	6%	12%	20%
2014	16%	20%	9%	16%	15%
2017	14%	18%	9%	11%	15%
2021	36%	37%	33%	31%	37%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

نلاحظ من الجدول (3-3) ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار من اجمالي السكان البالغين في السعودية قدرت 17% في سنة 2011 لينخفض إلى 16% و% 14 في سنة 2014 و سنة 2017 على التوالي، لكن بعد ذلك في سنة 2021 شهد هذا المؤشر ارتفاع واضح ليصبح يقدر بـ 36% و هذا ما يفسر بان الافراد اصبحوا يعزمون على البنوك من اجل ادخار امواله في مختلف المؤسسات المالية الرسمية بسبب نشر الوعي المالي و التعريف بالمنتجات البنكية و الاعتماد كذلك على الخدمات المصرفية الإسلامية التي تصدرها المؤسسات النقدية في المملكة، و يظهر الجدول كذلك ان حجم الفجوة بين توزيع الجنسين الذي يساوي 27% لصالح الذكور و6 % لصالح الاناث و بهذا نلاحظ انه يوجد فجوة تقدر بحوالي 21 نقطة في 2011 ليتقلص بعد ذلك في سنة 2021 الى 4 نقاط و هذا ما يبين ان المرأة قد اصبحت مستقلة ماليا و لها امكانية في ادخار اموالها في المؤسسات المالية الرسمية بعد ما كانت مهمشة ، كما نلاحظ ايضا وجود فجوة بمقدار الضعف في توزيع فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات الادخار مقارنة بفئة الكبار بـ 20 %في سنة 2011 اما في سنة 2021 فقد تراجعت هذه الفجوة الى6 نقاط فقط بين الفئتين و هذا ما يدل على ان الشاب أصبحوا اكثر اقبال مما سبق على ادخار اموالهم و هذا راجع الى المبادرات التوعوية لتحفيز الافراد على الادخار وتوجهه نحو المؤسسات المالية الرسمية .

2-4 مؤشر استخدام الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية في السعودية :

يقس هذا المؤشر الافراد الذين يستخدمون كل من الهاتف النقال و الانترنت من اجل الوصول الى حساباتهم المتواجدة في المؤسسات المالية الرسمية لدولة السعودية ، و الجدول الموالي يوضح لنا نسب هذا المؤشر انطلاقا لكل من سنة 2017 الى سنة 2021 .

الجدول رقم (3-4) : نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية في المملكة العربية السعودية

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	-	-	-	-	-
2014	-	-	-	-	-
2017	36%	39%	17%	24%	32%
2021	42%	71%	49%	48%	66%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

من الجدول (3-4) يتبن ان نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف النقال و الانترنت من اجل الوصول الى حساباتهم تقدر بـ 36% في 2017 لترتفع في 2021 و تصبح تقدر بـ % 42 و هذا الارتفاع راجع الى انتشار الخدمات الرقمية التي تسمح للافراد الوصول الى حساباتهم من مكان تواجدهم دون الزامية التنقل الى البنوك فقط عن طريق تطبيقات تكون في هواتفهم النقالة و تستخدم من خلال شبكة الانترنت، و يظهر الجدول كذلك وجود فجوة بين الجنسين في استعمال الهاتف النقال لكن تشهد انكماش في سنة 2021 مقانة بسنة 2017، اما بالنسبة للفجوة الموجودة بين الفئات العمرية فهي تعرف كذلك تراجع مقانة بين سنة 2017 و 2021 كما هو موضح في الجدول ، ويرجع تسجيل هذه النسب المرتفعة الى قوة البنية التحتية للاتصالات و مواكبة المنظومة المصرفية السعودية للتطورات المتسارعة والحديثة التي تطرأ على وسائل الدفع الالكتروني كما ان تنظيم الاعمال الالكترونية

المصرفية يحتاج إلى قوانين وتشريعات و السعودية تعتبر السباقة في مجال القوانين والأنظمة والتشريعات التي تضبط الاعمال الالكترونية والمتعلقة بالمعاملات المصرفية العادية و الرقمية .

2-5 مؤشر ملكية بطاقة الائتمان في السعودية :

يكشف هذا المؤشر عن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الائتمان و يستخدمونها في تعاملاتهم اليومية داخل المملكة العربية السعودية و الجدول الموالي سوف يكشف عن هذه النسب خلال الفترة 2011 - 2021 .

الجدول(3-5) : نسبة الأشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان في المملكة العربية السعودية

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	15 -24	25+
2011	17%	66%	14%	24%	52%
2014	12%	69%	57%	56%	66%
2017	16%	76%	53%	48%	72%
2021	25%	79%	62%	66%	73%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يظهر الجدول (3-5) نسب الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في المملكة العربية السعودية حيث يسجل ان هذه النسب في تزايد مستمر فقد كانت في 2011 تقدر بـ % 17 لتصبح في 2021 تقدر بـ 25% ،كما يلاحظ ايضا ان التفاوت في امتلاك بطاقات الائتمان بين الجنسين سيجل انكماشا عبر السنوات فمثلا في 2011 كان هناك تفاوت قدر بحوالي 52 نقطة ليصبح في 2021 يقدر 17 النقطة ، و شهدت الفجوة العمرية كذلك بين الشباب و الكبار الذين يمتلكون بطاقات الاتمان تقلص فعلى سبيل المثال في 2017 كانت الفجوة تقدر بـ 26 نقطة لتنخفض بعدها الى 7 نقاط في 2021 ، و عليه يمكننا القول ان نسب امتلاك الافراد لبطاقات الاتمان من اجل القيام بتعاملاتهم النقدية تعرف ارتفاعا واضحا عبر السنوات و يمكن ان رجع تفسير هذا الارتفاع الى ان واقع النشاط التجاري يعرف ازدهارا في المملكة بفضل التجارة الالكترونية الامر الذي يزيد من استعمال البطاقات خلال عملية التسديد و استحواذ المدفوعات الالكترونية على العمليات المنفذة في السعودية .

3- فعاليات تعزيز الشمول المالي المملكة العربية السعودية :

تسعى السعودية جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي بين مواطنيها ودعم الاقتصاد المحلي من خلال عدة مبادرات و من بينها:

- **برنامج "إيجاد** :"هو برنامج يهدف إلى دعم الأفراد والأسر ذات الدخل المحدود من خلال تقديم منتجات مالية وخدمات مصرفية تتماشى مع احتياجاتهم. يشمل البرنامج تقديم القروض والتمويل للأفراد والشركات الصغيرة و المتوسطة.
- **التحول الرقمي في القطاع المالي** :تعمل الحكومة السعودية على تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمات المالية عبر الإنترنت والهواتف الذكية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكبر وأكثر فاعلية.
- **تعزيز التمويل الصغير والمتوسط** :تطلق الحكومة مبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والتدريب لتعزيز نمو القطاع الخاص.
- **تعزيز التعليم المالي** :تقوم السعودية بتنفيذ برامج توعية مالية للمواطنين بهدف زيادة الوعي المالي وتعليمهم كيفية إدارة أموالهم بشكل فعال.
- **تطوير البنية التحتية المالية** :تهدف السعودية إلى تطوير البنية التحتية المالية بما في ذلك شبكات الدفع الإلكتروني وخدمات البنوك عبر الإنترنت لتسهيل إجراء المعاملات المالية بشكل أكثر سهولة وسرعة.

-**تعزيز التمويل الصغير والمتوسط** :تطلق الحكومة مبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والتدريب لتعزيز نمو القطاع الخاص.

و هذه المبادرات تعكس التزام السعودية بتعزيز الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، و تتجسد هذه الفعاليات من خلال الاستراتجيات التالية :

- الهيئة النقدية في المملكة العربية السعودية التي تعمل على تشجيع الشمول المالي حيث يعد أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تنمية القطاع المالي، و يسعى البرنامج إلى مساعدة الناس و المؤسسات للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى إدراجها في النظام المالي لضمان حصولهم على معاملة عادلة . فالهيئة النقدية تهدف إلى زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة

الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% زيادة التمويل المقدم من خلال تمويل الكيانات إلى 20% بحلول عام 2030 وزيادة عدد البالغين من حساب البنك إلى 90%خلال هذا العام[1].

- مبادرات قام بها المركزي السعودي الفترة الممتدة من سنة 2018 الى 2021 حيث تم اطلاق مبادرة فنتك السعودية بالشراكة مع هيئة السوق المالية في أفريل 2018 كخطوة تحفيزية لتطوير مجال التقنية المالية في المملكة العربية السعودية وتعزيز دوره في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، تعمل على دعم تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو مجال التكنولوجيا المالية وبناء القدرات والمواهب التي تتطلبها شركات التكنولوجيا المالية ودعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية في كل مرحلة من مراحل تطورهم فينتك السعودية.

– اطلاق مشروع المصرفية المفتوحة التي تعتبر ابتكارا تقنيا يمكن العملاء من مشاركة بياناتهم بأمان مع طرف ثالث وذلك في جانفي 2021 بهدف دعم جهود تطوير قطاعات المملكة المالية، بما يتماشى مع رؤية 2030 وبرنامج القطاع المالي وزيادة التنافسية و تقليل العوائق امام دخول المشاركين الجدد الى السوق و بالتالي رفع كفاءة القطاع المصرفي و تعزيز الشمول المالي.

– و في جويلية 2023 تم توقيع مذكرة تفاهم بين منصة الدفع الاول في العالمIris Guard و التي تعمل بتقنية القزحية(Iris)مع المزود الرائد للخدمات الرقمية الحكومية " علم " من اجل استكشاف التعاون عبر مختلف المشاريع بما في ذلك توزيع المساعدات الانسانية و مدفوعات الحماية الاجتماعية للمواطنين عبر تقنية التعرف على قزحية العين، فالانضمام إلى حل الدفع القوي Iris Guard Eye Pay Networkوالبنية المبتكرة عبر الأقسام لنظام "علم سهل" التي تهدف إلى المساعدة في توفير نظام تقديم مساعدة مالية أكثر قوة وموثوقية، مما يوفر شفافية وكفاءة أكبر للجميع. وهذاما سوف يفيد المواطنين السعوديين وغيرها من الدول والمستفيدين الخارجيين الذي تدعمهم المنطقة ، و من بين الأهداف الرئيسية لهذا التطوير نجده يمثل طريقا آمنا ومناسبا للوصول إلى الإستحقاقات الشخصية دون الحاجة إلى أي وثائق أخرى، واستخدام قزحية العين لإثبات الحياة بمقاييس حيوية دقيقة بنسبة 100%، و هذاكله من شانه ان يعزيز الشمول المالي[2] .

[1] دحماني رشيدة ، بلطرش زهور ، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وافاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2023 ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 04- العدد 01 ، جانفي 2023 ، ص 634.

[2] https://www.findevgateway.org/ar/topics/althwl-alrqmy تاريخ الاطلاع :21/02/ 2014

- أعلنت ماستركارد عن توقيع مذكرة تفاهم مع مبادرة "فنتك السعودية" على هامش فعاليات معرض "سيملس السعودية 2023"، وتشكل هذه الاتفاقية خطوة أخرى مهمة على صعيد جهود الشركة لبناء اقتصاد رقمي شامل وتعزيز روح ريادة الأعمال في المملكة، من خلال دعم نمو وتقدّم قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، وبموجب مذكرة التفاهم سيتعاون الطرفان من أجل توفير بيئة مواتية لنمو قطاع التقنية المالية الناشئ في المملكة وتمكينه من تحقيق مزيد من التقدم وإطلاق إمكاناته الكاملة بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030، والجهود المستمرة لدعم ازدهار قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتهدف هذه الشراكة كذلك الى تسهيل التعاون البنّاء ودعم قطاع التقنية المالية المتنامي في المملكة، من خلال تسريع التحول الرقمي وتمكين الكيانات المحلية والعاملة في السعودية من دخول السوق بشكل أسرع[1].

- تعزز المملكة الشمول المالي بتجاوز المتوسط العربي للهوية الرقمية وذلك من خلال اطلاق العديد من المبادرات للتطوير البنية التحتية التي تعتمد على مشاريع الهوية الرقمية بهدف احداث ثورة في النماذج الاقتصادية الحالية .
- عمل مصرف الراجحي على تعزيز الشمول المالي من خلالعدة برامج و مناهج مبتكرة نذكر منها:[2]

– تجهيز جميع الفروع لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديث أجهزة الصراف الآلي بإدخال تقنيات مثل المساعدة الصوتية ولغة الإشارة لدعم المكفوفين وضعاف البصر والصم وضعاف السمع، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. كما تخصص غالبية فروع المصرف مواقف سيارات لذوي الإعاقة مع تهيئة جميع الفروع لتقديم خدماتها لهذه الفئة.

– إطلاق تطبيق "مصرف الراجحي" الجديد للهواتف الذكية، حيث قد صمم التطبيق ليكون نظاماً مالياً متكاملاً يوفر الحلول المصرفية والمالية المبتكرة بسرعة ومرونة فائقة وبما يتناسب مع جميع شرائح العملاء من الأفراد والشركات.

– إقامة شركة " امكان للتمويل " و هي الشركة المتخصصة في مجال التقنية المالية و التي تهتم بالاحتياجات الائتمانية المحددة للمستهلكين بما يفوق حدود قابلية المخاطر المعتمدة من قبل المصرف، مما أسهم في تعزيز الشمول المالي وتسهيل إمكانية الوصول إلى التمويل متناهي الصغر .

[1] https://www.ad-dawra.com/2023/09/06/48409/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR0sTQ6RVU3ZP
تاريخ الاطلاع : 22/02/ 2024

[2] مصرف الراجحي ، ما بعد المصرفية، التقرير السنوي 2023، ص ص 23-125.

- و عملت كذلك مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة وإدماجهم في النظام المالي الرسمي وضمان حماية العملاء والإشراف على عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف المتعاملة ،وتولي "ساما" أهمية كبرى لتعزيز الشمول المالي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية.ومن أبرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك:

-إصدار القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوافر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني شحاً في توافر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع وخصوصاً الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف.

-إصدار "ساما" التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحد الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، إضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك .

-أطلقت أيضا بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة بما يسمح للشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول في بيئة فعلية بغية اطلاقها في المملكة مستقبلا

تساهم هذه المبادرات في تعزيز مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية وتساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتها الابتكارية بضوابط مخففة؛ مما سيعكس أثراً إيجابياً على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف وتعزيز الشمول المالي.وكان من أبرز مخرجات هذه البيئة إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تمكّن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف المحمول .وتؤكد المؤسسة بهذه المناسبة أهمية تعزيز مستوى الشمول المالي في المملكة لدوره الفاعل في تعزيز الاستقرار المالي وتنوع النظام المالي ولما له من دور في دعم فرص النمو الاقتصادي وأنها ستواصل جهودها في سبيل تحقيق ذلك بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

المطلب الثاني: دولة قطر

في هذا المطلب سوف نتطرق الى دولة قطر من خلال عرض موقعها الجغرافي و الاقتصادي ثم الاشارة الى واقع الشمول المالي في البلد بالاعتماد على مختلف المؤشرات التي تعبر عن الشمول المالي و طرق تعزيزه .

1- موجز حول دولة قطر:

دولة قطر هي دولة مستقلة ذات سيادة في منطقة الشرق الأوسط، وهي شبه جزيرة تقع في الخليج العربي. و منذ استقلالها الكامل عن بريطانيا في عام 1971، برزت قطر باعتبارها إحدى أكثر منتجي النفط والغاز أهمية في العالم. وهي دولة إسلامية تمتثل القوانين والأعراف فيها للشريعة الإسلامية. و قد تسلم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد منذ العام 2013. و دولة قطر هي شبه جزيرة تقع في وسط الساحل الغربي للخليج العربي، ويبلغ عرض مساحتها حوالي 100 كم وتمتد بطول 200 كم في الخليج.

يعتمد اقتصاد قطر بشكل كبير على مواردها الهيدروكربونية ومع ذلك استمر التنويع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز؛ وعلى الرغم من أن حصة الصادرات المرتبطة بالطاقة في إجمالي الصادرات ظلت مرتفعة، إلا أنها انخفضت إلى 81.8 في المئة عام 2020 من 85.8 في المئة عام 2019[1]. وتعتبر قطر أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسيّل منذ عام 2006، وشكل هذا الغاز 21 في المئة من إجمالي صادرات الغاز في العالم في عام 2022[2]. بالإضافة الى ان تقطر تعتبر سادس أكبر منتج للغاز وثاني أكبر مصدر للغاز في العالم. و في يناير 2019 أنهت قطر عضويتها القائمة منذ 60 عاماً تقريباً في "منظمة البلدان المصدرة للنفط" (أوبك) ، وانسحبت من المنظمة بسبب عزمها على التركيز على خططها لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسيل. وقد سمحت مكانة قطر كأكبر مُصدّر للغاز بكونها أغنى دولة في العالم نسبة إلى عدد سكانها، حيث وصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) إلى 110,640 دولار أمريكي[3].

[1] مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون والرابع والاربعون، 2023، متوفر على : http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/reportsandstatements/pages/annualreports.aspx تاريخ الاطلاع : 12/29/ 2023 .

[2] منظمة البلدان المُصدرة للنفط (أوبك). ديسمبر 2018. بيانات صحفية 2018: قطر تُقدّم إخطاراً بانسحابها من أوبك. متوفر على https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5261.htm تاريخ الاطلاع : 01/22 / 2024

[3] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2023، متوفر على :https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators تاريخ الاطلاع : 01/22/ 2024.

وقد واجهت قطر خلال السنوات القليلة الماضية مصاعب اقتصادية بسبب انهيار أسعار موارد الطاقة بين عامي 2014 و 2016، وعند تفشي فيروس كورونا المستجد (Covid -19) وبحسب بيانات مصرف قطر المركزي، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.7 في المئة في عام 2015 إلى 1.4 في المئة في عام 2018[1]. وفي عامي 2021 و 2022نما الاقتصاد القطري بنسبة 3.1 و 4.3 بالمئة بعد عامين من النمو السلبي كما انكمش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الهيدروكربوني إلى 1.5 في المئة في عام 2019 ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الوقف الطوعي لتطوير أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم وخفض إنتاج النفط. وانخفض النمو الحقيقي في القطاع غير الهيدروكربوني إلى 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 بعد أن كان 3.2 في المئة في عام 2018 ما عكس انكماشاً في قطاعي البناء والتصنيع نتيجة لإنجاز عدد كبير من مشاريع البنية التحتية المتصلة بكأس العالم لكرة القدم 2022، وميناء حمد، ومطار حمد الدولي بالإضافة إلى مشاريع بناء طرق وجسور[2] .

أما على الصعيد المالي، فقد شهدت المالية العامة تقلبات عديدة. بحسب البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، سجلت ميزانية الدولة عجزاً وصل إلى 9.2 و 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2016 و 2017 على التوالي، ما دفع الحكومة إلى تسريع الإصلاحات المالية وتحفيز التنويع الاقتصادي على النحو المخطط له في "رؤية قطر الوطنية 2030". وأدى ارتفاع إجمالي الإيرادات مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة في عام 2018 وانخفاض النفقات الحكومية، إلى فائض بقيمة 15.1 مليار ريال قطري، أي 2.2 في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم الاضطرابات الاقتصادية التي تسببت بها عوامل عدة، سجل الإقراض / الاقتراض نسبة من الناتج المحلي الإجمالي فائضا عام 2022 بنسبة 7.4 بعد عجز متواصل استمر من 2014 وعلى نحو مماثل، سجل رصيدا لحساب الجاري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي فائضا بنسبة 6.4 عام 2022 بعد عجز متواصل منذ عام2015 [3] .

[1] مصرف قطر المركزي ،2023 ، مرجع سبق ذكره .
[2] صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، 2023، متوفر على:
https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-utlookdatabases#sort=%40imfdate%20descending
[3] https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/%D9%82%D8%B7%D8%B1?fbclid
تاريخ الاطلاع : 01/30 / 2024 .

2- واقع الشمول المالي في قطر

ما يمكننا الاشارة اليه هو ان دولة قطر لم تتوفر على جميع البيانات في كل السنوات كنظيرتها من الدول الاخرى كالسعودية و الكويت فسوف نقوم بالتحليل واقع الشمول المالي فقط لسنة 2011 حسب ما توفرت عليه قاعدة البيانات Findex Global

2-1 مؤشر ملكية الحسابات في قطر :

مؤشر ملكية الحسابات في قطر يشير إلى نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات بنكية في قطر و يعتبر هذا المؤشر مؤشرًا هامًا لقياس مدى توافر الخدمات المالية والشمول المالي في البلد. و يتم حسابه عادة عن طريق تقدير عدد الأشخاص الذين يمتلكون حسابات بنكية مقارنةً بإجمالي عدد السكان، و كلما كان مؤشر ملكية الحسابات أعلى فكان يشير يشير إلى تحقيق مستوى أعلى من الشمول المالي في البلد. و الجدول التالي سوف نبين فيه نسب هذا المؤشر خلال سنة 2011 .

الجدول (3-6): نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في قطر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	66%	69%	62%	64%	66%
2014	-	-	-	-	-
2017	-	-	-	-	-
2021	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يبرز الجدول (3-6) انه قد وصلت نسبة امتلاك الحسابات المالية الرسمة للبالغين في دولة قطر لسنة 2011 حسب احصائيات المؤشر العالمي للشمول المالي الى نسبة 66% و هي نسبة مرتفعة مقارنة بمختلف دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى و هذا ما يدل على ان قطر كانت السباقة في تشجيع الافراد على الاندماج المصرفي و امتلاك الحسابات المصرفية الرسمية ، و ما يظهره الجدول كذلك ان الفجوة بين الجنسين هي صغيرة مقارنة بفجوات الدول الاخرى حيث قدرت بـ 8 نقاط فقط و هذا مؤشر جيد على ان دولة قطر تدعم المراة و تحفزها و توفر لها فلرص متكافئة مع الرجل على عكس دولة السعودية التي تهمل المرأة في هذا المجال ، كذلك

يتبن من الجدول ان التفاوت بين فئة الشباب و الكبار في امتلاك الحسابات يقدر بنقطتين و هذا ما يدل على نشر التقافة المالية بين فئة شباب و خلق الوعي المالي الذي من شأنه تعزيز الشمول المالي .

2-2 مؤشر نسبة الاقتراض في قطر:

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الشمول المالي فهو يبين نسبة القروض الذي تحصل عليها الافراد خلال السنة من اجل اعادة استعمال هذه القروض في تمويل مشاريهم و زيادة استثمرتهم و في الجدول الموالي سوف نعرض نسب هذا المؤشر على مستوى دولة قطر لسنة 2011 .

الجدول (3-7) :نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في قطر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	13%	14%	10%	13%	12%
2014	-	-	-	-	-
2017	-	-	-	-	-
2021	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يعكس الجدول (3-7) نسبة المقترضين في المؤسسات المالية القطرية و التي تعد مرتفعة نوعا ما مقارنة مع بقية الدول العربية عامة و دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ، فقد سجلت نسبة الاقتراض في 2011 تقدر بـ 13% رغم ارتفاعها مقارنة بباقي دول المجلس الى انها تبقى نسبة منخفضة مقارنة بدول العالم و يرجع هذا الانخفاض الى كون المجتمع القطري مجتمع مسلم يجتنب المعاملات الربوية التي تعتمد عليها البنوك اثناء منح القروض ، و يظهر من خلال الجدول انه هناك تفاوت بين المرأة و الرجل حيث انه قد تم تسجيل 10% من النساء الذين اقترضوا في سنة و هذا ما يعني ان فرصة المراة في حصولها على قرض كانت تقل بأربع نقاط مقارنة بالرجل خلال سنة 2011 ، تبين كذلك انه هناك فجوة صغيرة بين فئة الكبار و الشباب قدرة بنقطة واحدة فقد و

هذا دليل جيد على ان الشباب اصبح واعي و يلجئ الى البنوك من اجل الحصول على قروض بدل من التوجه الى العائلة او الاصدقاء و هذا ما يجع اغلب فئات المجتمع مرتبطة بالقطاع المصرفي الرسمي .

3-2 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية في قطر:

يقيس هذا المؤشر النسبة المؤوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قد قاموا بالادخار خلال سنة2011 من المؤسسات المالية الرسمية في قطر، و تتلخص نتائج هذا المؤشر في الجدول التالي :

الجدول (3-8) : نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في قطر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	25%	28%	21%	15%	28%
2014	-	-	-	-	-
2017	-	-	-	-	-
2021	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

من الجدول (3-8) يتبين ان الافراد الذين يمتلكون حسابات الادخار في المؤسسات الملية الرسمية لدولة قطر خلال سنة 2011 كان يقدر بربع سكان البلاد اي ما يعادل 25 % وهذا رقم دليل جيد على ان افراد المجتمع القطري يقومون بالادخار و بناء علاقة مالية مع الموسسات المصرفية ، اما فيما يخص الفجوة بين الجنسين فقدرت بسبعة نقاط حيث سجل 28% لصالح الذكور مقابل 21 % لصالح الإناث و هذا ما يستوجب تشجيع فئة النساء اكثر على الادخار في المؤسسات المالية من اجل الاندماج المالي و بالتالي تعزيز الشمول المالي الامر نفسه فيما يخص الفئة العمرية التي يتضح انه فئة الكبار تفوق فئة الشباب بحوالي النصف فيما يخص حسابات الادخار لذلك يجب العمل على تشجيع فئة الشباب على الادخار و التعامل مع المؤسسات المالية المصرفية .

2-4 مؤشر ملكية بطاقة الائتمان في قطر:

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الائتمان و يستخدمونها في تعاملاتهم اليومية في دولة قطر و الجدول الموالي سوف يكشف عن هذه النسب في سنة 2011 .

الجدول(3-9) : نسبة الاشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان في قطر

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	32%	53%	45%	43%	51%
2014	-	-	-	-	-
2017	-	-	-	-	-
2021	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يظهر الجدول (3-9) نسب الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان في قطر حيث تبين انه يوجد حوالي % 32في سنة 2011 وهي نسبة متوسطة مقارنة بباقي دول عينة الدراسة و هناك عدة أسباب قد تفسر وجود نسبة متوسطة للأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان، حيث انه قد يكون السبب الرئيسي هو القيود المصرفية وشروط الحصول على بطاقات الائتمان فقد تفرض بعض البنوك والمؤسسات المالية ضمانات وشروط محددة لمنح بطاقات الائتمان مما قد يكون محدودًا لبعض الأفراد، كما أن الثقافة المالية و التفضيلات الشخصية للأفراد قد تؤثر أيضًا في امتلاك بطاقات الائتمان فقد يختار بعض الأفراد عدم استخدام بطاقات الائتمان ويفضلون الدفع نقدًا أو استخدام وسائل دفع أخرى كما يظهر من خلال الجدول كذلك انه يوجد تفاوت بين فئة الكبار و الشباب لكن يبقى هذا التفاوت قليل مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي .

3- فعاليات تعزيز الشمول المالي في قطر:

تولى دولة قطر للشمول المالي اهمية قصوى ضمن نظامها المالي و

المصرفي وبهدف تعزيز الشمول المالي قامت الدولة بعدة مبادرات و استراتجيات وطنية نذكر منها :

- اصدار قانون يراعي العمال وهم الطبقة الضعيفة في المجتمع فلقد تم تعديل المادة رقم (66) من قانون العمل رقم 14 لسنة 2004 الخاصة بأجور العمال، والتي تلزم تحويل الرواتب إلى حسابات العمال للبنوك لجميع الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة " و هذا ما سينعكس ايجابيا على الشمول المالي كون هذا القانون سوف يدمج فئة مهمشة في القطاع المصرفي الرسمي.

- ادخال التكنولوجيا مبكراً منذ بدايات الـ 2000 حيث انشئت " حكومي وهي صفحة الكترونية تستطيع الاطلاع وانجاز كافة المعاملات المهمة، وكما أنشئت " مطراش 2 حيث يستطيع الشخص الحصول على أغلب المعاملات التي يريد أن ينجزها ولكن بصورة الكترونية وللدفع عن طريق هذه الصفحات الالكترونية لابد من وجود حساب بنكي.

- انشاء بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك بالإضافة إلى الدورات المتاحة للموظفين من خلال مؤسسات عملهم، ويعمل بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك على عقد دورات وبرامج لمحو الأمية المالية، من خلال برامج الضمين أو مركز بداية .

-الحرص على تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من خلال بنك قطر للتنمية ومؤسسة صلتك حيث فيها البرامج الكفيلة من التدريب والارشاد والمساعدة المالية للبدء في انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بالنسبة إلى القطريين، كما تشجع الدولة مشاريع الأسر المنتجة وتعمل المعارض التي تعمل على زيادة مبياعاتها.

- الاهتمام بالتكنولوجيا المالية التي من شأنها ان تساهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع دائرة الاقراض للمشاريع الصغيرة و المتوسطة

-بالإضافة الى ذلك نجد ان البنوك قد اجتهدت و قامت بعدة فعاليات من شانها ان تعزز الشمول المالي فنجد ان مصرف قطر المركزي اصبح يركز على تحويل معاملات الدفع من الأدوات النقدية (الورقية) إلى الأدوات الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية السليمة للدفع، بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى مجتمع غير نقدي. و في هذا الصدد قد قام المصرف بما يلي :

- في نهاية مارس 2020 أطلق نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال (QMP) الذي يوفر وسيلة جديدة وآمنة للدفع الإلكتروني الفوري، وذلك بعد استكمال البنية التحتية وجميع متطلبات النظام المركزي للدفع الإلكتروني على مستوى قام المصرف المركزي القطري بالتوسيع في منح تراخيص الدفع الالكتروني لعدة شركات تمثلت في كل من شركة "نقودي" و و شركة " OoredooMony " التابعة لشركة اوريدو ، و "iPay " التابعة لفودافون قطر و سكيب كاش و "سداد" لحلول الدفع ، و شركة " توامتريدنغ " الدولة، ووفقا لأفضل الممارسات العالمية في مجال خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال .
  - كما انه في عام 2021 دشنت البنوك خدمات الدفع عن طريق خدمةApple Payوذلك بمجرد تمرير iPhone اوwatchAppleالخاصة بهم فوق أجهزة نقاط البيع، أو التسوق عبر الإنترنت والدفع من خلال Macg، iPadg، iPhone
  - وفي أغسطس 2022 طرحت البنوك القطرية خدمةGoogle Pay لحاملي بطاقاتها الائتمانية بجميع أنواعها حيث أصبح بإمكانهم إضافتها إلى أجهزتهم التي تعمل بنظام أندرويد وWear OSلعميات الدفع بدون لمس بكل سهولة .
- وكشفت البنوك كذلك في نوفمبر 2022 عن توفير خدمة Samsung Walletوهي خدمة دفع آمنة وسهلة الاستخدام لحاملي بطاقات الخصم والائتمان والبطاقات مسبقة الدفع الذين يمتلكون أجهزة سامسونج، بالإضافة الى انه تم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة ooredoo المالية و شركة Skipcach بهدف تعزيز قدرة اعداد متزايدة من الافراد على استخدام التكنولوجيا المالية بكل سهولة و امان .
- و في فبراير2024 اعلن بنك قطر الوطني Qnb عن اطلاق خدمته الرقمية المتطورة و التي تمثلت في " خدمة فتح الحسابات رقميا " المصممة حصريا لعملاء البنك الجدد و ذلك من اجل ان تتيح لهم فرصة فتح حساب او تتعبئة ارصدة محافظهم الرقمية و امكانية الوصول الى الخدمات المصرفية من اي مكان و في اي وقت بكل سهولة و بأعلى معايير الامان. .

المطلب الثالث: دولة الكويت

سنقوم في هذا المطلب بعرض نبذة موجزة عن دولة الكويت من خلال تقديمها جغرافيا واقتصاديا ثم التعرف الى واقع الشمول المالي لها من خلال مجموعة من المؤشرات كما سوف نعرض مختلف الفعاليات التي قامت بها الدولة من احل تعزيز الشمول المالي .

1- نبذة موجزة عن دولة الكويت :

تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج بين خطي العرض 28.30 - 30.06 شمالاً وخطي الطول 46.30 - 48.30 شرقا. يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج العربي، وللكويت أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذا طبيعيًا لشمال شرق الجزيرة العربية و تبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كيلومترًا مربعًا.

و يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم، ويتمتع اقتصاد الكويت بالعديد من المقومات والعوامل البارزة الي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً. و يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصادا صغيرًا مفتوحا نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من الصادرات و 80% من الايرادات الحكومية

شهد الاقتصاد الكويتي معدل نمو مرتفع خلال معظم العقد الأخير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فتراوحت معدلات النمو بين 5.3% عام 2003 و 8.1% عام 2004 و 6.5% عام 2006 و 5.5% في عام 2007 إلا أن معدل النمو انخفض في عام 2008 نتيجة لتأثر الكويت بالأزمة المالية العالمية ليصل إلى 3% ويتوقع أن يواصل انخفاضه في عام 2009 ليصل إلى 1.5%. ولازم ارتفاع معدلات النمو ارتفاع مشابه لمعدل التضخم حتى إنه وصل لمستويات قياسية لم تشهدها الكويت منذ 25 سنة، حيث بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2007 10.4% مقارنة بنفس الفترة في العام السابق. وللحد من ارتفاع التضخم قام بنك الكويت المركزي بفك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار القائم منذ 2003 وربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة وخاصة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. ونتيجة للسياسات النقدية في الكويت وانخفاض أسعار السلع العالمية انخفض معدل التضخم ليصل إلى 9% -على أساس مقارنة سنوية- في ديسمبر 2008[1].

اما القطاع المصرفي فيعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك الغير كويتية جميعهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، و يعد النظام المصرفي الإسلامي الأكثر نمواً في الكويت بمعدل نمو بلغ 23.2% في الفترة ما بين عاميّ 2002 و2008 مقارنة بحوالي 14.3% للنظام المصرفي التقليدي. بينما بلغ مجموع الإصول للبنوك

[1] https://ar.m.wikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع: 2024/02/02

الإسلامية ما نسبته 29% من مجموع الأصول المصرفية في الكويت وتضع هذه النسبة الكويت في المرتبة الثالثة بين دول الخليج العربي بعد كل من المملكة العربية السعودية 35%والبحرين 29.9% .

1- واقع الشمول المالي في دولة الكويت :

ان واقع الشمول المالي في دولة الكويت مشجع ومتقدم فالحكومة الكويتية تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الشمول المالي وتوفير خدمات مالية متاحة للجميع. تم تطوير العديد من المبادرات والسياسات لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك توفير الحسابات المصرفية للجميع وتعزيز الدفع الإلكتروني وتنمية القطاع المالي التقليدي والرقمي فهذه الجهود تساهم في تحسين الشمول المالي وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان.

1-2 ملكية الحسابات للبالغين في دولة الكويت :

مؤشر ملكية الحسابات في الكويت يشير إلى نسبة الحسابات المصرفية التي تمتلكها المؤسسات المالية والأفراد في البلاد. يمكن أن يكون هذا المؤشر مفيدًا لفهم مدى توزيع الثروة والاستقرار المالي في الكويت. و الجدول التالي سوف يبين لنا نسب ملكية الحسابات في دولة الكويت من 2011الى 2017 .

الجدول (3_10): نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين في الكويت

	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24- 15	25+
2011	87%	93%	80%	74%	91%
2014	73%	79%	64%	63%	75%
2017	80%	83%	73%	70%	81%
2021	-	-	-	-	-

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

من الجدول (3-10) يتضح لنا انه قد وصلت نسبة امتلاك الحسابات المالية الرسمة للبالغين في المملكة في سنة 2011 حسب احصائيات المؤشر العالمي للشمول المالي الى نسبة 87%و هي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي ، كما

ان نسبة الذكور قد قدرت بـ 93% و نسبة الاناث بـ 80 %و هذا دليل على ان دولة الكويت حققت مستويات عالية في الشمول المالي باعتبار ان اغلبية افراد مجتمعها مدمج ماليا الا ان تراجعت هذه النسب في سنة 2014 و هذا بسبب ان الاقتصاد الكويتي عرف بعض التحديات بسبب تراجع اسعار البترول والازمة المالية العالمية و لكن تمكن بعدها من التعافي بعد ارتفاع اسعار البترول ، ثم نلاحظ في 2017 عاودت نسبة ملكية الحسبات في الارتفاع مرة اخرى و ذا الارتفاع راجع الى الازدهار الاقتصادي والاستقرار المالي في البلاد. الذي الى تطوير القطاع المصرفي و بالتالي زيادة الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الرغبة في فتح حسابات بنكية. كما يمكن أن يعزى الارتفاع إلى الاستثمارات الوافدة والتجارة الدولية التي تعززت في الكويت .

4– 2 مؤشر القروض في دولة الكويت :

مؤشر نسبة المقترضين يشير إلى النسبة المئوية للأفراد أو الشركات الذين يقترضون من المؤسسات المالية في الكويت. يعكس هذا المؤشر مدى استخدام القروض والديون في الاقتصاد الكويتي . قد يعتبر ارتفاع هذا المؤشر علامة على نشاط اقتصادي قوي، و في الجدول الموالي سوف نعرض نسب هذا المؤشر على مستوى دولة الكويت للفترة الممتدة من 2011-2017 .

الجدول (3–11): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين في الكويت

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24– 15	25+
2011	21%	24%	17%	10%	25%
2014	14%	33%	27%	27%	31%
2017	16%	30%	26%	18%	30%
2021	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

نلاحظ من الجدول (3–11) ان نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في دولة الكويت قد وصلت في سنة 2011 الى 21% من إجمالي السكان البالغين كأعلى نسبة وهي نسبة مرتفعة اذا ما تم مقارنتها بنظيرها من الدول العربية ، كما نلاحظ وجود فجوتين الفجوة الأول تخص توزيع بين الجنسين والتي كانت بنسبة 30% لصالح الذكور و 26 %لصلح الإناث في

السنة 2017 هذا ما يبين تقليص هذه الفجوة بعدما كانت تقدر بنسبة 17 % لصالح الإناث و 24 % لصالح الذكور ويشير تقليل هذه الفجوة إلى أن المرأة باتت تنافس الرجل في الحصول على القروض لتمويل مشاريعها، مما يُسهم في رفع مستوى الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي للبلاد ، اما ن الفجوة الثانية فهي تخص توزيع فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين مقابل فئة الكبار حيث نلاحظ في سنة 2017 وصلت نسبة من لديهم حسابات اقتراض من فئة الشباب 18% مقابل 30% لصالح الكبار ، ويفسر تدني نسبة ملكية حسابات الاقتراض لفئة الشباب ان معظمهم لا يمتلكون حسابات مالية في مؤسسة المالية الرسمية ويقومون بالاقتراض من العائلات والأصدقاء كما ان غالبية المقترضين يقترضون على العموم من العائلات والأصدقاء ولا يحبذون التعامل بمعدل الفائدة او اعتبارها ربا محرمة في المجتمع الكويتي الإسلامي .

الجدول(3–12): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في الكويت

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	24– 15	25+
2011	40%	42%	38%	31%	44%
2014	26%	30%	20%	21%	27%
2017	27%	29%	22%	14	29%
2021	-	-	-	-	-

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

نلاحظ من الجدول (3–12) ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار من اجمالي السكان البالغين في الكويت قد قدرت بـ 40%في سنة 2011 لينخفض إلى 26% في سنة 2014 لتعاود في الارتفاع سنة 2017 ليصبح 27% و يمكن ان نرجع هذا التدني الى عدة عوامل من اهمها تراجع أسعار النفط في تلك الفترة ، و باعتبار دولة الكويت تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط فانخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤثر على الاقتصاد الكويتي ويقلص الدخل القومي والقدرة على الادخار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تغيرات في السياسات الاقتصادية والمالية أو تقلبات في الأسواق المالية العالمية التي تؤثر على ثقة الأفراد في الادخار.

5- مؤشر استخدام الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الكويتية

يقس هذا المؤشر الافراد الذين يستخدمون كل من الهاتف النقال و الانترنت من اجل الوصول الى حساباتهم المتواجدة في المؤسسات المالية الرسمية لدولة الكويت ، و الجدول الموالي يوضح لنا نسب هذا المؤشر لسنة 2017 دون السنوات الاخرى وهذا لعدم توفرها على المعطيات .

الجدول(3-13):نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة الكويت

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	15 -24	25+
2011	-	-	-	-	-
2014	-	-	-	-	-
2017	30%	33%	33%	37%	32%
2021	-				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

حسب ما يظهره الجدول (3-13) و وفقًا للإحصائيات الأخيرة، فتشير الأرقام إلى أن هناك نسبة معتبر قدرت في سنة 2017 بحوالي 30% من الأفراد في الكويت يفضلون استخدام الوسائل الإلكترونية للوصول إلى حساباتهم المالية و يعزى ذلك إلى تطور التكنولوجيا وسهولة الوصول إلى الإنترنت وتوفر تطبيقات الهواتف الذكية التي تسهل عمليات المصرفية الإلكترونية و يعتبر هذا التحول نحو الرقمنة في القطاع المالي في الكويت خطوة مهمة نحو تسهيل العمليات المالية وتحسين تجربة العملاء.

4- مؤشر ملكية بطاقة الائتمان:

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة الائتمان و يستخدمونها في تعاملاتهم اليومية في دولة قطر و الجدول الموالي سوف يكشف عن هذه النسب في الفترة من 2011-2017 .

الجدول(3-14) : نسبة الاشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان في دولة الكويت

السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	انات	15 -24	25+
2011	58%	91%	75%	71%	88%
2014	26%	75%	63%	56%	74%
2017	22%	81%	72%	67%	80%
2021	-	-	-	-	-

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

يتبين من الجدول (3-14) انه قد وصلت نسبة الاشخاص الذين يملكون بطاقة الائتمان 58% في سنة 2011 لكن تراجعت هذه النسبة لتصبح تقدر بـ 22% في 2017 ، كما تبين ايضا انه يوجد تفاوت في امتلاك هذه البطاقات لكل من فئة الشباب و فئة الكبار كما و كذلك بين فئة الرجال و النساء ، و يمكنن ان نفسر هذا التراجع في استخدام بطاقات الائتمان الى زيادة الوعي المالي فالكثير من الأشخاص يصبحون أكثر حذرًا في إدارة أموالهم ويفضلون تجنب الديون المتراكمة كذلك بسبب زيادة استخدام وسائل الدفع الأخرى فمع تطور التكنولوجيا أصبح الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية وسائل شائعة للدفع وتفضيلها على البطاقات الائتمانية ، بالإضافة الى القيود المصرفية حيث تفرض البنوك قيودًا على الائتمان وتشدد على شروط الحصول على بطاقات ائتمانية و زيادة الرسوم عليها كما انه يوجد من يفضل استخدام بطاقات الخصم لأنها تسحب المبلغ مباشرة من الحساب البنكي وتجنبهم الديون.

2- اليات تعزيز الشمول المالي في الكويت :

يعتبر بنك الكويت المركزي لاعباً أساسياً لتحقيق الشمول المالي ويسعى إلى وضع استراتيجيات وسياسات لتسهيل وصول أكبر عدد من الأفراد والشركات للخدمات المالية ، كما يعمل على تطوير البنية التحتية المالية ووضع التشريعات والمبادرات التي تدعم الشمول المالي وتشجيع قنوات التمويل الرسمية وتتبنى التحول الرقمي وتعزز من الاستفادة من الثورة التكنولوجية والتقنيات المالية الحديثة، ويهتم كذلك بنك الكويت المركزي بالتوعية والتثقيف المالي للأفراد وذلك لتحقيق الشمول المالي.

– قام البنك المركزي بالاهتمام بعملاء القطاع المصرفي من ذوي الاحتياجات الخاصة و ذلك من خلال توفير خدمات مصرفية و مالية مناسبة مع احتيجاتهم و قد قام بإصدار تعليمات تلزم البنوك بتحديد فرع واحد على الاقل في كل محافظة لتقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة إلى جانب العمل الاعتيادي للفرع على أن يخصص كل بنك في هذا الفرع صرافا آليا واحدا مزودا بنظام صوتي ولوحة مفاتيح للمكفوفين على طريقة (Braille) واضاف ان المركزي ألزم البنوك بأن تقوم بتدريب بعض الموظفين على لغة الإشارة أو تعيين مختصين بهذه اللغة في الفرع كما تتضمن التعليمات ضرورة تسهيل وصول مستخدمي الكراسي المتحركة إلى أجهزة السحب الآلي بالإضافة إلى مراعاة أن تكون كشوف الحسابات والإشعارات المرسلة للعملاء المكفوفين مطبوعة وفقا لطريقة (Braille)واشار المركزي الى استخدام هذه الفروع لبرامج التكنولوجية الحديثة والآمنة مثل قارئات الشاشة والبصمات الإلكترونية وبرامج الهواتف المحمولة لمساعدتهم على إجراء المعاملات المصرفية مع الاخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأمنية في إدارة الحساب وإبلاغ العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة عن جميع الحقوق والالتزامات والمخاطر والمتطلبات الخاصة قبل تقديم أي خدمات مصرفية لهم و هذا كله من اجل دمج هذه الفئة ماليا و عدم تهميشها .

و بنك الكويت المركزي ليس وحده من يهتم بموضوع الشمول المالي في البلاد فهناك هناك العديد من المبادرات تقوم بها البنوك المحلية الاخرى و التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في الكويت و من اهما نجد :

– اطلق بنك الكويت الوطني بالتعاون مع وزارة التربية و الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزهة " برنامج" Bankee" خلال العام الدراسي 2022– 2023 و الذي يهدف الى زيادة الوعي المالي بين طلبة وطالبات المدارس الحكومية و الخاصة في الكويت من خلال تعريفهم بالثقافة المالية باسلوب علمي يعرف المفاهيم و الممارسات الاقتصادية الاساسية ، و يعتبر هذا البرنامج عبارة عن تطبيق يضم بنك افتراضي يسمح لطلبة المدارس بالحصول على حساب مالي يتم التداول فيه باستخدام العملة الافتراضية " Bankos " و يتم تفعيله من خلال اقامة ورشات عمل تمهيدية لفحص و تعزيز خائص التطبيق ، و عليه يعتبر هذا البرنامج علامة فارقة في جهود تعزيز الشمول المالي .

– تم إطلاق برنامج "المالية للجميع" الذي يهدف إلى تعزيز الوعي المالي وتوفير الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الفئات الأقل حظا، كما تم تنفيذ مبادرات أخرى مثل تعزيز البنوك الإسلامية وتوفير حلول مالية رقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، تهدف هذه المبادرات إلى تمكين جميع الأفراد في المجتمع من الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها.

– الإضافة إلى ذلك، تم إطلاق برنامج "التمكين المالي" الذي يهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتوفير الفرص المالية للفئات الأقل حظًا في المجتمع الكويتي يتضمن البرنامج توفير التدريب والتعليم المالي، وتعزيز الوعي المالي، وتوفير الخدمات المالية الملائمة للجميع و هدف هذا البرنامج هو تمكين الأفراد وتمكينهم من إدارة أموالهم بشكل أفضل والمشاركة بنشاط في النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: طريقة إجراء الدراسة القياسية

نوضح في هذا المبحث الإطار النظري من إجراء الدراسة القياسية حيث سنعرض فيه مفاهيم حول بيانات بانل و خصائصها و مختلف أنواعها وطرق تقديرها ونماذجها الإحصائية المعتمد عليها ، ثم نعرج بعده الى القيام بالدراسة القياسية لموضوع دراستنا

المطلب الأول:الإطار النظري للنموذج القياسي المعتمد في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب الى الإطار النظري للطريقة القياسية المستخدمة من اجل القيام بالدراسة القياسية حيث سنعرض مفاهيم عامة حول بيانات بانل ومختلف طرق تقديرها ومختلف الاختبارات الخاصة بها .

اولا : مفاهيم عامة حول نموذج بيانات بانل

سنعرض في هذا الجزء بتعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بانل) مع الاشارة الى خصائصها و مختلف نماذجها و انواعها كالتالي :

1– تعريف بيانات بانل :

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة بمعنى يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية ، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد ،كما تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم من يطلق عليها "البيانات المدمجة" ، ومنهم من يطلق عليها " البيانات الطولية" Longitudinal data، ويمكن تعريفها بأنها البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدات المكررة لظاهرة ما حول (n) من المقاطع العرضية خلال سلسلة

زمنية (T) معينة ، يمتاز هذا النوع من البيانات بانّها تتغير على مستويين، التغير على مستوى العرض (الأفقي) والمتمثل بالبيانات المقطعية، والتغير على مستوى الطول (العمودي) والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية[1].

يمكن تعريفها أيضا على الها مجموعة من البيانات تجمع بين خصائص السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية حيث تبين السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة معينة أما البيانات المقطعية فتظهر سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية واحدة[2].

2- خصائص بيانات بانل :

بيانات البانل (Panel Data) تعتبر نوعًا من البيانات في علم الاقتصاد والإحصاء يمثل تجميعاً للمعلومات عبر الزمان (السنوات أو الأشهر أو الأسابيع) وعبر العينات (الأفراد أو الشركات أو البلدان) وتتميز هذه البيانات بخصائص الفريدة التي تميزها عن البيانات الأخرى، ومن أبرز هذه الخصائص:

- استخدام بيانات البانل يعزز الحصول على نتائج ذات كفاءة عالية وتقديرات عالية الثقة وتكون مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، إضافة إلى هذا تتميز بيانات البائل بدرجات حرية أكبر من بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية.

- تتميز بيانات البانل بالديناميكية عكس البيانات المقطعية حيث تكون ملائمة لدراسة الحالات الاقتصادية عبر الزمن إضافة إلى إمكانية الربط بين سلوكيات العينة من فترة زمنية إلى أخرى .

- عادة ما ينشأ عن سلوك الوحدات أو الافراد عبر الزمن العمال بعض الخصائص وهذا ما يؤدي الى عدم الدقة في النتائج، لذلك جاءت بيانات البانل لتعالج هذه المشكلة حيث تأخذ بعين الاعتبار تصرفات وسلوكيات الأفراد عبر الزمن[1] .

[1] بن بختي سيف الدين، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021، ص 204.

[2] خيرة خيرة حطاب، اثر تغيرات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015)، اطروحة دكتوراه، جامعة زبان عاشور الخلفة، الجزائر، 2020، ص 216 .

- استخدام بيانات البانل يأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس الذي يخص مفردات العينة لأنه في حالة اهمالها تكون النتائج متحيزة[2].

3- نماذج بانل و انواعها :

عندما نستخدم بيانات بانل نجد اننا بين نوعين من التحليل اما بانل الساكن او بانل الديناميكي و سوف نشير اليهم كالتالي :

3-1 بانل الساكن

تحليل بيانات البائل الساكن يسمح لنا بالمفاضلة بين ثلاثة نماذج أساسية حسب طبيعة الأثر الفردي للوحدات بحيث إذا كان الأثر الفردي متماثل عبر جميع الوحدات المقطعية فإن نموذج البائل يعتبر في هذه الحالة نموذج كلاسيكي مدمج ويمكن تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهنا يمكن الحصول على نموذج الانحدار التجميعيModel Pooled Regression) ، وفي حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات تتحصل على نموذجين أساسيين وهما نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects) (Model، ونموذج التأثيرات العشوائية)Random Effects Model[3]، وهذه النماذج الثلاثة تُمثل أدوات تحليلية قوية لدراسة بيانات البانل الساكن، ويتم اختيار النموذج المناسب بناءً على فروض البحث وخصائص البيانات المحددة ، و فيما يلي سنعرض مختلف هذه النماذج الثلاثة كما يلي :

3-1-1 نموذج الانحدار التجميعي Regression Pooled Model

يعتبر النموذج التجميعي من أبسط نماذج البانل، حيث تكون فيه جميع معاملات الانحدار ثابتة جميع الفترات الزمنية (يجمل أي تأثير للزمن) بالإضافة الى استبعاد الاثار الفردية:4

ليكن لدينا النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i x_{j,it} + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots 1(3)$$

[1] ربا محمّد مأمون كنيفاتي، دراسة تحليلية قياسية المحددات صافي صادرات دول مجموعة البريكس وامكانية الاستفادة منها في سورية ،اطروحة دكتوراه جامعة تشرين، كلية الاقتصاد سورية، 2020 ، ص 87 .

[2] Siao, C..Analysis of panel data. New york, USA: Cambridge university press.2014 .p 10.

[3] Trognon A. (2003) , L'économétrie des panels en perspective, revue d'économétrie politique, Vol 13 N°06.p 730 .

[4] زكرياء يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البانل الطولية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 21، العدد 02، 2012، ص275.

i=1,2,3……N t=1,2,……,T

حيث أن :

$\mathbf{Yi,t}$: المتغير التابع.

$x_{j,it}$المتغيرات التفسيرية للنموذج

αالعنصر الثابت constant

β_iمعاملات الميل نسبة للمتغيرات التفسيرية

$\varepsilon_{i,t}$الخطأ العشوائي.

كما أنه بالنسبة للنموذج التجميعي يتم اعتبار أن معاملات ميل الانحدار βiو العنصر الثابتα متساوية بالنسبة لكل الافراد[1]، بحيث يتم اهمال الأثار الفردية و كذلك الزمنية ، أي انهالنموذج يعتبر كانحدار متعدد كما في حالة السلاسل الزمنية الفردية ، و يتم التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تساعد على اعطاء تقديرات متناسقة و كفوءة للمعلمات .

2-1-3 نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect model

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية ، وتكون المشاهدات المقطعية أو الزمنية في هذا النموذج كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية. أي أن النموذج يسمح بحدوث تفاوت ثوابت حسب كل مشاهدة مقطعية أو حسب كل فترة زمنية ويكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة على حدة للبيانات المقطعية عن طريق جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميلβ_i ثابتة لكل مجموعة من بيانات مقطعية(أي نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، ومنه فان نموذج التأثريات الثابتة يكون كالتالي:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^{T} \beta_i x_{j,it} + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots 2(3)$$

[1]Demodar N, Gujarati, Dawn C.Potter, (2008), Basic econometrics, Fifth Edition, P 549.

3-1-3 نموذج التأثيرات العشوائية :Random effects model

يعتبر هذا النموذج عكس نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن المشاهدات المقطعية والزمنية ما هي إلا معالم عشوائية، و يتعامل هذا النموذج REM مع التأثيرات المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة. يقوم هذا الافتراض على أن الاثار المقطعية والزمنية هي عبارة عن متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج. وبمقارنته مع نموذج الأثار الثابتة فان نموذج الأثار الثابتة يفترض أن كل فرد i أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا ، في حين أن نموذج الأثار العشوائية يفترض أن كل فرد أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي و يشار اليه بنموذج مكونات الخطأ Error components modelأو مكونات التباين1.ليكن النموذج التالي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{T} \beta_i x_{j,it} + (V_i + \varepsilon_{i,t}) \ldots\ldots\ldots 3(3)$$

حيث : V_i هو حد الخطأ لمجموع البيانات الفردية i و لذلك يسمى نموذج التأثيرات العشوائية ايضا بنموذج مكونات الخطأ .

3-2 الاختبارات الاحصائية المستعملة للمفاضلة بين النماذج :

من اجل المفاضلة بين مختلف نماذج تقدير بانلو استنتاج النموذج الملائم نقوم ببكل من اختبارHausmannواختبار Fisherو اختبار Breusch and Paganكالتالي :

3-2-1 اختبارHausmann للمفاضلة بين نموذجي الأثر العشوائي REM والأثر الثابتFEM:

يتم استخدام هذا الاختبار (Hausman1978) من اجل المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، حيث يساعدنا في اختيار التأثيرات الأكثر ملائمة لتقدير النموذج، فالفرضية العدمية(Ho) تنص على عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي والمتغيرات المستقلة وتكون مقدرات التأثيرات العشوائية والثابتة متناسقة ولكن التأثيرات العشوائية تكون أكثر كفاءة، وبالمقابل في حالة وجود الارتباط ترتكز الفرضية البديلة (H_1) على أن التأثيرات الثابتة منسقة والأكثر كفاءة وبالتالي اختار نموذج التأثيرات الثابتة[2] . و منه يمكن كتابة ما يلي:

Ho : :نموذج الأثر العشوائي هو المناسب ومنه تعتمد طريقة OLS .

[1] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق ذكره، ص23

[2] Gujarets, (2004) , basic economic, Université de Bruxelles. p634.

H_1 **:** نموذج الأثر الثابت هو الأنسب وتعتمد طريقةGLS ، وتكتب الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV})'[Var((\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV}))]^{-1}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV})$$

حيث أن:

$(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV})$ هو الفرق بين متجه مقدرات الأثر العشوائي والأثر الثابت.

$Var((\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV}))$يمثل الفرق بين بين مصفوفة التباين لكل لمقدرات التأثيرات العشوائية والثابتة على التوالي.

إذا كانت الإحصائية H أكبر من القيم الجدولية ل x^2 فانه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود ارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرات المستقلة أي أن نموذج الأثر الثابت FEM هو النموذج الأفضل وتعتبر مقدراته ذات كفاءة كبيرة مقارنة بمقدرات نموذج الأثر العشوائي. أما إذا كانت القيمة الإحصائية H أصفر من القيمة الجدولية x^2 يتم قبول فرضية العدم وذلك بسبب عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرات المستقلة، أي أن نموذج الأثر العشوائي REM هو النموذج الأفضل ومقدراته أكثر اتساق وكفاءة مقارنة بمقدرات نموذج الأثر الثابتFEM[1].

2-2-3 اختبار فيشرFisherالمقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

يستخدم هذا الاختبار من اجل اختبار النموذج الانسب ما بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بحيث يكون :

Ho:نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم .

H_1 **:** نموذج الأثر العشوائي هو الملائم . و يتم تطبيق الاختبار من خلال الصيغة التالية :

$$F(N-1, TN-N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

حيث :

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج الاثر الثابت .

[1] Baltagi B. H & Liu. L (2007), Alternative ways of obtaining Hausman's test using artificial regressions. Statistics & probability letters,vol 77,N°13 ,P14.

R^2_{PRM} : معامل التحديد النموذج الانحدار التجميعي.

فعندما تكون القيمة المحسوبة (FCAL) أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية العدميةHoوقبول الفرضية البديلة H1أي النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابت، اما في حال ما إذا كانت القيمة المحسوبة (FCAL) أصغر من القيمة الجدولية ترفض الفرضية البديلة H1 وتقبل الفرضية العدميةHo و بالتالي نموذج الاتحدار التجميعي هو الأنسب[1].

Green, 2012, p. 363

3-2-3 الاختيار لاغرانجBreusch and Pagan للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية:

نقوم بالمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي و الآثار العشوائية باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج المقترح من طرف Breusch and Pagan 1980 بحيث يرتكز هذا الاختبار على تقدير نموذج الانحدار التجميعي بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وتجميع البواقي e_t ثم حساب إحصائية الاختبارLM[2] .و يمكن يصاغ وفق المعادلة التالي:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\Sigma_{i=1}^{n}(T\bar{e}_i)^2}{\Sigma_{i=1}^{n}\Sigma_{i=1}^{T}e_{i,t}^2} - 1\right]^2 \sim x^2(df=1)^2$$

حيث :

Ho: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم .

H_1 **:**نموذج الأثر العشوائي هو الملائم .

و تخضع إحصائية LM لتوزيعx^2بدرجة حريةdf=1، فاذا كانت إحصائية LM أكبر من القيم الجدولية الحرجة عند درجة حرية 1 فهذا يعني رفض فرضية العدم وبالتالي وجود آثار عشوائية و منه فإن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب .

[1]Green. W ,Econometric analysis, (2012), U.S.A: Pearson education ,(7th ed), P 363.
[2]T. S. BREUSCH A R PAGAN, (1980), The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics, The Review of Economic Studies, P 120.

3-2 تقدير نماذج بانل الديناميكي:

لتقدم نماذج بائل الديناميكي الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل النماذج الديناميكية على بيانات بائل تتطلب ضرورة الاخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم تجانس الفردي غير الملاحظ، ويتمالتمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة، ويكون من الأهمية الإشارة الى ان النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار ابطاء و تأخير المتغيرة الداخلية (endogene) وبإدخالها في النموذج. نماذج بيانات بائل الخطي الديناميكي عديدة[1]، لكن سنركز على مقدرتين هي التي سنعتمدها في دراستنا .

3-2-1 طريقة المجموعة المتوسطة للتقديرMG :

لقد طورت من طرف Pesaran and Smith (1995) و تعطي تقديرات متسقه لوسط معالم نموذج البائل كما انها تسمح المعالم النموذج وهي القاطع ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل وحدود والتباين حد الخطأ ان تتفاوت حسب كل دولة .ولتقدير نموذج البائل الديناميكي باستخدام مقدرة MG تأخذ الصيغة التالية[2]:

$$Y_t = \alpha_i + y_i y_{i,t-1} + \beta_i x_{j,it} + \varepsilon_{i,t}$$

المعلمات في الاجال الطويل θ_i بالنسبة لكل دولة تحسب كما يلي :

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1 - y_i}$$

[1] ملحاوي فاطمة زهراء، أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي خلال الفترة (1976-2018)، باستخدام نماذج Panel ardl ،اطروحة دكتوراه ، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص 237.

[2] M.H. Pesaran, Y. Shin and R. Smith, (1999), Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, 94, p 627.

ومن الواضح أن هذا النموذج يقدر بالنسبة لكل دولة، وبعد ذلك أخذ متوسط قيم المعلمات المقدرة بدون أي قيود، وذلك يسمح للمعلمات ان تكون غير متجانسة في المدى القصير والطويل. هناك شرط ضروري من اجل الحصول على معلمات متسقة وهو وجود عينات ذات البيانات المقطعية والزمنية الكبيرة على الأقل 30 مقطع حسب[1] Pesaran et al (1999)غير انه يعاب على عليها انها لا تأخذ في الحسبان امكانيه ان بعض معلومات نموذج قد تكون متساوية متجانسة عبر الدول لذلك اقترح كل من (Pesaran and et al1999)طريقة وسط المجموعة المدمجPMG .

2-2-3 طريقة وسط المجموعة المدمجة للتقدير :

طورت من طرف(Pesaran and al (1997,1999 و هي تجمع بين طريقه وسط المجموعة MG وطريقة التقدير المدمج التقليديPooledوتأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير وتسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة وتجانس العلاقة في المدى الطويل بالنسبة لكل العينة. تتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG في انها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي انها متساوية لكل الدول بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات الخطأ وبذلك فان PMG من ناحية تحظى بكفاء التقدير المدمج ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة PMG متسقة وأعلى كفاءة ذات تباين أقل من مقدرة MG التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل .ولتقدير نموذج البائل الديناميكي الدراسة تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي باستخدام مقدرة PMG يتم في البداية صياغة النموذج في اطار (ardl)كالتالي[2]:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \rho_{ij} y_{i.t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{ij} X_{i.t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث ان :

y_{it} :تمثل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

[1]Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. P. Smith, (1999), Pooled mean group estimation of dynamichete rogeneous panels Journal of the American Statistical Association 94, p 630.

[2] ملحاوي فاطمة زهراء، مرجع سبق ذكره، ص 239.

X_{it} :تمثل المتغيرات المستقلة.

ρ_{ij} : تمثل معلمات المتغير التابع المبطئ زمنيا.

δ'_{ij} : تمثل معلمات المتغيرات المستقلة.

μ_i : الاثار الفردية التابة.

ε_{it} :يمثل حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

سوف نحاول من خلال هذا المطلب دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي المتمثل في كل من المملكة العربية السعودية ،قطر و الكويت ، خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2020 ، هذا بغرض التحقق من تأثر النمو الاقتصادي بكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص والودائع الحقيقية للبنوك من جانب العرض ، و عدد الفروع البنكية و عدد أجهزة الصراف الآلي من جانب الطلب و نظرا لاختلاف النتائج المتحصل عليها ، حاولنا حساب مؤشر للشمول المالي معتمدين على بيانات المتغيرات سابقة الذكر و بالاعتماد على المنهج غير حدودي (non –parametric approach) لحساب المؤشر المالي ، و قد اعتمادنا في دراستنا على ثلاث نماذج من اجل الوصول الى نتائج اكثر دقة .

اولا : عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة في مجموعة مندول مجلس التعاون الخليجي و المتمثل في الدول التالية :المملكة العربية السعودية ،قطر، الكويت خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2020 و قدم تم اختيار هذه الدول بناء على كون هذه الدول ذو تقارب جغرافي و تشارك اقتصادي و اجتماعي و ثقافي و ديني من جهة و من جهة اخرى تعتبر هذه الدول ذو مستوى اعلى في مستويات الشمول المالي مقارنة بباقي الدول العربية الاخرى ،و اختصرت الدراسة على ثلاثة دول فقط لنقص البيانات الكلية لباقي دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانيا :متغيرات الدراسة

في هذه الدراسة تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغير دراسة تابع ومتغيرات دراسة مستقلة ، متغير تابع خاص بالنمو الاقتصادي أما المتغيرات المستقلة تمثلت في اربع متغيرات جزئية متعلقة بالشمول المالي، بالإضافة الى المؤشر الشمول المالي المركب المحسوب كما تم ادراج متغيرات متحكمة او ضابطة من اجل الحصول على نموذج اكثر دقة .

1- المتغير التابع :

هو المتغير المتعلق بالنمو الاقتصادي ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDPحيث تم قياس المؤشر الاقتصادي للنمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فالناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما .

2- المتغيرات المستقلة :

هي متغيرات متعلقة بالشمول المالي و تم الاعتماد على كل من عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000بالغ و عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ من حيث جانب الطلب، و فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغو عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100.000 بالغ من حيث جانب العرض، بالإضافة مؤشر الشمول المالي المركب المحسوب كالتالي:

2-1 حساب مؤشر الشمول المالي المركب:

ان تعدد المؤشرات الجزئية للشمول المالي يؤدي الى تصنيف مختلف البلدان بحسب درجة الشمول المالي، وبالتالي وجب ايجاد منهجية علمية تمككنا من احتساب مؤشر المالي المركب حتى يمكننا من الحصول على صورة اكثر تكاملية و شمولا و تناسقا لوضع الشمول المالي .

قمنا في دراستنا هذه ببناء مؤشر للشمول المالي باستخدام نهج مبتكر غير حدودي (non –parametric approach)و المعترف به على نطاق واسع في الأدبيات لتطوير مؤشرات مركبة ذات تكافؤ، و قد تم استخدام هذه المنهجية على سبيل المثال لبناء مؤشرات الرفاهية مثل مؤشر التنمية البشرية (Anand and Sen, 1994)، ومؤشرات الشمول المالي (Park and Mercado,2018 andSha'banal,2020)و من اجل اعداد هذا المؤشر نمر بثلاث خطوات كالتالي :

في الخطوة الأولى من العملية نقوم بجمع البيانات حول المؤشرات المختلفة المتعلقة بجوانب العرض والطلب للشمول المالي، و لتحديد مؤشر الشمول المالي يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار عوامل من منظور الطلب والعرض حيث ان جانب الطلب يشير إلى الاحتياجات المالية للسكان وجهودهم للحصول على التمويل، بينما على جانب العرض يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها المؤسسات المالية لتمكين السكان من الوصول الى التمويل . و الجدول التالي يوضح لنا كيف قمنا بتقسيم المؤشرات الجزئية من ناحية العرض و الطلب .

الجدول رقم (3-15) :تقسيم المؤشرات الجزئية للشمول المالي

مؤشرات الشمول المالي	
مؤشرات الشمول المالي من ناحية الطلب	مؤشرات الشمول المالي من ناحية العرض
عدد المودعين لدى البنوك التجارية عدد المقترضين من البنوك التجارية	عدد فروع البنوك التجارية عدد أجهزة الصراف الآلي

المصدر :من اعداد الباحثة

أما في الخطوة الثانية بعد ما تم جمعها و تقسيمها فنقوم بتطبيع و ترجيح المؤشرات حيث انه لضمان الترجيح المتساوي لجميع المؤشرات الأربعة نستخدم نهج التطبيع القياسي و توحيد المعايير، و تعمل هذه العملية على جلب مؤشراتنا إلى نفس التباين وتسمح لنا بتعيين أوزان متساوية ، و من اجل تطبيع المتغيرات يتم استخدام القواعد التالية :

- **جانب العرض :**

$$FS_{i,t} = \frac{FSi,t - Min(FSi)}{Max(FSi) - Min(FSi)}$$

- **جانب الطلب :**

$$FD_{i,t} = \frac{FDi,t - Min(FDi)}{Max(FDi) - Min(FDi)} \quad \ldots. (02)$$

حيث:

- يمثل FS قيمة المؤشر "i" ضمن بُعد العرض في الوقتt .

- تتوافق القيم Min(FSI) و Max(FSI)مع الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم على التوالي، للمؤشر "i" من بُعد العرض طوال فترة العينة.

- يشير FD إلى قيمة المؤشر "i" من بُعد الطلب في الوقتt .

- يشير Min (FDI) و Max (FDI)إلى القيم الدنيا والقصوى على التوالي للمؤشر "i" من بُعد الطلب طوال الفترة .

و في الخطوة الاخيرة نقوم ببناء مؤشر الشمول المالي من خلال توحيد مؤشراتنا ثنائية الابعاد في مقياس شامل للشمول المالي نستخدم المتوسط الهندسي كطريقة للتجميع حيث يتيح لنا هذا النهج الجمع بين الاعداد المتنوعة بشكل فعال وحساب مؤشر مركب يجسد جوهر الشمول المالي .

3- المتغيرات المتحكمة :

فهي تشمل كل من مؤشر اجمالي التكوين الرأسمالي الثابتGFCF الذي يعبر عن الاستثمار و النفقات العمومية Exو بمؤشر أسعار المستهلك Cpiالمعبر عن التضخم .

ما يمكننا الاشارة له ان قد تم ادخال اللوغاريتم على بعض متغيرات النموذج محاولة منا الحصول على تجانس في البيانات من اجل تقليص الفجوة بين القيم الكبيرة والقيم الصغيرة جدا. و الجدول التالي يوضح لنا متغيرات الدراسة القياسية كما يلي :

الجدول رقم(3-16): متغيرات الدراسة

اختصار	اسم المتغير	التعريف بالمتغير	مصدر البيانات
GDPC	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الإجمالي من نصيب الفرد Gross Domestic Product وهو المقدار الذي يمثل دخل الفرد الواحد في الاقتصاد الوطني، ويعبر عنه بالعادة بالدولار الأمريكي. ويتم حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة على عدد سكانها.	
Ifc	مؤشر الشمول المالي المركب	هو مؤشر محسوب و فق المنهج الغير حدودي يضم المؤشرات جزئية للشمول المالي تخص جانب العرض و جانب الطلب .	

GFCF	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	يشير هذا المؤشر إلى الاستثمارات الطويلة الأجل في الأصول الثابتة،و يتم استخدامه لقياس حجم الاستثمارات التي تقوم بها الشركات والحكومات في تطوير وتحسين البنية التحتية وزيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد. و يعتبر مؤشر اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كعامل معبر عن الاستثمار .	تم استخراج كل متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البند الدولي
EX	النفقات العمومية	مؤشر النفقات العمومية يشير إلى المبالغ المالية التي تنفقها الحكومة في سياق أعمالها ووظائفها المختلفة. يعتبر مؤشر النفقات العمومية مؤشرًا هامًا لقياس حجم وتوجيهات الإنفاق الحكومي وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع.	
Cpi	مؤشر الاستهلاك العام	هو مؤشر يقيس التغير في اسعار السلع و الخدمات التي يشتريها المستهلكون و هو يستخدم كعامل معبر عن التضخم .	

المصدر : من اعداد الباحثة

ثالثا :منهجية الدراسة :

منهج أو أسلوب الدراسة يشير إلى الطريقة التي يتم بها إجراء الدراسة أو البحث وتنظيمها وتنفيذها، وذلك بشكل معين ومنهجي، ويتم تحديد أسلوب ومنهج الدراسة بناء على الأهداف المحددة للدراسة وطبيعة الموضوع الذي يتم دراسته، يشمل أسلوب ومنهج الدراسة عدة عناصر منها تحديد المسألة المراد دراستها وتحديد الأهداف المرجوة من الدراسة، واختيار العينة المناسبة وتصميم أدوات جمع البيانات المناسبة وتحليلها وتفسير النتائج ويتم اختيار الأسلوب والمنهج الأنسب لتحقيق الهدف المحدد وتحقيق أفضل النتائج الممكنة في الدراسة أو البحث، فأسلوب الدراسة يوضح الخطوات الرئيسية التي اعتمدها الباحث للقيام بالدراسة التطبيقية على عينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة فيها وقد تمثلت في دراستنا في ما يلي:

1- تم جمع البيانات المنشورة تاريخيا على الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي، وهذا للفترة الممتدة من 2004إلى غاية 2020 أي بواقع ستة عشرة 17 سنة، لخمس مؤشرات منها أربعة للشمول المالي، والخامس للنمو الاقتصادي المعبر عنها اقتصاديا بالناتج المحلي الإجمالي وثلاثة دول من دول مجلس التعاون الخليجي .

2- تم اعتماد أربعة مؤشرات للشمول المالي كمتغيرات مستقلة، اثنان منها دالة على استخدام الخدمات المالية وهي عدد الودائع لكل 1000 بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، وقد تم ادراجهم في دراستنا كنموذج اول يخص نموذج جانب الطلب، والاثنان الباقية تخص بعد الوصول للخدمات المالية والمتمثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، و في دراستنا تم وضع هذان المتغيران كنموذج ثاني مخصص لنموذج جانب العرض . و قد تم دمج هذه المتغيرات الاربعة لتكوين مؤشر مركب جديد و هو النموذج الثالث في دراستنا ،وفي المقابل تم اعتماد مؤشر اقتصادي تابع للنمو الاقتصادي والمتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

3- البيانات التاريخية السنوية لكل من مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي تم تفريغها من قاعدة بيانات البنك الدولي ليتم معالجتها وفق متطلبات الدراسة ووفق الدول عينة الدراسة باستعمال برنامجExcel .

4- استخدام كل من البرنامج الإحصائيEviesws 13 و STATA17 الذي يستخدم عادة في تحليل البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية أو تحليل البيانات الزمنية الطويلة، حيث تم تفريغ البيانات، والمتمثلة في المتغيرات الضرورية من برنامج Excel إلى البرنامج الإحصائي Eviesws 13 من اجل اختبارات الاحصاء الوصفي و دراسة الارتباط بين المتغيرات و برنامج STATA17من أجل باقي الاختبارات الضرورية، وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام مجموعة من الاختبارات المتعارف عليها، معتمدين على نموذج (Panel Data Model) أو ما يعرف بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البائل .

5- بعد تفريغ من Excel إلى كل من Eviesws13 و STATA17، والقيام بمجموعة من العمليات من اختصار للأسماء وتصحيحات اللازمة، نقوم بإعطائه مجموعة من الأوامر للحصول على نتائج للقيام بمناقشتها وبتحليلها.

رابع :نماذج الدراسة :

من اجل القيام بدراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الكويت) قمنا بصياغة المتغيرات وكتابتها في النماذج رياضية لكي تصبح قابلة للقياس و التقدير ، وهذا ما تظهره المعادلات التالية:

1- النموذج الأول: مؤشرات جانب الطلب

$$GDPc_{it} = \propto_{01} + \propto_{11} * LnATM_{it} + \propto_{21} LnBRANCH_{it} + \propto_{31} GFCF_{it} + \propto_{41} Ex_{it} + \propto_{51} CPI_{it} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

2- النموذج الثاني: مؤشرات جانب العرض

$$GDPc_{it} = \propto_{01} + \propto_{11} * LnDEPOSIT_{it} + \propto_{21} LnCREDIT_{it} + \propto_{31} GFCF_{it} + \propto_{41} Ex_{it} + \propto_{51} CPI_{it} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

3- النموذج الثالث: مؤشر الشمول المالي المركب .

$$GDPc_{it} = \propto_{01} + \propto_{11} * LnIFC_{it} + \propto_{31} GFCF_{it} + \propto_{41} Ex_{it} + \propto_{51} CPI_{it} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

المطلب الثالث: اختبار النماذج و تحليل البيانات

بعد التعرف على الطريقة التي سنعتمد عليها في اجراء الدراسة القياسية سوف نقوم في هذا المطلب عملية تقدير النموذج و هذا عن طريق القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية اولا ثم اختبار التكامل المشترك بعدها تقدير نماذج بانل الساكن ثم الانتقال الى البانل الديناميكي .

اولا : الاحصاء الوصفي و دراسة الارتباط بين المتغيرات

بعد تحديد المتغيرات و بناء نماذج الدراسة كمرحلة أولية ،نقوم بعدها بكل من اختبارات الإحصاء الوصفي و دراسة الارتباط بين مختلف المتغيرات .

1- **الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة :**

يتم في الجدول ادناه عرض النتائج المتحصل عليها من جراء استخدام اختبارات الاحصاء الوصفي لمختلف متغيرات الدراسة خلال الفترة 2004- 2020 .

الجدول رقم (3-17) : نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة
GDPC	51	37906.21	42336.19	23712.79	98041.36	10935.02
IFC	51	0.546217	0.561912	0.217759	0.925691	0.090897
CREDIT	51	200.1800	204.4244	54.63810	338.1998	90.30000
DEPOSIT	51	773.1000	895.5701	285.7818	1340.235	397.7500
BRANCH	51	12.43308	11.66842	3.515421	21.48719	7.193284
ATM	51	55.04855	55.38866	12.32676	81.07002	27.17000
CPI	51	107.7245	103.4783	16.65940	129.2623	67.63592
EX	51	2.97E+10	6.16E+10	4.15E+09	2.17E+11	4.15E+09
GFCF	51	2.74E+11	2.74E+11	2.98E+11	8.90E+11	3.19E+09

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviesws 13

2- الارتباط بين المتغيرات :

يعرض الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط بين مختلف المتغيرات من اجل الوقوف على مدى قوة العلاقة بينهما.

الجدول رقم (3-18): مصفوفة الارتباط بين بعض المتغيرات

Correlation Probability	GDPC	IFC	CREDIT	DEPOSIT	BRANCH	ATM	CPI	EX	GFCF
GDPC	1.000								

IFC	0.375	1.000							
	(0.006)	-----							

CREDIT	0.559	0.265	1.000						
	(0.000)	(0.059)	-----						
DEPOSIT	-0.267	0.625	-0.126	1.000					
	(0.057)	(0.000)	(0.376)	-----					
BRANCH	0.479	0.132	0.819	0.047	1.000				
	(0.000	(0.354)	(0.000)	(0.742)	-----				
ATM	-0.132	0.687	0.036	0.043	-0.180	1.000			
	(0.355)	(0.0000)	(0.800)	(0.006)	(0.205)	-----			
CPI	0.032	0.359	-0.075	0.317	-0.302	0.822	1.000		
	(0.820)	(0.009)	(0.597)	(0.023)	(0.031)	(0.000)	-----		
EX	-0.569	0.240	-0.546	-0.007	-0.668	0.484	0.335	1.000	
	(0.000)	(0.089	(0.000)	(0.957)	(0.000)	(0.000)	(0.016)	-----	
GFCF	-0.406	0.130	-0.415	-0.246	-0.652	0.419	0.287	0.946	1.000
	(0.003)	(0.3618)	(0.002)	(0.081)	(0.000)	(0.002)	(0.040)	(0.000)	-----

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على Eviesws 13

ملاحظة : القيم التي بين قوسين تشير الى الاحتمالات (P-Value)

من خلال نتائج تقدير مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيّرات الدراسة يتضح لنا ما يلي:

– هناك ارتباط طردي بين القروض الموجهة للقطاع الخاص مع النمو الاجمالي المحلي الاقتصادي للفرد يقدر بـ (0.559) و معنوي احصائيا عند مستوىّ 1% و 5% و 10% (ذو دلالة احصائية)،أي أن القروض تؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي، و هي نتيجة مقبولة من الناحية النظرية و الدراسات السابقة، كما نجد ارتباط عكسي بين الودائع و النمو الاقتصادي الفردي بقيمة(-0.267) و ذو دلالة إحصائية عند 10 % .

– كما نجد أن هناك ارتباط موجب طردي بين عدد فروع البنوك و النمو الاقتصادي و المقدرة ب (0.479) عند مستوى 1% و 5% و 10%، بينما يوجد ارتباط عكسي سالب بين عدد أجهزة الصراف الآلي و النمو الاقتصادي و بدون دلالة احصائية.

هناك ارتباط طردي موجب بين مؤشر الشمول المالي المركب و النمو الاجمالي المحلي الاقتصادي الفردي و الذي يقدر بـ (0.375) و معنوي إحصائية .

ثانيا: دراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج (اختبارات جدر الوحدة) :

لاختبار مدى استقرارية متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها، سيتم استخدام أهم الاختبارات جدر الوحدة المعدة لهذا الغرض و تمثلت في اختبار (LLC: Levin, Lin And Chu) الذي يقوم على فرضية تجانس جذر الوحدة بالنسبة لكل العينات الفردية (الدول) واختبار (IPS: Im, Pesaran And Shin) الذي قوم على فرضية عدم تجانس جذر الوحدة، وكلا الاختبارين يستعملان تحت الفرضية العدمية لعدم الاستقرارية .

الجدول رقم (3–19): نتائج اختبارات الاستقرارية المتغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبار IPS		اختبار LLC	
	عند المستوى	عند الفرق الاول	عند المستوى	عند الفرق الاول
GDPc	-0.41690 (0.3384)	**-2.10091 (0.0178)	-0.38924 (0.3485)	*** -5.02689 (0.0000)
IFC	-1.16875 (0.1213)	***-3.23883 (0.0006)	-0.75660 0.2246)	***-3.23140 (0.0006)
DEPOSIT	0.13906 (0.5553)	-1.42315 (0.0773)	0.57450 (0.7172)	***-3.28679 (0.0005)
Credit	-0.86141 (0.1945)	*-1.62051 (0.0526)	0.73538- 0.2311)	-4.22795*** (0.0000)
ATM	0.16060- (0.4362)	***-2.50770 (0.0061)	-0.04896- (0.4805)	-2.64367 (0.0041)
Branch	-0.34409 (0.3654)	***-2.46569 (0.0068)	-0.48381 (0.3143)	***-2.66854 (0.0038)
GFCF	-1.00847 (0.1566)	***-1.39025 (0.0822)	-1.17490- (0.8800)	***-3.58296 (0.0002)
EX	0.82166 (0.7944)	***-2.86813 (0.0021)	1.84207 (0.9673)	***-3.42415 (0.0003)
CPI	-1.47664* (0.0699)	-	2.31929- (0.9898)	**-1.74740 (0.0403)

ملاحظة: ***معنوي عند مستوى1 % ،**معنوي عند مستوى 5 %،*معنوي عند مستوى 10%

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على stata17

يظهر الجدول اعلاه نتائج الاختبارات الإحصائية لكل متغير حسب الاختبار المطبق اضافة القيمة الاحتمالية لكل إحصائية من نتائج اختبار الجذر الأحادي للبانل الموضحة أعلاه و بناءا على اختبار كل من اختبار IPS و اختبار LLC تبين لنا أن كل المتغيرات عبارة عن متغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي تأخذ الشكل I(1) و هذا عند درجة معنوية 1%،5%، 10% ، ما عدا مؤشر التضخم CPI بالنسبة لاختبار Livin and عند المستوى أي تأخذ الشكل I(0) .

ثالثا : تقدير نماذج بانل الساكن :

من اجل تحليل العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي نستخدم اختبارات بانل و التي تمثل اختبارات احصائية للمشاهدات المقطعية للفترة الزمنية المدروسة و تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي :

1- تقدير نموذج الانحدار التجميعي pooled regression model

سوف نعرض في الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لنماذج دراستنا الثلاثة حيث شمل النموذج الاول و هو نموذج الطلب على النقود و يضم كل من عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ و عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ ، اما النموذج الثاني هو نموذج عرض النقود و يضم عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغو عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100.000 بالغ ، اما النموذج الثالث فهو نموذج يخص مؤشر الشمول المالي المركب .

الجدول رقم (3-20) : نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
C	25.87328***	23.74524***	**21.81064*** **
	0.005	0.000	**0.000**
LnGFCF	0.2450568***	0.1354353***	**0.1097229*** **
	(0.005)	(0.000)	(**0.001**)
LnEX	-.9390981***	-0.7393226***	**-0.6492391*** **
	(0.000)	(0.000)	(**0.000**)
CPI	-.0196122***	-.0176552***	**-0.0201925 *** **
	(0.000)	(0.001)	(**0.000**)
Lndeposit	0.381937	/	/

	(0.235)	/	/
Lncredit	0.2196821**	/	/
	(0.041)	/	/
Lnbranch	/	-.2444645	/
	/	(0.526)	/
LnATM	/	.0265603	/
	/	(0.943)	/
IFI	/	/	**0.6378934*** **
	/	/	**0.004**
R – Squared	0.7304	0.7195	**0.7627**
F-Statistic	24.38 (0.000)	23.08 (0.000)	**36.96** (**0.000**)
OBS	51	51	**51**

المصدر: من اعداد الباحثة مخرجات برنامج stata 17

يبين الجدول رقم (3-20) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي pooled regression model ويمكننا تقسيم النتائج إلى ما يلي :

- فيما يخص محددات النمو الاقتصادي و أثرها على النمو الداخلي الفردي نجد ان :

- معدل التضخم CPI يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي الفردي GDPc و معنوي احصائيا بالنسبة لكل النماذج عند مستوى 5 %، و بعبارة أخرى فان ارتفاع نسبة التضخم بـ 1 %سوف يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي LnGDPc بقيم تتراوح بين 0.176و0.201 و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- الانفاق الحكومي LnEX يؤثر تأثير معنوي احصائي في النمو الاقتصادي الفردي بالنسبة لكل النماذج المقدرة و هذا عند 5%ليتراوح هذا التأثير ،و هذا معناه أن ارتفاع الانفاق الحكومي ب % 1 سو ف يؤثر تأثيرا سلبيا على LnGDPc بقيم تتراوح بين بين 0.649- و 0.939- و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

– تكوين رأس المال الثابت LnGFCFيؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي الفردي GDPcو يؤثر معنويا عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لكل النماذج المقدرة ،و بعبارة أخرى فان ارتفاع معدل GFCF بـ 1 %سوف يؤدي إلى ارتفاعGDPcبنسبتتراوح بين 0.135 و0.245 و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- فيما يخص النموذج الاول (مؤشرات جانب الطلب Lndepositو Lncredit) :

– تؤثر القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي الفردي تأثير إيجابي معنوي عند 5% ،و بعبارة أخرى ارتفاع القروض Lncredit بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي الفردي بقيمة 0.219و هذا ما يتناسب مع الدراسات التجريبية السابقة ،بينما ودائع البنوك تؤثر تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي الداخلي الفردي.

- فيما يخص النموذج الثاني (مؤشرات جانب العرض LnATM و LnBranch) :

يتأثر النمو الاقتصادي الداخلي الفردي تأثير إيجابي مع مؤشرات الطلب على النقود و المتمثلة في فروع البنوك و أجهزة الصراف الآلي لكنها غير معنوية احصائيا عند 5 %.

- فيما يخص النموذج الثالث (مؤشر الشمول المالي المركب ifi) فتبين انه يؤثر على LnGDPC تأثير إيجابي و معنوي احصائيا عند 5% ،و بعبارة أخرى أي ارتفاع في مؤشر ifi بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع GDPc بقيمة0.6378934.

- و بالنسبة للتحليل الإحصائي للنماذج المقدرة يمكن استنتاج ما يلي :

– معامل التحديد R-squaredيتراوح بين0.7195و0.7627و هذا معناه أن المتغيرات المستقلة في النماذج المقدّرة قد فسرت نسبة تتراوح بين71 %و76 % من المتغير التابع و هي نسبب جد مهمة أما النسبة المتبقية فتتمثل في متغيرات أخرى لم تتضمنها النماذج.

– كما أنّ كل احصائيات اختبار F-stat للمعنوية الكلية للنماذج كلها معنوي عند مستوى معنوية،5 %وهذا ما يدل على المعنوية الكلية للنماذج الثلاثة المقدرة وصلاحيتها لعملية التحليل.

2 – تقدير نموذج الاثر الثابت Fixed effect model :

سوف نعرض في الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الاثر الثابت للنماذج الثلاثة التي تخص دراستنا .

الجدول رقم (3–21) : نتائج تقدير نموذج الاثر الثابت

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
C	-5.383295	-18.21512	**-3.102157**
	(0.291	(0.001	(**0.440**
LnGFCF	0.3803991	0.4724489	**0.4625393**
	(1.62)	(0.012)	(**0.029**)
LnEX	0.2568921	0.7006923	**0.1297034**
	(0.386)	(0.002)	(**0.556**)
CPI	-0.0140239	-0.0228658	**-0.0108418**
	(0.012)	(0.000)	(**0.046**)
Lndeposit	0.0076514	/	/
	(0.981)	/	/
Lncredit	0.2157741	/	/
	(0.028)	/	/
Lnbranch	/	0.0074917	/
	/	(0.973)	/
LnATM	/	0.8646112	/
	/	(0.002)	/
IFI	/	/	**0.1534562**
	/	/	(**0.418**)
R – Squared	0.7649	0.7973	**0.7433**
F-Statistic	3.92 (0.0051)	7.47 (0.0000)	**4.76** (**0.0028**)
OBS	51	51	**51**

المصدر: من اعداد الباحثة مخرجات برنامج stata 17

يبين الجدول رقم (3–21) نتائج تقدير نموذج الاثر الثابت حيث يمكننا تقسيم النتائج التي جاء بها إلى ما يلي :

- فيما يخص محددات النمو الاقتصادي و أثرها على النمو الداخلي الفردي نجد ان :

– معدل التضخم CPI يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي الفردي GDPcو معنوي احصائيا بالنسبة لكل النماذج عند مستوى % 5، بقيمة تتراوح بين – 0.0108 و – 0.0228 و بعبارة أخرى فان ارتفاع نسبة التضخم بـ 1 %سوف يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي LnGDPcبقيم تتراوح بين –0.010 و– 0.022و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

– الانفاق الحكومي LnEXيؤثر تأثير معنوي احصائي موجب في النمو الاقتصادي الفردي بقيم تتراوح بين 0.129 و 0.700 بالنسبة لكل النماذج المقدرة و هذا عند 5% ،و هذا معناه أن ارتفاع مستوى الانفاق العمومي يؤثر إيجابيا في LnGDPc و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

– تكوين رأس المال الثابت LnGFCFيؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي الفردي GDPcو يؤثر معنويا عند مستوى معنوية 1% بالنسبة للنموذج الثاني و الثالث ، و بعبارة أخرى فان ارتفاع معدل GFCF بـ 1 %سوف يؤدي إلى ارتفاعGDPcبنسب تتراوح بين 0.380 و0.472.

- النموذج الاول (مؤشرات الشمول المالي من جانب الطلب Lndeposit و Lncredit) :

تؤثر القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي الفردي تأثير إيجابي معنوي عند 5% ،و بعبارة أخرى ارتفاع القروض Lncredit بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي الفردي بقيمة 0.215 و هذا ما يتناسب مع الدراسات التجريبية السابقة ،بينما ودائع البنوك تؤثر تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي الداخلي الفردي.

- النموذج الثاني (مؤشرات الشمول المالي من جانب العرض LnATM و LnBranch) :

– تؤثر أجهزة الصرف الآلي تأثير إيجابي معنوي عند على النمو الاقتصادي عند 5 % بقيمة 0.86، أي أن ارتفاع LnATM بنسبة 1 % سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الداخلي الفردي بينما فروع البنوك تؤثر تأثير إيجابي غير معنوي احصائيا مع معدل .LnGDPc.

- النموذج الثالث (مؤشر الشمول المالي المركب ifi):

يؤثر مؤشر الشمول المالي المركب على LnGDPC تأثير إيجابي غير معنوي احصائيا عند 5 % ، و بعبارة أخرى أي ارتفاع في مؤشر ifi بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع على النمو الاقتصادي الفرديGDPc بقيمة 0.1534 .

- و بالنسبة للتحليل الإحصائي للنماذج المقدرة يمكن استنتاج ما يلي :

معامل التحديدR-squared يتراوح بين 07433و0.7973و هذا معناه أن المتغيرات المستقلة في النماذج المقدّرة قد فسرت نسبة تتراوح بين74% و 78% من المتغير التابعو هي نسبب جد مهمة أما النسبة المتبقية فتتمثل في متغيرات أخرى لم تتضمنها النماذج.

- كما أنّ كل احصائيات اختبار F-stat للمعنوية الكلية للنماذج كلها معنوي عند مستوى معنوية، % 1وهذا ما يدل على المعنوية الكلية للنماذج الثلاثة المقدرة وصلاحيتها لعملية التحليل.

3- تقدير نموذج الاثر العشوائيRandom effect model

في هذا الجدول سوف نقوم بعرض نتائج تقدير نموذج الاثر العشوائي للنماذج الثلاثة المتعلقة بدراستنا .

الجدول رقم (3-22) : نتائج تقدير نموذج الاثر العشوائي

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
C	25.87328	23.74524	**21.81064**
	(0.000)	(0.000	(**0.000**)
LnGFCF	0.2450568	0.1354353	**0.1097229**
	(0.003)	(0.000)	(**0.000**)
LnEX	-0.9390981	-0.7393226	**-0.6492391**
	(0.000)	(0.000)	(**0.000**)
CPI	0.0196122	0.0176552	**0.0201925**
	(0.000)	(0.000)	(**0.000**)
Lndeposit	0.381937	/	/
	(0.228	/	/
Lncredit	0.6219682	/	/
	(0.144	/	/
Lnbranch	/	/	/
	/	/	/
LnATM	/	0.0265603	/
	/	(0.943)	/
IFI	/	/	**0.6378934**
	/	/	(**0.003**)
R – Squared	1.0000	1.0000	**0.9999**

F-Statistic	121.90 (0.0000)	115.40 (0.0000)	**147.84 (0.0000)**
OBS	51	51	**51**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

من خلال الجدول أعلاه و الذي يمثل نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي Random effect model يمكننا تقسيم النتائج إلى يلي :

- فيما يخص محددات النمو الاقتصادي و أثرها على النمو الداخلي الفردي نجد ان :

– معدل التضخم LnCPIيؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي الفردي LnGDPcو معنوي احصائيا بالنسبة لكل النماذج عند مستوى 5 %، و بعبارة أخرى فان ارتفاع نسبة التضخم بـ 5% سوف يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي LnGDPcبنسب تتراوح بين 0.017و0.020 و هذا عكس النظرية الاقتصادية.

– الانفاق الحكومي LnEX يؤثر تأثير سلبي معنوي احصائي في النمو الاقتصادي الفردي بالنسبة لكل النماذج الثلاثة و هذا عند 5%،ليتراوح هذا التأثير بين 0.0649- و 0.939- ،و هذا معناه أن ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي يؤثر سلبا في LnGDPc و هذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

– تكوين رأس المال الثابت LnGFCF يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي الفردي GDPcو يؤثر معنويا عند مستوى معنوية 5 % بالنسبة لكل النماذج المقدرة ، و بعبارة أخرى فان ارتفاع معدل GFCF بـ 1 %سوف يؤدي إلى ارتفاعGDPcبقيم تتراوح بين 0.109 و0.245.

- **النموذج الاول** (مؤشرات جانب الطلبLndepositو Lncredit) :

–القروض الموجهة للقطاع الخاص و ودائع البنوك تؤثر على النمو الاقتصادي الفردي تأثير إيجابي غير معنوي عند 5%.

- **النموذج الثاني** (مؤشرات جانب العرضLnATM و LnBranch) :

– يتأثر النمو الاقتصادي الداخلي الفردي تأثير إيجابي مع مؤشرات الطلب على النقود و المتمثلة في فروع البنوك و أجهزة الصراف الآلي لكنها غير معنوية احصائيا عند 5 %.

- **النموذج الثالث** (مؤشر الشمول المالي المركب ifi) :

– مؤشر الشمول المالي المركب ifiيؤثر على LnGDPC تأثير إيجابي و معنوي احصائيا عند 5% ،و بعبارة أخرى أي ارتفاع في مؤشر ifi بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع على النمو الاقتصادي الفرديGDPcبقيمة 0.637.

- و بالنسبة للتحليل الإحصائي للنماذج المقدرة يمكن استنتاج ما يلي :

– معامل التحديد R-squaredيترواحبين0.99و1.00و هذا معناه أن النماذجالمقدّرةقدفسرت99 % من تغيرات المتغير التابع و هي نسبب جد مهمة ، اما النسب المتبقية فتمثلت في متغيرات اخرى تتضمنها النماذج .

– كما أنّ كل احصائيات اختبار F-stat للمعنوية ا لكلية للنماذج كلها معنوي عند مستوى معنوية، % 1وهذا ما يدل على المعنوية الكلية للنماذج الثلاثة المقدرة وصلاحيتها لعملية التحليل.

رابعا– المفاضلة بين نماذج بانل الساكن:

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بانل، و ذلك لكل من مؤشرات الشمول المالي من جانب العرض و من جانب الطلب و المؤشر المالي المركب تأتي المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين هذه النماذج من اجل تحديد النموذج المناسب للدراسة، حيث تم الاعتماد على اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فقدتم استخدام اختبار هوسمان.

أ– اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر الثابت :

للفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر الثابت قمنا باختبار **Ficher** و كانت النتائج كما هي موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–23):نتائج اختبار Ficher

الاختبار	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
Ficher Test	26.82 (0.0000)	43.01 (0.0000)	**20.81** (**0.0000**)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج17 stata

من خلال الجدول رقم (3-23) نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة هي 26.82 لنموذج جانب الطلب للشمول المالي و 43.01 بالنسبة للنموذج الثاني الخاص بنموذج العرض ، بينما بلغت حوالي 20.81 لنموذج المؤشر المالي المركب والقيمة الاحتمالية المقابلة لكل النماذج تساوي 0.00 وهي أصغر .من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الفردية هو المرجح.

ب- اختبارات المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر العشوائي :

من اجل المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج الاثر العشوائي اعتمدنا على اختبار Breusch and Pagan Lagrangian و كانت نتائجه في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-24) :نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian

الاختبار	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
Breusch and Pagan Lagrangian	135.57 0.0000	137.82 0.0000	**135.45** **0.0000**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

تظهر مخرجات برنامج Stata 17 بان القيمة الاحتمالية في النماذج الثلاثة هي اقل من 5% و بالتالي نرفض H0 و نقبل H1 و منه نختار نموذج الاثر العشوائي .

ب-اختبارات المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية :

للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت FEM و نموذج الأثر العشوائي REM قمنا باختبار Hausmanو كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (3-25) :نتائج اختبار Hausman

الاختبار	النموذج الاول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
Hausman Test	24.98 Prob>chi2 = 0.0000	30.00 Prob>chi2 = 0.0000	**22.36** **Prob>chi2 =** **0.0000**

المصدر: من اعداد الباحثة مخرجات برنامج stata 17

من الجدول رقم (3-25) يتضح أن نموذج الأثر الثابت أكثر ملاءمة ،حيث أن احصائيات اختبار كاي تربيع معنوية عند مستوى معنوية 1% بالنسبة لكل النماذج المقدرة.

خامسا : اختبار التكامل المشترك (اختبار pedroni):

في هذه المرحلة سوف نقوم باختبار التكامل المشترك للبانل باستخدام اختبار pedroni وكانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم(3-26) : جدول اختبار التكامل المشترك

اختبار التكامل المشترك(pedroni)		
	Statistic	**p-value**
Modified Phillips–Perron t	2.2024	0.0138
Phillips–Perron t	-3.0755	0.0011
AugmentedDickey–Fuller t	-3.1654	0.0008

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

تظهر النتائج المسجلة في الجدول رقم (3-26) أن احتمال جميع الاختبارات أصغر من 5% و هذا ما يدفعنا الى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى البعيد.

سادسا : تقدير العلاقات في الأجل الطويل و القصير و نماذج تصحيح الخطأ باستعمال نموذج PANEL ARDL

بعد تقدير العلاقة باستخدام نماذج بانل الساكنة و التي تساعدنا على دراسة العلاقة ،حيث توصلنا الى ان النموذج الثابث هو الانسب لدراستنا ،و في هذه المرحلة سننتقل الى دراسة هذه العلاقة و تتبعها عبر الزمن اي بشكل ديناميكي ، و لتقدير العلاقة في الآجال الطويل و القصير لنماذج دراستنا يجب أولا تحديد طريقة التقدير الملائمة وذلك بالمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة (MG) ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG)،و المفاضلة بينهما تكون من خلال اختبار Hausman. و الجداول الثلاثة الموالية تظهر نتائج هذه التقديرات كما يلي:

الجدول رقم (3-27): نتائج تقدير النموذج الاول : $GDPc=\int(LnCredit, LnDeposit)$

المتغير	نموذج MG	نموذج PMG
ECT	-0.1812367 (0.028)	-0.8074551 (0.000)
LnCredit	ديناميكية الأجل القصير	
	-0.1591932 (0.622)	0.3938494 (0.574)
	المدى الطويل	
	0.2971489 (0.784)	0.270633 (0.049)
LnDeposit	ديناميكية الأجل القصير	
	0.9728387 0.370	.6336703 (0.412)
	المدى الطويل	
	8.566614 0.342	0.0254587 0.668
Hausman test	Prob>chi2 = 2.83 0.8296	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

من خلال تحديد نتائج تقدير mgوpmg للنموذج الاول و الذي هدف إلى اختبار العلاقة في المدى الطويل و القصير بين كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص و ودائع البنوك من جهة و النمو الاقتصادي الفردي من جهة أخرى يتضح لنا ما يلي :

بالنسبة لنماذج تصحيح الخطأ اتضح لنا أنّ معلمة حد تصحيح الخطأ U_{t-1} سالبة ومعنوية احصائيا بالنسبة لكل النماذج المقدرة، وهذا ما يدل على صحة نماذج تصحيح الخطأ المقدرة وتحقق الاشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الاجل القصير الى الاجل الطويل وذلك في كل من pmgو mg.

أما فيما يخص العلاقة الديناميكية في المدى القصير فإنَ القروض الموجهة للقطاع الخاص (lnCredit) لا يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% وفقا لنتائج تقدير وسط المجموعة المدمجة pmgو كذلك mg ، بينما نتائج تقدير pmg أفصحت عن أثر معنوي احصائي بين القروض الموجهة للقطاع الخاصLncreditو Gdpc عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يتوافق مع دراسة (Dal Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan 2018) بينما ودائع البنوك Lndeposit لا تؤثر معنويا على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% وفقا لنتائج تقدير وسط المجموعة المدمجة pmgو كذلك mg ، و هذا مايتوافق مع دراسة كل من (Kim, D.-H., & Lin, S.-C. 2014) و (Hoon, H., Lee, J., & Choi, M. 2020) .

أما العلاقة بين Lndeposit و LnGDPc في المدى الطويل فقد أسفرت نتائج تقدير mg عن عدم وجود أي اثر معنوي احصائي عند مستوى معنوية 5% ،.

أما فيما يخص اختبار Hausman تبين أن طريقة pmg هي الأنسب في التقدير اي قبول فرض العدم لاختبار Hausman)

الجدول رقم(3-28) : نتائج تقدير النموذج الثاني: $GDPc=\int(LnATM, LnBranch)$

المتغير	نموذج MG	نموذج PMG
ECT	-0.3283356 (0.003)	-0.1609392 (0.005)
LnATM	ديناميكية الأجل القصير	
	0.179729 (0.317)	0.7908338 (0.086)
	المدى الطويل	
	-0.5110769 (0.317)	0.027477 (0.005)
LnBranch	ديناميكية الأجل القصير	

	-0.230399 **(0.068)**	**0.1857269** **(0.528)**
المدى الطويل		
	-1.288814 **(0.217)**	**-5.557266** **(0.114)**
Hausman test	**Prob>chi2 = 1.21** **0.8757**	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

من خلال تحديد نتائج تقدير pmgو mg للنموذج الثاني و الذي هدف إلى اختبار العلاقة في المدى الطويل و القصير بين كل من الفروع البنكية و أجهزة الصرف لآلي من جهة و النمو الاقتصادي الفردي من جهة أخرى يتضح لنا ما يلي :

- بالنسبة لنماذج تصحيح الخطأ اتضح لنا أنّ معلمة حد تصحيح الخطأ U_{t-1} سالبة ومعنوية احصائيا بالنسبة لكل النماذج المقدرة، وهذا ما يدل على صحة نماذج تصحيح الخطأ المقدرة وتحقق الاشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الاجل القصير الى الاجل الطويل وذلك في كل من pmgو mg.

- أما فيما يخص العلاقة الديناميكية في المدى القصير للمتغيرات التي تشير الى الشمول المالي و هي المؤشرات التي تشير الى عرض على الخدمات المالية فإنَ كل عدد الفروع البنكية lnBranch) و عدد أجهزة الصراف الآلي لا تؤثر معنويا على النمو الاقتصادي الفردي عند مستوى معنوية 5% وفقا لنتائج تقدير وسط المجموعة المدمجة pmg.

- بينما العلاقة بين لمتغيرات الشمول المالية من ناحية العرض و النمو الاقتصادي الفردي في المدى الطويل فقد أسفرت نتائج تقدير mg عن عدم وجود أي اثر معنوي احصائي لعدد الفروع البنكية عند مستوى معنوية 5% ، و هذا ما يتوافق مع دراسة(Friedman, E., & Shmueli, D. 2003) و دراسة (Cheong, Braganza,G.,Chan, A., & .C. 2017)

في حين أكدت نتائج تقدير pmg عن أثر معنوي احصائي بين LnATM و Gdpc عند مستوى معنوية 5% ،و هذا ما يتوافق مع دراسة (Imade Suidarma 2019)

- أما فيما يخص اختبار Hausman تبين أن طريقة pmg هي الأنسب في التقدير (قبول فرض العدم لاختبار Hausman)

الجدول رقم(3-29): نتائج تقدير النموذج الثالث: $GDPc=\int(IFC)$

المتغير	نموذج MG	نموذج PMG
ECT	-0.7510474 (0.006)	-0.560754* (0.048)
IFC	ديناميكية الأجل القصير	
	0.5043473 (0.006)	0.1321232 (0.617)
	ديناميكية المدى الطويل	
	1.855902 (0.000)	1.080614 (0.000)
Hausman test	Prob>chi2 = 7.99 0.0921	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 17

– العلاقة بين مؤشر الشمول المالي المركب و النمو الاقتصادي الفردي في المدى الطويل فقد أسفرت نتائج تقدير mg عن عدم وجود أي اثر معنوي احصائي عند مستوى معنوية 5% ، بينما نتائج تقدير pmg أفصحت عن أثر معنوي احصائي بين IFC و Gdpc عند مستوى معنوية 5% و هذا مايتوافق مع دراسة (Sarma, M., & Pais, J. 2012)ودراسة (Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr.2018) ، أما فيما يخص اختبار Hausman تبين أن طريقة pmg هي الأنسب في التقدير (قبول فرض العدم لاختبار Hausman).

سابعا : تحليل النتائج

– بناءا على نتائج الجداول الثلاثة الاخيرة التي تقدر (Panel ARDL) و المقارنة بين بطريقة PMG و MG بالاعتماد على اختبار Hausman تبين لنا ان في كل نموذج من نماذج الدراسة الثلاثة ان الاحتمالية أكبر من 0.05 و هذا مايدل على ان طريقة متوسط المجموعة المدمجة PMG اكثر كفاءة من مقدرات MG، اما فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ فنلاحظ انه معنوي اي انه توجد الية لتصحيح الخطأ و عليه نقول ان نسب من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها في السنة من اجل العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل .

– تشير نتائج الجدول رقم (3–27) الخاص بالنموذج الأول و الذي يضم مؤشرات جانب الطلب و المتعلقة بعدد القروض و عدد الودائع ان المتغير الخاص بعدد المقترضين ذو تأثير ايجابي معنوي على المدى الطويل و هذا ما يمكن تفسيره في ان القروض تلعب دورا فعالا في تمويل الاستثمارات الذي يتطلب تحقيقها مدة طويلة كمشاريع البنية التحتية و المشاريع الكبيرة التي تعزيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحسين النمو الاقتصادي .

أما في المدى القصير فإن مؤشر الاقتراض لا يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1% و هذا وفقا لنتائج تقدير وسط المجموعة المدمجة pmg و يمكن تفسير هذا في ان في المدى القصير قد يكون تأثير القروض البنكية أقل ملحوظاً على النمو الاقتصادي، حيث قد تكون الأثر أقل بسبب الوقت الضروري لبدء تنفيذ المشاريع وتحقيق العائد عليها.

اما فيما يخص مؤشر عدد المودعين فلا يوجد لديه تأثير حيث ظهر انه غير معنوي في كل من الاجل الطويل و القصير و هذا ما يفسر بان الودائع عادة ما تعتبر وسيلة لتخزين الأموال بدلاً من استثمارها، وبالتالي فإنها لا تسهم مباشرة في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تحقق النمو الاقتصادي، هذا من جهة و من جهة اخرى نظرًا لوجود ثروات نفطية هائلة في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن البنوك قد تكون قادرة على تمويل الاقتصادات المحلية من خلال مصادر تمويل أخرى بدلاً من الاعتماد على الودائع البنكية.

– نتائج الجدول رقم (3–28) الخاص بالنموذج الثاني الذي يضم مؤشرات جانب العرض فتظهر وجود تأثير ايجابي معنوي لمتغير عدد أجهزة الصرف الآلي على المدى الطويل و هذا ما يفسر بان هذا المتغير يلعب دورا هاما في تسهيل وصول الافراد الى الخدمات المالية بشكل اكثر سهولة و اقل تكلفة فالفرد عندما يتمكن من اجراء المعاملات المصرفية بسهولة يصبح لديه القدرة على ادارة امواله و المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل افضل و هذا ما سوف يساهم زيادة النمو الاقتصادي .

بينما في المدى القصير فمتغير عدد أجهزة الصرف الآلي يكون غير معنوي و يمكن تفسير هذا اقتصاديا الى ان تأثير أجهزة الصرف الآلي يكون غير ملموس في المدى القصير بشكل كبير، وهذا راجع الى ان تبني هذه التقنية يحتاج إلى وقت أطول لتحقيق النتائج الملموسة .

اما فيما يخص متغير عدد الفروع البنكية فتبين انه لا يوجد له تأثير كما انه غير معنوي لا في المدى الطويل و لا القصير و هذا ما يدل على ان انتشار الفروع البنكية ليس العميل الوحيد الذي يؤثر في الشمول المالي فهناك عوامل اخرى كدرجة الوصول الى الخدمات الماليةو مدى توزيعها بشكل عادل و ممدى تبني التكنولوجيا المالية من شانها ان يعزز في النمو الاقتصادي هذا من جهة و من جهة اخرى زيادة عدد الفروع البنكية يعزز المنافسة ما بين البنوك الامر الذي يؤدي زيادة اسعار الفائدة في الايداع و هذا ما يشجع الاستثمار في القطاع البنكي و الابتعاد عن القطاعات الاخرى التي تعود بالمنفعة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

– من خلال نتائج الجدول رقم (3-29) الخاص بالنموذج الثالث الخاص بمؤشر الشمول المالي المركب لوحظ وجود تأثير إيجابي ومعنوي لهذا المتغير في المدى الطويل، بينما لم يُلاحظ تأثير في المدى القصير، فيمكن تفسير هذا النتيجة بأن اقامة سياسات لتحسين البنية التحتية المالية و زيادة الوصول للخدمات المالية المتنوعة و تنفيذها يستغرق وقتا ليظهر تأثيره على النمو الاقتصادي، ففي في المدى القصير قد لا يكون واضح هذا التأثير ، لذلك تحسين الشمول المالي يعتبر عملية تستلزم جهداً مستمراً وتدابير مستدامة لتحقيق نتائج ملموسة و دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال في مقدمة الطريق فيما يتعلق بسياسات و استراتجيات تعزيز الشمول المالي .

المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر و كيفية الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

يمثل الشمول المالي مفهوماً اقتصادياً حيوياً حيث انه يهدف إلى توفير الخدمات المالية والمصرفية للجميع دون تمييز أو اقصاء، ويشمل ذلك الوصول إلى الحسابات البنكية والقروض والتأمين والاستثمارات، وهو عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة ، و في الجزائر لازال يواجه الشمول المالي تحديات متعددة تتمثل في نقص الوعي المالي، وتحديات البنية التحتية، وتوزيع الدخل غير المتساوي، وتقلبات الأسعار. ومع ذلك فالجزائر تعمل جاهدة على تعزيز الشمول المالي و الوصول الى المستوى المطلوب و هذا من خلال توسيع شبكة البنوك والمؤسسات المالية، وتطوير التقنيات المالية المبتكرة، وتوفير التعليم المالي للمواطنين.

اما عن دول مجلس التعاون الخليجي تبرز كرائدة في مجال الشمول المالي على الصعيد العربي حيث انها حيث تحتل مرتبة متقدمة في مؤشرات الشمول المالي، و قد سجلت تجارب ناجحة و ملموسة في هذا المجال، و يمكن للجزائر الاستفادة من هذه الخبرات من خلال دراسة البرامج والمبادرات التي نُفذت في هذه الدول وتبنيها وتطبيقها بشكل ملائم لتعزيز الشمول المالي في البلاد.

المطلب الأول :واقع الشمول المالي في الجزائر و اليات تعزيزه

تعتبر الجزائر كنظيرتها من الدول النامية لا سيما العربية منها التي تسعى جاهدة في سبيل تحقيق مستويات متقدمة في مجال الشمول المالي، من خلال وضع الخطط والسياسات اللازمة للارتقاء والرفع من أداء المؤسسات المالية والمصرفية والعمل على توسيع نطاق وصول الخدمات المالية الى كافة شرائح المجتمع، والتقليل من الفئات المحرومة ماليا وتقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين الجنسين، لذلك سوف نتعرف في هذا المطلب الى واقع الشمول المالي في الجزائر و مختلف الجهود التي تقوم بها الدولة لتعزيزه .

1- واقع الشمول المالي في الجزائر :

من خلال مؤشر البنك الدولي لقياس مؤشرات الشمول المالي، سوف نستعرض المؤشرات الجزئية لواقع الشمول المالي في الجزائر وفق الجدول الآتي :

الجدول(3–30):واقع الشمول المالي في الجزائر

مؤشرات الشمول المالي	السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
			ذكور	انات	24– 15	25+
مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية	2011	33%	46%	20%	20%	40%
	2014	50%	61%	40%	38%	57%
	2017	43%	56%	29%	29%	49%
	2021	44%	57%	31%	27%	51%
مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	2011	1%	3%	0%	0%	2%
	2014	6%	7%	5%	5%	6%
	2017	5%	7%	3%	1%	7%
	2021	4%	5%	2%	2%	5%
مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية	2011	4%	6%	3%	1%	6%
	2014	14%	22%	6%	9%	16%
	2017	11%	14%	8%	3%	%15
	2021	16%	18%	14%	6%	%20
مؤشر استخدام الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية	2011	-	-	-	-	-
	2014	-	-	-	-	-
	2017	5%	3%	1%	1%	3%
	2021	-	4%	3%	3%	4%
مؤشر امتلاك بطاقات الائتمان	2011	1%	2%	1%	1%	1%
	2014	6%	8%	4%	6%	6%
	2017	3%	5%	1%	2%	4%
	2021	3%	57%	1%	3%	3%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

نلاحظ عموما من خلال التحليل لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر انه هناك تذبذب في مؤشر ملكية الحسابات خلال سنوات الدراسة الأربعة حيث سجل نسبة 33% في 2011ليرتفع عام 2014 الى 50% وسرعان ما تراجع عام 2017 ليعاود الارتفاع بنسبة قليلة جدا في سنة 2021 وسبب هذا التدني في النسب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة و التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و بعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي كما نلاحظ كذلك انه هنالك تفاوت بين الذكور و الاناث في امتلاك الحسابات و هذا راجع الى نسبة البطالة المرتفعة لفئة النساء مقارنة بالرجال كما انه هناك فجوة في الفئة العمرية بين فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية (15-25 سنة) مقارنة الفئة التي تفوق 25 سنة ففي عام 2011 كانت نسبة ممتلكي الحسابات من الشباب تبلغ 20% مقابل 40% لصالح كبار السن أما في سنة 2014 فارتفعت النسبة لكبار السن إلى 57% مقابل 38% للشباب. ثم بعدها في 2017 انخفضت النسبة إلى 49% لصالح كبار السن مقابل 29% للشباب بينما في سنة 2021 انخفضت النسبة للشباب إلى 27% مقابل 51% لكبار السن، و يفسر نقص معدلات امتلاك الحسابات في الجزائر الى ان أغلبية شباب البلد لا يتمتعون بالاستقلالية المالية دون سن 25 سنة اما الشباب دون سن 18 سنة فليس بمقدورهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم و اداراتها الا بموافقة والي أمرهم .

كما يلاحظ ضعف نسبة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية من خلال الاقتراض وادخار أموالهم فقد تراوحت نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية بين 1% و 6 % و نسبة الادخار بين 4 %و 16% خلال سنوات الدراسة الأربعة وهى نسب متدنية جدا إذا ما قارناها بمعدلات الاقتراض من العائلات والأصدقاء و معدلات الادخار التي تكون على مستوى البيوت و المكاتب و التي يعبر عنها بالاكتناز و هذا ما يفسر ضعف أداء البنوك والمؤسسات المالية الرسمية وعدم وجود تسهيلات في منح القروض و التركيز نسبة كبيرة من البنوك على إقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى و كذلك نقص تشجيع و تحفيز عملية الادخار هذا من جهة و من جهة دين المجتمع الجزائري و ثقافته تجعله يجتنب المعاملات الربوية و يبتعد عن البنوك و المؤسسات المالية الرسمية و لايثق فيها .

اضافة الى ذلك سجلت الجزائر نقص في نسبة المالكين لبطاقات الائتمان التي لم تتعدى 6 % في سنة 2021 و هذا ما يدل ان هذه الإحصائيات تشير إلى تدنى مستوى الشمول المالي في الجزائر خاصة مع انعدام تقريبا نسبة البالغين مستخدمي الهاتف المحمول

أو الانترنت في الوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية بواقع يقدر بـ 5% سنة 2017 و هذا ما أدى إلى ضعف حجم المدفوعات الرقمية و عمليات الشراء عبر الانترنت ، وهذا ما يفسر بضعف البيئة التحتية المالية وانعدام أنظمة الدفع الرقمية عبر الهاتف المحمول التي تعتمد على التطبيقات الالكترونية والانترنت وربطها بالحسابات المالية الرسمية. لكن ومع تزايد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي، والترويج للخدمات المالية الرقمية كأولوية لتطوير أنظمة الشمول المالي لتسهيل وصول الخدمات المالية لجميع المناطق الجغرافية، خاصة المناطق الريفية المحرومة، ومع زيادة الوعي والتثقيف المالي وسط الأفراد البالغين وتطورهم في استخدام التكنولوجيا والانترنت، أصبح الدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالبلاد ، و هذا ما يظهر أن الجزائر في طريقها لزيادة نسب الشمول المالي و تعزيزه بسبب مختلف الجهود المبذولة في هذا السياق .

2 مجهودات التي قامت بها الجزائر في تحقيق الشمول المالي:

مند عدة سنوات تعمل الجزائر جاهدة لضمان بيئة ملائمة لتنظيم المنظومة المصرفية و المالية و الاقتصادية للبلاد ، و بهدف مواكبة التطورات العالمية والتحديات الحديثة فقد قامت بسن قوانين جديدة و تحين اخرى من اجل نشر التقافة المالية و الوعي المالي وسط جميع فئات المجتمع بهدف تحقيق مبدا الشمول المالي و من بين المبادرات و الإجراءات التي اعتمدت عليها الجزائر في هذا السياق نذكر ما يلي :

- قد قام بنك الجزائر في هذا الصدد باتخاذ عدة لوائح تنظيمية من أهمها التركيز على المعاملات البنكية الإسلامية بالإضافة إلى تشجيع و الاهتمام بالتكنولوجيا المالية بداية بالمنتجات الرقمية كنظام E-Banking و تطبيقاته و الصراف الآلي و أجهزة الدفع الالكترونية .
- في فترة الجائحة فقد قام بنك الجزائر كذلك باتخاذ اجراءات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي ليستهدف كل شرائح المجتمع فإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك التخفيف تداعيات الأزمة الصحية كوفيد 19 و ذلك من خلال :

-تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 68% وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 960.25 ليستقر عند مستوى 3.25% وهذا ابتداء من 15 مارس 2020، وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة إضافية النظام المصرفي، وبالتالي اتاحة الوسائل الإضافية للمصارف والمؤسسات المالية لدعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.

– في 15 مارس 2020 قد اصدر لائحة متعلقة بتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني ويفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة، فقد استجابة بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين بما يخدم الشمول المالي والاقتصاد ككل كما عزز هذا الإجراء بإصداره النظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في أسلوب التمويل الإسلامي[1] .

– بتاريخ 24 مارس 2020 أصدر أيضا مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة[2].

- أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، الشباك الآلي للأوراق النقدية GAB الموزع الآلي للأوراق النقدية DABوالدفع بالبطاقات المصرفية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني TPE بدون تكاليف إضافية .كما عمل القطاع المصرفي على استحداث عدة هيئات لتطوير الدفع الالكتروني منها تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) شركة النقد الالي و العلاقات التلاقائية بين البنوك (SATIM) و شركة الخدمات البنكية (SSB)[3] .
- مؤخرا في جويلية 2023 قد تم نشر قانون رقم 09-23 يتضمن القانون النقدي و المصرفي بما يتماشى بمبدأ الشمول المالي فادراج هذا القانون يعطي دفعة قوية لإنجاح عملية الإصلاحات الجزائرية للنشاط المصرفي و العمليات المالية و يتمحور هذا القانون في خمس محاور أساسية من بينها تعزيز فكرة الشمول المالي من خلال التوجه نحو عصرنة و رقمنة و تحديث المعاملات المصرفية في الساحة الجزائرية بإدخال التكنولوجيا و تعميم و سائل الدفع و السماح بإنشاء البنوك الالكترونية و الوسطاء المستقلين و الترخيص بفتح مكاتب الصرف ، و بدا تطبيق هذا القانون فعليا على ارض الواقع من خلال :

[1] بنك الجزائر ، كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي ، 2020 ، ص 2 ، موجود على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fmi_26042020_ar.pdf تاريخ الاطلاع 2024/03/30

[2] شيلي وسام ، قادي عبد المجيد ، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011- 2020 ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 11 ، العدد 01 ،2023 ، ص 144 .

[3] https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar تاريخ الاطلاع 2024/05/01

– طرح اسهم البنوك الجزائرية و على رأسها بنك القرض الشعبي الجزائري للتداول بالبرصة الجزائرية و هذا من اجل امتصاص الكتلة النقدية التي هي خارج القطاع الرسمي و زيادة الثقة للمستثمرين باعتبار ان هذا البنك يتمتع بصحة مالية جيدة بالإضافة إلى تعزيز البرصة و إطلاق نشاطها في زيادة الادخار و تمويل الاقتصاد .

– فتح بنوك جزائرية في الخارج كفتح بنك الجزائر في صينقال و موريتنيا و مع نهاية السنة الجارية سيتم فتح بنك في الكودفوار و اخر في عاصمة فرنسا باريس.

– تم ترسيخ ثقافة الادخار من خلال تنظيم فعاليات علمية وأيام توعية تقوم بها الحكومة و كان أخرها يوم إعلام بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي جاء تحت "شعر نحو الادخار لتعزيز الشمول المالي" و قد تم منح الادخار أهمية كبيرة نظراً للفرص الهائلة التي يمكن أن يتيحها حيث يُعتبر وسيلة مهمة لتمويل الاستثمارات وتعزيز الشمول المالي وهو ما يسهم في تعزيز الاقتصاد بشكل عام.

– غرس الثقافة المالية و ذلك بالتعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية حيث تسعى الدولة إلى تطوير الأطر التي تساعد على اعتماد وتطبيق معايير ضمن هذا السياق من قبل المؤسسات المالية والمصرفية ومؤسسات التأمين بالتنسيق مع العديد من الدوائر الوزارية و ذلك بالتوقيع على اتفاقيات شراكة مهمة منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية الوطنية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين من أجل تفعيل مجال الثقافة المالية في أوساط المجتمع خاصة وسط فئة الشباب.

ما يمكننا الإشارة إليه هو انه الجزائر أصبحت تحمل الآن أرقام مشجعة في سعيها نحو تحقيق الشمول المالي مقارنة بالسنوات الماضية و ذلك من خلال المجهودات التي تسعى الدولة جاهدت للقيام بها في مجال تعزيز الشمول المالي ، و بناءا على المؤشرات الايجابية التي حملها بيان السياسة العامة في شقه المصرف و المالي عكستها جملة من الإصلاحات التي تصب في تحقيق الشمول المالي حيث نجد انه قد وصل عدد الوكالات المصرفية الوطنية في نهاية اوت 2022 الى 1692 وكالة ليرتفع في اوت 2023 الى 1794 وكالة اي بزيادة قدرها 57 وكالة وهو رقم يعكس التطور الإيجابي في هذا الجانب والذي يعزز الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين في جميع أنحاء البلاد، و في سياق الصيرفة الالكترونية قد وصل عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في نهاية جويلية 2023 نحو 15.571.853 بطاقة منها 3.774.524 بطاقة بنكية (CIB) و 11.797.329 بطاقة ذهبية لكن أغلبية هذه الطاقات تستخدم للسحب و ليس للدفع حيث انه و قد بلغت أجهزة السحب الآلي للأوراق النقدية 3783 موزعا اليا في سنة 2023

مقابل 199.093.6222 عملية سحب بمبلغ قدره 1.879 مليار دج اما فيما يخص أجهزة الدفع فقد قدر عددها بـ 50.495 جهازا في سنة 2023 بمعدد من المعاملات قدرها 2.093.971بمبلغ 12 مليار دج ، اما عن عمليات الدفع عبر الانترنت فقد سجلت قس سنة 2023 وجود 379 تاجر منخرطا في نظام الدفع عبر الانترنت بالبطاقة البنكية بما يعادل قيام 6.356.246 معاملة بمبلغ قدره 15مليار دج و في ما يخص الدفع عبر الهاتف النقال فسجلت 19.867.682 معاملة دفع بقيمة اجمالية تقدر 11 مليار دج خلال الاشهر السبعة الاولى لسنة 2023، اما في ما يخص الصيرفة الاسلامية فقد تم تسجيل 294 شباكا عبر جميع مناطق البلاد يسير 119.201 حسابا و بلغت قيمة الودائع المحصلة 97 مليار دج و ارتفعت القروض بمبلغ 210 مليار دج لتبلغ بذلك 8.556 مليار دج نهاية افريل 2023 ،

المطلب الثاني: مقارنة الشمول المالي في الجزائر مع دول مجلس التعاون الخليجي

بعد استعراض واقع الشمول المالي الشمول المالي في كل الجزائر و عينة من دول مجلس التعاون الخليجي و المثمتلة في كل من السعودية ، قطر و الكويت، يأتي هذا الجزء لنقوم فيه بمقارنة بين مستويات الشمول المالي بين هذه الدول من خلال دراسة ترتيب هذه الدول على المستوى العالمي والعربي في مؤشر الشمول المالي، بالإضافة إلى استكشاف مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية بشكل عام . و هذه المقارنة سوف تسمح لنا بتسليط الضوء على الفجوات والتحديات التي تواجه كل دولة في تحقيق الشمول المالي سواءً كانت تتعلق بالبنية التحتية المالية، أو برامج التوعية المالية، أو بالتطور التكنولوجي في القطاع المالي، كما ستساعدنا هذه الدراسة على فهم أفضل للعوامل التي تحدد نجاح الدول في تحقيق أهداف الشمول المالي وتطوير اقتصاداتها بشكل شامل.

1- مقارنة نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر و دول مجلس التعاون الخليجي :

باعتبار ان مؤشر ملكية الحسابات يعد من المؤشرات الأساسية المعتمدة من طرف البنك الدولي لقياس الشمول المالي و بعد ما كنا قد قمنا بتحليل هذا المؤشر في كل من السعودية ، قطر ، الكويت و و بالاعتماد على التمثيل البياني الذي يوضح النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حساب في المؤسسات المالية الرسمية في كل دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر .

وجد مسح المؤشر العالمي للشمول المالي في تحديثه الرابع لسنوات (2011-2014-2017-2021) ان دول مجلس التعاون الخليجي تفوقت بنسب عالية مقارنة بالجزائر خلال كل السنوات المدروسة و هذا يعني ان الجزائر لاتزال بعيدة عن مستويات الشمول المالي في ملكية الحسابات مقارنة بنظيرتها دول مجلس التعاون الخليجي .

الشكل رقم (3-1):التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب في المؤسسات المالية الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر .

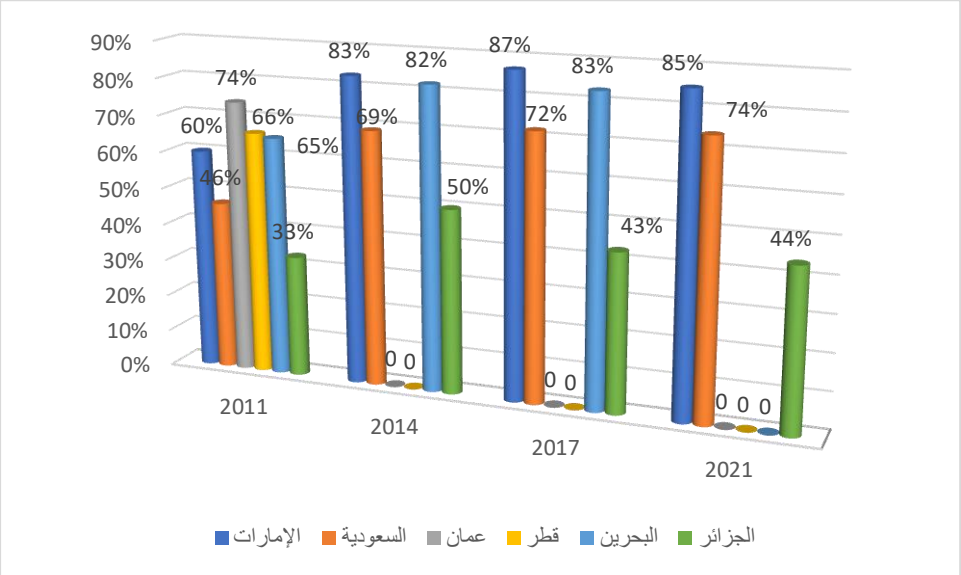

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

2- ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر عربيا و علميا حسب مؤشرات الشمول المالي :

الجدول الموالي يوضح لنا الترتيب الدولي والعربي للجزائر و دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017التي تم اخدها من بيانات البنك الدولي المتوفرة لـ 176 دولة، و قد تم حساب هذه البيانات باستخدام عدة مؤشرات استنادا الى:

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ .
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ.
- عدد المقترضين من كل 1000 شخص بالغ.

- عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ .

- نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (3-31) :ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر حسب مؤشر الشمول المالي لسنة2017

الدولة	درجة مؤشر الشمول المالي	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
لبنان	50.38	36	1
عمان	46.90	42	2
الكويت	42.90	56	3
قطر	40.60	57	4
الاردن	37.11	68	5
الامارات	33.9	76	6
المغرب	30.86	82	7
تونس	29.29	88	8
السعودية	25.68	102	9
فلسطين	19.50	121	10
مصر	18.77	122	11
سوريا	11.08	138	12
الجزائر	9.85	141	13
السودان	5.74	157	14
اليمن	3.93	170	15

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البنك الدولي

من الجدول اعلاه يتضح انة هناك تفاوت في المنطقة العربية حول مستوى الشمول المالي فنجد دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراكز متقدمة داخل العالم العربي ومتوسطة عالمياً بدرجات لمؤشر الشمول المالي محصورة بين 50 و 25 درجة و هذا راجع لعدة عوامل منها بالعمق و الوعي المالي ومدى تقدم القطاع المصرفي واعتماده على التكنولوجيا المالية وتوفير منتجات مالية مبتكرة متماشية مع الشريعة الإسلامية. بينما تواجه الجزائر تحديات في تحقيق نفس المستوى حيث تأتي في المرتبة 13 على مستوى العالم العربي والمرتبة 141 عالمياً، مما يعكس درجة مؤشر مالي بلغت حوالي 9.85، و تدل مرتبة الجزائر المتدنية في مؤشر الشمول المالي على وجود تحديات تواجه تحسين الوضع المالي وتعزيز الشمول المالي في البلاد هذه التحديات قد تكون متعددة الأوجه ومنها:

– ضعف البنية التحتية للقطاعات المالية العربية مما لا يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى التمويل .

– عدم تطور مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية في البلاد.

– الاستخدام الضعيف لأنظمة ووسائل الدفع الالكترونية في بعض مناطق في البلد مما يعمل على زيادة الجمود المالي في النظام المالي و لا يسمح بتنفيذ المعاملات والخدمات المالية بشكل سريع.

– ضعف المقدرة المالية للأفراد بسبب تواجد نسب الفقر و هذا ما يعيق تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية .

– الأسباب الدينية و عدم ثقة الافراد بالمؤسسات المالية و ضعف مستوى التثقيف المالي مقارنة بالدول المتقدمة يحد من التعامل مع هذه المؤسسات.

– الصعوبات والتعقيدات الادارية التي يتعرض لها الافراد في تنفيد هذه المعاملات زيادة إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات.

لهذا من المهم معالجة هذه التحديات بشكل فعّال من خلال سياسات عامة مدروسة واستثمارات في تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز التوعية المالية بين السكان، وبالتالي يمكن أن يساهم ذلك في رفع مرتبة الجزائر في مؤشر الشمول المالي وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد.

3- مستويات الشمول المالي لدول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر في الوطن العربي

بعد ما اشرنا الى درجة الشمول المالي لكل من الجزائر و دول مجلس التعاون الخليجي و معرفة ترتيبهم العربي و الدولي فسوف نشير الى مستوياتهم الثلاثة في الوطن العربي في كل من سنة 2011، 2014 و2017في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-32) : تقسيمات مستويات الشمول المالي في الوطن العربي

التصنيف	الدولة	مؤشرات الشمول المالي		
		2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة	الامارات	59.7%	83.2%	87.4%
	البحرين	64.5%	81.9%	82.9
	الكويت	86.8%	72.9%	79.8%
	قطر	65.9%	66%	-
	السعودية	46.4%	69.4%	71.7%
	سلطة عمان		73.6%	49%
دول ذات مستويات شمول مالي متوسطة	الجزائر	33.3%	50.5%	42.8%
	لبنان	37%	46.9%	44.8%
	المغرب	-	39.1%	28.4%
	تونس	32.2%	27.3%	36.8%
	الاردن	25.5%	24.6%	42.1%
	فلسطين	-	-	25%
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	موريتانيا	17.5%	20.4%	19%
	مصر	9.7%	13.7%	32.1%
	العراق	10.6%	11%	20.3%

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البنك الدولي

من الجدول اعلاه يتضح ان الاحصائيات تشير الى وجود فروقات بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، وعليه يمكن تقسيم الدول العربية لمجموعات ثلاث:

– المجموعة الأولى وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، و تضم دول مجلس التعاون الخليجي الستة، حيث نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول تفوق المعدل العالمي البالغ 62%.

– المجموعة الثانية وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسط، تضم كل من لبنان، الأردن، فلسطين ودول المغرب العربي الجزائر، تونس المغرب ومعدل الشمول المالي بها متراوح ما بين 24% و 62%.

– المجموعة الثالثة وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل، وتشمل كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتنيا والصومال، وهي ذات معدلات شمول مالي أقل من 24% والذي يعتبر متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء .

و من كل ما ذكر نستنتج ان واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي يتميز بمستوى أعلى من التطور والتقدم، حيث تتوفر في هذه الدول بنية تحتية متطورة وتقنيات مالية حديثة، مما يسهل عمليات الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين، كما تتميز دول المجلس بمستويات عالية من الدخل والثروة، مما يعزز قدرة الأفراد على الاستثمار والتوفير والاستهلاك .

اما فيما يخص الجزائر فتعتبر من الدول المتوسطة عربيا والمتأخرة عالميا في مجال الشمول المالي و هذا ناتج الى مجموعة من التحديات التي تواجهها و التي تعيق تعزيز الشمول المالي و التي يمكن ان نشير اليها كما يلي :

–البيئة التشريعية المنظمة للنشاط المصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى إصدار قوانين بدون تعليمات تشرح كيفية العمل بها.

–ضعف الشبكة المصرفية فرغم الزيادة عدد البنوك وفروعها إلا أن مستوى التغطية يبقى ضعيفا سواء على مستوى العملاء أو على مستوى النطاق الجغرافي .

– ضعف مستوى التثقيف المالي و قلة الوعي المالي بين أفراد المجتمع الجزائري .

– غياب المنافسة بين المؤسسات المالية في الجزائر ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية خاصة البنكية و ذلك السيطرة البنوك العمومية على الساحة الوطنية البنكية.

– المنظومة الضريبة تعد من اسباب عزوف المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين في الاندماج في القنوات الرسمية و التخوف من الدفع الضريبي بسبب النظام الضريبي المعقد .

–ضعف مهارات أعوان الرقابة الأمر الذي أدى إلى تفشي عمليات الاختلاس و التي في بعض الأحيان تستمر السنوات قبل اكتشافها، كذلك عدم احترام إجراءات الرقابة الداخلية، الذي اضعف الثقة بين الزبون و البنك .

وعلى الرغم من الفروقات في واقع الشمول المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر التحديات التي تواجهها، إلا أن الهدف المشترك للتوسع في نطاق الشمول المالي يظل محوراً للعمل الاقتصادي في كلتا الحالتين، حيث يسعى كل بلد إلى تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة مواطنيه من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية والفرص الاقتصادية.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي واسقاطها على الجزائر

قد تستفيد الجزائر بشكل كبير من تجربة الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مجموعة من العوامل المحتملة فعلى سبيل المثال يمكن أن تستوحي الجزائر من البنية التحتية المالية المتطورة في دول الخليج لتطوير بنيتها التحتية المالية الخاصة و هذا ما سوف يسهل عمليات الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تستفيد الجزائر من تقنيات الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية الذكية التي تستخدم في دول الخليج لتعزيز التكنولوجيا المالية وتسهيل عمليات الدفع والتحويل للمواطنين، كما يمكن للجزائر أن تتعلم من البرامج والحملات التوعوية التي تهدف إلى تعزيز الوعي المالي والتثقيف المالي للمواطنين والتي قد تكون معمول بها بنجاح في دول مجلس التعاون الخليجي، فباستغلال هذه الفرص واستيعاب التجارب الناجحة يمكن للجزائر تحسين شمولها المالي وتعزيز تنميتها الاقتصادية بشكل شامل.

يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والسياسات التي قد تسهم في تعزيز الشمول المالي، و على سبيل المثال:

– **تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة** :يمكن أن تستوحي الجزائر من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي للفئات الضعيفة في دول الخليج، مثل الشباب والنساء والمجتمعات الريفي و ذوي الاحتياجات الخاصة .

– **توسيع البنية التحتية المالية** :يمكن للجزائر تعزيز بنيتها التحتية المالية من خلال بناء فروع جديدة للبنوك والمؤسسات المالية في المناطق النائية والريفية، مما يزيد من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للمواطنين.

– **تعزيز التكنولوجيا المالية** :يمكن للجزائر استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة مثل الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية باقل تكلفة ،و توسيع نطاق شمول المالي الرقمي الذي يتطلب رخص تكلفة خدمات الهاتف المحمول والحصول على خدمات الإنترنت بأسعار ميسورة، مع وجود حماية للمستهلكين، ولوائح تنظيمية مستقرة لتعزيز الممارسات الآمنة والنزيهة التي تزيد الثقة بالنظام المالي.

– **تعزيز الوعي المالي** :يمكن للحكومة الجزائرية تنظيم حملات توعية والتثقيف المالي للمواطنين حول أهمية الادخار والاستثمار وكيفية الاستفادة من الخدمات المالية بشكل صحيح و تعزيز الثقافة المالية للمواطنين ومحو الامية العلمية.

– **تشجيع الابتكار المالي** :يمكن للجزائر دعم الابتكار في القطاع المالي من خلال تشجيع الشركات الناشئة والابتكارات التقنية التي تهدف إلى تحسين الشمول المالي وتقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة، و تشجيع العمل بالهويات الرقمية والتي تسهل من مسألة فتح الحسابات و العمل على رقمنة المدفوعات النقدية وتوظيف نظم الدفع والتقنيات الحديثة في تعزيز الشمول المالي.

–**تعزيز التعاون الإقليمي** :يمكن للجزائر التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الشمول المالي من خلال تبادل التجارب والمعرفة وتنظيم الفعاليات والندوات المشتركة لتحقيق أهداف مشتركة في هذا المجال.

و عليه يمكنها للجزائر الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الشمول المالي من خلال دراسة النماذج والأفكار التي تم تطبيقها في هذه الدول، حيث يمكن أن تتعلم الجزائر من تجاربهم وتطبيق الأفكار والسياسات التي تناسب ظروفها المحلية كما يمكن أيضًا تبادل المعرفة والخبرات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون وتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

خاتمة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي تمثلت في كل من السعودية و قطر و الكويت خلال الفترة 2004-2020، حيث تطرقنا إلى واقع الشمول المالي في مختلف هذه الدول و تحليل كما اشرنا الى مختلف المبادرات الي قامت بها من اجل تعزيز الشمول المالي في المنطقة .

سعى هذا الفصل إلى الاجابة عن إشكالية البحث من خلال اختبار فرضية الدراسة بتطبيق بعض الاختبارات الإحصائية، من خلال التطرق إلى نماذج البائل الساكنة والديناميكية متمثلة في طريقة طريقة السلاسل الزمنية المقطعية Panel ARDL والتي تم التطرق لها في شقها النظري ثم تطبيقها باستخدام بعض البرامج الإحصائية متمثلة في كل من برنامج Eviews 13 و برنامج Stata 17 ، حيث توصلنا الى ان متغيرات الدراسة للنموذج الاول الذي يخص جانب الطلب لا تسير في نفس الاتجاه حيث نجد أن عدد المقترضين ذو تأثير ايجابي معنوي على المدى الطويل و غير معنوي في المدى القصير، بينما عدد المودعين فلا يوجد له تأثير حيث ظهر انه غير معنوي في كل من الاجل الطويل و القصير ، اما النموذج الثاني و المتعلق بجانب العرض فاتضح انه يوجد تأثير ايجابي معنوي لمتغير عدد أجهزة الصرف الآلي على المدى الطويل و غير معنوي في المدى القصير ، اما المتغير الخاص بالفروع البنكية فتبين انه لا يوجد له تأثير كما انه غير معنوي لا في المدى الطويل و لا القصير في حين ان النموذج الثالث و الذي يشمل مؤشر الشمول المالي المركب فأظهرت نتائجه انه ذو تأثير إيجابي ومعنوي في المدى الطويل، بينما لم يُلاحظ تأثير في المدى القصير، و عليه يمكن القول ان نتائج المتغيرات الجزئية للشمول المالي تختلف تأثيراتها في المدى الطويل بينما في المدى القصير فهي غير موجود و هذا ما يدل على ان لاجل التماس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و معرفة مدى فعاليته على الاقتصاد البلاد لابد من دراسة فترة طويلة يتبين فيها مدى تحقيق نجاعة الاستراتجيات و تنفيذ السياسات المتخذة من اجل تعزيز الشمول المالي في المنطقة .

و في الاخير قمنا باسقاط تجربة دول مجلس التعاون الخيجي على الجزائر عن طريق المقارنة و ذلك من اجل الاستفادة من هذه التجربة و العمل بها كنموذج ناجح في مجال الشمول المالي في الوطن العربي .

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

أصبح موضوع الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي محط اهتمام كبير من الباحثين في الدراسات الأكاديمية، خاصة بعد أزمة 2008 التي كشفت عن العيوب الموجودة في كل من القطاع المصرفي والمالي على حد سواء، حيث دفعت هذه الأزمة مختلف دول العالم إلى تقديم أنماط جديدة في التعاملات المالية والنقدية، بهدف تمكين القطاع المالي من أداء دوره الحيوي في دعم نمو اقتصادات الدول.

يمثل الشمول المالي ركيزة أساسية في استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي الحديثة، حيث يسهم في بناء نظام مالي أكثر شمولية واستدامة و ذلك من خلال توفير الخدمات المالية لكل فئات المجتمع بجودة عالية وتكلفة منخفضة ، حتى يمكن تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام يعزز من استقرار النظام المالي ويقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. هذا النهج ليس فقط أداة لتحسين الأداء الاقتصادي، بل هو أيضًا وسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع.

و دول مجلس التعاون الخليجي تسعى كغيرها من دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، إلى تحقيق مستويات عالمية من الشمول المالي لتحقيق نمو اقتصادي فعّال، حيث تعمل هذه الدول جاهدة على تطوير استراتيجيات وسياسات مالية تهدف إلى دمج جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.

و في هذا الصدد هدفت هذه الى التحقق ما اذا كان للشمول المالي دور في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي و المتمثلة في كل من السعودية ، قطر ، الكويت خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2020 ، حيث تناولت هذه الدراسة ثلاثة فصول ، الفصل الاول قمنا من خلاله التعرف على الشمول المالي و ذلك من خلال تسليط الضوء على تاريخ نشأته و مختلف تعاريفه كما اشرنا الى اهميته ، اهدافه و ركائزه بالاضافة الى محداته و مختلف التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال ،كما قمنا بالاشارة الى النمو الاقتصادي بمختلف نظرياته و طرق حسابه ،كما قمنا بدراسة العلاقة بين كل من الشمول المالي و النمو الاقتصادي و بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالاستقرار المالي و الفقر و عدم المساواة .

اما من خلال الفصل الثاني فقد قمنا بحصر عدة دراسات تطبيقية سبقتنا إلى هذا الموضوع وهي التي مكننا من تشكيل فكرة واضحة حول الموضوع ومحاولة البحث عن الجوانب التي تم اهمالها مشكلين بذلك فحوة علمية لمحاولت دراستها من خلال الفصل الثالث الذي كان عبارة عن فصل تطبيقي حاولنا من خلاله تحقيق و استكشاف اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في كل من المملكة

العربية السعودية و دولة قطر و الكويت ، و ذلك بعد ضمان فكرة عامة حول واقع الشمول المالي في دول محل الدراسة و تحليل تجربتها و اسقاطها على الجزائر من اجل الاستفادة منها و محاولة العمل بها كنموذج ، ثم قمنا بالشروع في الدراسة القياسية بعد التعرف على المتغيرات و ذلك بالاستناد على الدراسات السابقة ثم قمنا بعدها بتطبيق الاختبارات الإحصائية بانطلاقا من الإحصاء الوصفي ودراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات، لتليها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ثم تقدير نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة لبائل الساكن ثم انتقلنا إلى تقدير العلاقة الديناميكية بين المتغيرات استعانة بطريقة السلاسل الزمنية المقطعية (Panel ARDL) و ذلك باستخدام بعض البرامج الإحصائية متمثلة في كل من برنامج Eviews 13و برنامج Stata 17 ، و التي مكنتنا من الحصول على النتائج التالية :

- النموذج الأول المتعلقة بجانب الطلب لم تظهر نتائج متناسقة، حيث تبين أن:

– عدد المقترضين له تأثير ومعنوي عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و هذا ما يتوافق مع دراسة Dal (Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan 2018) ولكنه غير معنوي على المدى القصير.

– عدد المودعين لم يظهر له أي تأثير معنوي عند مستوى 5% سواء على المدى الطويل أو القصير على النمو الاقتصادي و هذا مايتوافق مع دراسة كل من (Kim, D.-H., & Lin, S.-C. 2014) و (Hoon, H., Lee, J., & Choi, M. 2020).

- النموذج الثاني و المتعلق بجانب العرض لم تكن نتائجه في سياق واحد حيث نجد انه :

– عدد أجهزة الصرف الآلي له تأثير ايجابي و معنوي عند مستوى 5% على النمو الاقتصادي على المدى الطويل و هذا ما يتوافق مع دراسة (Imade Suidarma 2019) و غير معنوي في المدى القصير.

– عدد بالفروع البنكية لا يوجد لها تأثير كما انه غير معنوي لا في المدى الطويل و لا القصير و هذا ما يتوافق مع دراسة(Friedman, E., & Shmueli, D. 2003) و دراسة (Cheong, Braganza,G.,Chan, A., & C. 2017).

و هذه النتائج تشير إلى أن استخدام مؤشرات جانب الطلب و جانب العرض للشمول المالي كمتغيرات جزئية كل واحد على حدا قد لا يعطي نتائج دقيقة، نظرًا لأن كل متغير يظهر تأثيرات مختلفة ، فهذا ماجعلنا نتوجه نحو مؤشر الشمول المالي المركب الذي يجمع

بين مؤشرات جانب الطلب و مؤشرات جانب العرض للشمول المالي و المحسوب وفق نهج مبتكر غير حدودي – non) parametric approach و قد أشارت نتائجه الى مايلي :

- النموذج الثالث الذي يشمل مؤشر الشمول المالي المركب بين ان الشمول ذو تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% في المدى الطويل، بينما لم يُلاحظ تأثير في المدى القصير و هذا مايتوافق مع دراسة (Sarma, M., & Pais, J. 2012) و دراسة (Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr.2018) ، و عليه يمكن القول ان نتائج المتغيرات الجزئية للشمول المالي تختلف تأثيراتها في المدى الطويل بينما في المدى القصير فهي غير موجود ، و هذا ما يدل على انه من اجل التماس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و معرفة مدى فعاليته على الاقتصاد البلاد لابد من دراسة فترة طويلة يتبين فيها مدى تحقيق نجاعة الاستراتجيات و تنفيذ السياسات المتخذة من اجل تعزيز الشمول المالي في المنطقة.

بناءا على النتائج السابقة تأكدت صحة الفرضية التي مفادها "**يمكن للشمول المالي ان يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي** " كما انه تم الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البداية كما يلي :

الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث المشمولة بالدراسة، وهي السعودية وقطر والكويت، خلال الفترة من 2004 إلى 2020. هذا التأثير الإيجابي يشير إلى أن مستوى الشمول المالي في هذه الدول قد وصل إلى مرحلة يمكن فيها ملاحظة تأثيره على النمو الاقتصادي. حيث أن الشمول المالي يعزز من إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، مما يساهم في تحفيز الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، جنبا الى جانب مع نتائج تحليل واقع الشمول المالي في هذه الدول أوضحت أنها تحتل مراتب عالية على المستوى العربي، ومراتب متوسطة على المستوى العالمي، فهذا الترتيب يعكس التقدم الذي أحرزته هذه الدول في مجال الشمول المالي، والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل ملموس.

و في الاخير يمكننا القول انه يمكن للشمول المالي ان يؤثر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الدول التي تحقق مستويات عالية من الشمول المالي و يظهر هذا التأثير على المدى الطويل نظرا لكون اليات و سياسات تعزيز الشمول المالي لا تظهر ثمارها في المدى القصير بل تتطلب فترات طويلة حتى تتجسد على ارض الواقع.

وفي الختام، يمكننا التأكيد على أن الشمول المالي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تحقق مستويات عالية من الشمول المالي، ومع ذلك يجب ملاحظة أن تأثير هذه السياسات والآليات لا يظهر بشكل فوري، بل يتطلب فترة

زمنية طويلة حتى تظهر نتائجه بشكل ملموس وتتجسد على ارض الواقع، وهذا يعني أن الاستثمارات في تعزيز الشمول المالي يجب أن تكون مستدامة ومخطط لها على المدى البعيد لضمان تحقيق الفوائد المرجوة على الاقتصاد.

توصيات الدراسة:

بناء على الاستنتاجات المتوصل إليها في الدراسة، نقترح جملة من التوصيات متمثلة فيما يلي:

- وضع أطر وتشريعات قانونية ملائمة وتحسين البنية التحتية المالية، وتدابير مناسبة لتوسيعه لما يخدم النمو الافتصادي.

- عرض وإصدار منتجات مالية مختلفة تتناسب مع قيم المجتمع وواقعه الاجتماعي والاقتصادي كصيغ ومنتجات إسلامية.

- وضع برامج التتقيف المالي من اجل محو الامية المالية وتعليم كافة فئات المجتمع بكيفية الوصول واستخدام أدوات الشمول المالي.

- الاستفادة من التكنولوجيا لتقديم خدمات مالية مبتكرة وفعالة بتكلفة منخفضة مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية.

- تطوير برامج تستهدف تعزيز الشمول المالي للنساء والشباب باعتبارهم غالبًا ما يكونون الأكثر تهميشًا، بالاضافة الى فئة ذوي الاحتياجات الخاصةالتي يجب توفير خدمات مالية ملائمة لهم.

- الاستفادة من خبرة الدول الرائدة في مجال الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. اسماعيل شعباني، مقدمة قي اقتصاد التنمية – نظريات التنمية والنمو – استراتيجية التنمية، الطبعة الثانية، دار هزمه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997.
2. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاديات التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2012.
3. بن رمضان انيسة، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي، دار هومه، الجزائر 2014.
4. توفيق ابراهيم ايوب، عبد الكريم النخالة واخرون، الاقتصاد، اصدارات المجمع للمحاسبين القانونين، مصر 2001.
5. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن 2001.
6. جيمس جوارتينى وريتجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999.
7. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار البلدية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2014.
8. حربي محمد موسى مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006.
9. حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة 1988.
10. حسين نعمة واحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2020.
11. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
12. ساموبلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2018.
13. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
14. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1986.

15. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر.

16. صلاح الدين واخرون، الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2020.

17. طالب مُحَّدعوض، مدخل الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الاردن ،2006.

18. الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفخر للنشر والتوزيع، مصر 2008.

19. عبد الرحمن نجم المشهداني ، زينة سامي العبيدي ، الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2020.

20. عبد الرحمن نجم المشهداني ، زينة سامي العبيدي ، الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2020.

21. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي – الواقع العوائق و سبل النهوض – دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن ،2010.

22. فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.

23. فريدريك م شرر، تعريب على ابو عمشة، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبكان، السعودية 2002.

24. كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية الى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2000.

25. مُحَّد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية الاقتصادية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

26. مُحَّد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة ن الطبعة الأولى ،2010.

27. مُحَّد مصطفى، سمير أحمد النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية (مصر)، 1999.

28. مُحَّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي –النظرية، المفهوم – دار القاهرة للنشر، مصر2001.

29. محمود حسن حسني محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،2006.

30. مدحت القريشي – التنمية الاقتصادية – دار وائل – عمان، الأردن، الطبعة 1، سنة 2007.

31. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

32. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات – الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2007.

33. مشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية «تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

34. ميشيل تو دارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

35. نغم حسين نعمة، احمد نوري حسين مطر، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2020.

المجلات:

1. أسامة السيد عبد المقصود فتح الباب، الشمول المالي للخدمات المالية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي وانعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 4، العدد 02، الجزء 02، 2022.

2. أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 1، العدد 04، 2020.

3. آمنة خلج، وعمر عبو، رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 05، 2021.

4. أمينة عثمانية، كميليا بولقمح، الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08 العدد 01، 2020.

5. ايمان احمد احمد عوض، اثر الشمول المالي على تمكين المرأة في مصر ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، المجلد 8 ، العدد 12 ، 2021.

6. ايمن بوزانة ، حمدوش وفاء ، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 03 ، 2020.

7. بشار احمد العراقي، سمير فخري نعمة، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية، المجلة الغراقية للعلوم الادارية، المجلد 12، العدد 67، 2017.

8. بقبق ليلى أسمهان، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية 2004-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29 ،2022.

9. بلاغ سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستخدام بيانات بائل للفترة 2016-2020، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد03، 2022.

10. بلقلة ابراهيم، واخرون، واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

11. بن عيني رحيمة، اثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة 2004-2020 باستخدام بيانات Panel ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2022.

12. بن منصور نجيم، اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.

13. بنعيشوش رفيقة، صدقاوي صورية بزارية أمُحَّد، التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا " مجلة الاقتصاد و البيئة ، المجلد 04،العدد01 ، 2021.

14. بهناس العباس، رسول حميد، اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية، مجلة المعارف، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2020.

15. بوطلاعة مُحَّد، بخوش ساعد حسينة.، واقع الشمول المالي وتحدياته – الاردن والجزائر نموذجا -، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد02، جوان 2020.

16. جواني صونيا، مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد02، ص 272 – 291، 2021.

17. حدوش شروق واخرون، الخدمات المالية عبر الهاتف النقال – M-Pesaتجربة كينيا- مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، 2021.

18. حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، علي بن الضب، العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت، قطر) خلال الفترة 2004 2015، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، سنة 2020.

19. حسين امين مُحَّد محمود، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد 02 الجزء الأول، 2020.

20. دحماني رشيدة، بلطرش زهور، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وافاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2023، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04- العدد 01، جانفي 2023.

21. زكرياء يحي جمال، اختيار النموذج في نماذج البانل الطولية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 21، العدد 02، 2012

22. زينب حمادي، الزهراء قاسم، مفاهيم أساسية حول مفاهيم أساسية حول التكنولوجية المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، المجلد 08، العدد 01 الصادرة في 2019.

23. سعيد ايمان واخرون، محددات الشمول المالي في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة Q1 2004 – Q4 2019، المجلة الجزائرية للابحاث والدراسات، المجلد 06 – العدد 02، افريل 2023.

24. سمير شرف، وجد رفيق الصائغ، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة جامعة حماة، المجلد 04، العدد 06، 2021.

25. سيد اعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية للتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجل د08، العدد 01، 2020.

26. شيلي وسام، قادي عبد المجيد، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011- 2020، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01 ،2023.

27. شيلي وسام، قادي عبد المجيد، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011- 2020، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01 ،2023.

28. صحراوي جليلة، عبد الله رجب الفاضلي، أثر الشمول المالي على ربحية البنوك دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي 2011-2020، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 07، عدد01 ،2023.

29. صندوق النقد العربي، دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الاقليمية والدولية، المجلد02، العدد 18 ،2021.

30. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية")، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 04، العدد: 01، سنة 2019.

31. طهراوي دومة علي، بسبع عبد القادر، بوخاري خيرة، أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 33، 2023.

32. عبد القادر دبوش ، نورة بيري ، دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة قياسية للفترة 2011-2021 ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 08 ، العدد 01 ، الوادي ، الجزائر ، 2023.

33. عبد الوهاب صخري ، اهمية الشمول المالي في تمكين الفقراء و القضاء الاستبعاد : قراءة للتجارب و النماذج الرائدة ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 04 ، العدد 01 ، جانفي 2023.

34. علاء صبحي الرزية، مصطفى صالح عمرية، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 –2020، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، مجلد 37، العدد 02، 2023.

35. عميرش ايمان، قمازي نجوم، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كينيا –، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 13 العدد 01 ،2023.

36. فراختية كمال ، التنمية المستدامة ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، العدد 11 ، 2018.

37. فلاق صليحة، سوداني نادية، تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.

38. قارة عشيرة نصر الدين، عشيط علاء الدين، واقع الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 07، العدد 01، 2023.

39. كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، 2019.

40. مصطفى يونسي، سعد مرزق ، تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر و اساليب الحد منها – دراسة تحليلية – مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2020.

41. ناصر صلاح الدين غربي، دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانلARDL خلال الفترة (1990- 2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد 07، العدد01، 2022.

42. ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مركز دراسات الوحدة الغربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، 2009.

43. نبيل بهوري، الشمول المالي كاداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية –، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، 2019.

44. نسيم حسن أبو جامع،ماجد محمود أبودية، دور الاشتمال المالي في تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطين، مجلة المحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07.

45. نيد صفاء، تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي للفترة 2004-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022.

46. يخلف سمية، عجاج فاطمة الزهراء، واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011-2021، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2022.

47. يسعد عبد الرحمن، واخرون، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي، تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت المجلد 04- العدد 01 ،2023.

48. يسمينة قاسي ، توفيق مزيان ، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 5 ، العدد 01 ، 2022.

الأطروحة والمذكرات:

1. بن بختي سيف الدين، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021.

2. بورديم فاطمة الزهراء، العلاقة بين عرض النقود، مستوى الاسعار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2007-2018، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر ،2023.

3. بوقفطان سمية، اثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990-2019 ،دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ،2023.

4. دومة حسينة، العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2021

5. رشيد نعيمي، التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر،2023.

6. طاوش قندوسي، تأثير النقات العمومية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، 2014.

7. عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس - الجزائر، 2021.

8. عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس – الجزائر، 2020-2021.

9. عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، الجمعورية العربية السورية، 2008.

10. عياد هشام، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر،2017.

11. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ،2013.

12. وعيل ميلود، محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر ومصر والسعودية دراسة مقارنة خلال الفترة بين 1990- 2010، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014.

الملتقيات :

1. اسية حنيش، احمد حبيب، ما بعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، المؤ تمر الدولي المغاربي الاول لمستجدات التنمية المستدامة، الجزائر، جامعة الجزائر 03، 2021.

2. ايمن بوزانة، وفاء حمدوش، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا نموذجا الملتقى الدولي الأول الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع التحديات الانعكاسات)، جامعة الزاوية، ليبيا، 2020.

التقارير:

1. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي ،2014.

2. البنك الدولي، انهاء الفقر والاستثمار في الفرص، التقرير السنوي 2019.

3. جلال الدين بن راجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2018.

4. صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.

5. فاروق بن صالح الخطيب، عبد الرزاق بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، 2014.

6. ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان 2008.

7. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000.

8. نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2017.

9. يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي دولة الإمارات، 2019.

10. يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي دولة الإمارات، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. A.N. Agrawal, (1993) Economic of development and planing, kunder lal, second edition.
2. Adetunji. Olubanjo Michael (2017). The Drivers of Financial Inclusion in Nigeria, The International Journal of Business & Management, 5 (7).
3. Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.
4. Albiman, M. M &Bakar, H. O,(2021), The Role of Financial Inclusion on EconomicGrowth in SubSaharanAfrican (SSA) Region. Athens Journal of Business &Economics, Institut d'Athènes pour l'éducation et la recherche (ATINER), vol. 8(4).
5. Ammar Ossaf,Y.,&Shaw S. , 2020 Financial Inclusion in Algeria:Reality,Obstacles and Solution, International Journal of slamicEconomics.
6. Andrianaivo M. &Kpodar K. R. ICT, (2011), financial inclusion and growth: Evidence fromAfrican countries, IMF WorkingPapers, N° 73, Washington.
7. Badar Alam Iqbal &Shaista Sami, (2017), Role of banks in financial inclusion in India, Contaduria Administration, vol 62.
8. Balach Rasheed and others)2016. (The Role of Financial Inclusion in Financial Development: International Evidence Abasyn Journal of Social Sciences - Special Issue: Towards Financial Inclusion-Centre for Excellence in Islamic Finance (CEIF), IMSciences-9 (2).

9. Baltagi B. H & Liu. L (2007), Alternative ways of obtaining Hausman's test using artificial regressions. Statistics & probability letters,vol 77,N°13.
10. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2004). Finance, inequality and poverty: cross-country evidence. World Bank Policy Research Working.
11. Buckley, R. P. Zetzsche, D. A, Arner, D. W., & Veidt, R. (2021). FinTech, financial inclusion and the UN Sustainable Development Goals. In 1. H.-Y. Chiu, D. Gudula, & T. & Francis (Ed.), Routledge Handbook of Financial Technology and Law. Routledge.
12. Chatterjee. A, (2020), Financial inclusion, information and communication technology diffusion, and economic growth: a panel data analysis, Information Technology for Development, Vol 26, N°3
13. Churchill, S. A., & Marisetty, V. B. (2020). Financial inclusion and poverty: a tale of forty-five thousand households. Applied Economics, 52(16).
14. Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr, (2018), Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact Assessment, ADB Economics Working Paper Series.
15. Dai-Won Kima, Jung-Suk Yub, M. Kabir Hassan, (2018), Financial inclusion and economicgrowth in OIC countries,Research in International Business and Finance, Vol 43.
16. Daron Acemoglu and all (2016) , MACRO ECONOMICS , global edition , Pearson Education , USA.
17. David Edward O'connor)2004. (The Basics of Economics; Greenwood Publishing Group. Inc.USA.
18. Demirguç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2017) The Global Findex Database: Measuring Financial Inclusion and teh Fintech Revolution. Washington - USA : World Bank Group.
19. Demodar N, Gujarati, Dawn C.Potter, (2008), Basic econometrics, Fifth Edition.

20. Dharmendra& Nikola, (2020), FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH NEXUS EVIDENCE FROM SAARC COUNTRIES, SOUTH ASIARESEARCH, VOL 41, N°01.
21. Dina bandhusethi, D. a. (2018), financial inclusion and economic growth linkage: somecross countryevidence, journal of Financial economic policy,Vol 10.
22. Dinabandhu, S., &Debashis, A. (2018). Financial inclusion and economicgrowth linkage: some crosscountry evidence. Journal of Financial Economic Policy, 10(3).
23. Dominique Guellec, Pierre Ralle, (2003), "Les nouvelles theories de la croissance ", 5e édition, Edition La Découverte, Paris.
24. Fidelis Ezeala .(1996) .Harrison Economic Development. Theory and Policy Applications. Greenwood Publishing Group. USA.
25. Green. W, Econometric analysis, (2012), U.S.A: Pearson education, (7th ed.
26. Gujarets, (2004), basic economic, Université de Bruxelles.
27. Ilkhom Sharipov. (2015) Contemporary economic growth models and theories: A literature review. CES Working Papers. vol (3) no 7.
28. JavierÁlvarez-Gambo, Pablo Cabrera-Baron, Hugo Jácome-Estrella (2021) Financial inclusion and multidimensional poverty in Ecuador: A spatial approach, World Development Perspectives, Volume 22,(2).
29. Jean-Paul Kimbambu, Taasa Vangu,)2013), Modèles Macroéconomiques : Théories de la croissance endogène, Laboratoire d'Analyse-Recherche en Économie Quantitative (Lareq).
30. Jong-Hee Kim, (2016), A Study on the Effect of Financial Inclusion on the Relationship BetweenIncomeInequality and EconomicGrowth, (2016), merging Markets Finance and Trade, Vol 52, N°0 2.
31. Katheline Schubeter (1995),op ,cit.

32. Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion. CGAP.
33. Koomson, I., A Villano, R., & Hadley, D.) 2020. (Effect of financial inclusion on poverty and vulnerability to poverty: Evidence using a multi-dimensionalmeasure of financial inclusion. Accra - Ghana : Network for SocioeconomicResearch and Advancement.
34. Kusuma RATNAWATI (2020), The Impact of Financial Inclusion on EconomicGrowth, Poverty, IncomeInequality, and Financial Stability in Asia Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 7, N° 10,
35. Lasme Mathieu N'dri, Makoto Kakinaka (2020) Financial inclusion, mobile money, and individual welfare: The case of Burkina Faso, Telecommunications Policy, Volume 44 (3).
36. M.H. Pesaran, Y. Shin and R. Smith, (1999), Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association.
37. Mohamed Nurunnabi ,(2017) ,Transformation from Oil-based Economy to a Knowledge-basedEconomy in SaudiArabia: the Direction of Saudi Vision 2030. journal of the KnowledgeEconomy 536- Springer: portland International Center for Mnagement of Engineering and Technology (PICMET).vol.8 n°2.
38. Morgan, P. J., & Pontines, V. (2014). Financial Stability and Financial Inclusion. Tokyo : Asian Development Bank Institute.
39. Nasir Ali. A, Kaneez. F, &Jameel. A, (2019), Impact of financial inclusion on economicgrowth in Pakistan, Journal of Managerial Sciences,vol 13 , N ° 03.
40. Ndanshau, M. O., & Njau, F. E. (2021). Empirical Investigation into Demand-Side Determinants of Financial Inclusion in Tanzania. African Journal of Economic Review.9.

41. Nera,M.M ,(2020) , Financial Stability and Sustainability in the Banking Sector: The Case of Indonesia , International Journal of Economics and Bunees Administration , Vol 08, N°01.
42. Nielsen. Karina Broens. Abby Butkus. Making Sense of Financial Inclusion Data Sources 03، June 2014. http://www.cgap.org/blog/making-sense-fina
43. Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association. Journal of Money and Business, V22 (01).
44. Ozili(b), P. (2020). Theories of financial inclusion. MPRA Paper (104257).
45. Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. P. Smith, (1999), Pooled mean group estimation of dynamichete rogeneous panels Journal of the American Statistical Association 94.
46. REGRYN. MANKIW, Macroeconomie (2003)Adaptation française JANE HOUARD, 3 ème édition, de boeck Parin, France.
47. Robert M. Solow; A Contribution to the Theory of EconomicGrowth: The Quarterly Journal of Economics; Vol.70; No.1; 1956.
48. Russell, Helen, Bertrand Maitre, and Nora Donnelly, Financial Exclusion and Over-indebtedness in Irish Households. Department of Community, Equality&GaeltachtAffairs and Economic and Social Research Institute, 2011
49. Sarma. D, (2016) Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy, Journal of Financial Economic Policy, Vol 08, N° 01.
50. ShubhamGoswamil& Raj Bahdur Sharma &Vineet Chouhan,(2022) Impact of Financial Technology (Fintech) on Financial Inclusion (FI) in Rural India ,Universal Journal of Accounting and Financial ,Vol 10, n°02.
51. Siao, C..Analysis of panel data. New york, USA: Cambridge university press.2014.

52. Soumare, Issouf, et al. (2016). Analysis of the determinants of financial inclusion in Central and West Africa, Journal Transnational Corporations Review 8(4).
53. Suidarma. I. M. (2019). The NexusBetween Financial Inclusion and EconomicGrowth in ASEAN. Journal of Economics and Policy, Jejak, vol12, N° 02.
54. T. S. BREUSCH A R PAGAN, (1980(, The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics, The Review of Economic Studies.
55. Trognon A. (2003). , L'économétrie des panels en perspective, revue d'économétrie politique, Vol 13 n°6.
56. Vinay Kumar Singh, Sajal Ghosh, (2020), Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence frome astern Indonesia, Vol 06, N° 01.
57. Weidong, C., & Xiaohui, Y. (2021). Financial inclusion in China: an overview. Frontiers of Business.
58. Yang Liu b, Lin Luan c, Weilong Wu a, Zhiqiang Zhang d, Yen Hsu, (2021), Can digital financial inclusion promote China's economic growth? International Review of Financial Analysis, Vol 78.
59. Yilmaz Bayar & Marius Dan Gavriletea, (2018), FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH: EVEDENCE FROM TRANSITION ECONOMIES OF EUROPEAN UNION, Journal of international Finanace and Economic JIFE, vol 18.

المواقع الالكترونية:

1. حمد سرور، من حجازي، الزايد الدور، كيف لمصر أن تحقيق الشمول المالي، مصر، 2017، متوفر على الرابط التالي:
https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona.

2. نيكولا بلانشيه، الشمول المالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، صندوق النقد الدولي 2019، متوفر على الربط التالي : https://www.inf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle- 46335-East-and-Central-Asia

3. الوليد طلعة، صبري القرآن، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي 2020، ص 01، متوفر على الربط التالي: –https://www.amf.org.ae/ar/economic

4. اسلي ديميرج ونشكونتاو راكلابر و آخرون قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، البنك الدولي، 2017، متوفر على الربط التالي:

https://openknowledge.worldbank.atrbitstreamhandle/10986/295102112590ABDE

5. البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متوفر على الربط التالي:

6. https://www.alhankaldawli.org/artopic/financialinclusion/overview

7. https://www.poverty-action.org/program-area/financial-inclusion.

8. https://www.findevgateway.org/ar/topics/althwl-alrqmy

9. بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، 2020 ، ص 2 ، موجود على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fmi_26042020_ar.pdf

10. https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar

11. مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون والرابع والاربعون، 2023، متوفر على الرابط: http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/reportsandstatements/pages/annualreports.aspx

12. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2023، متوفر على:https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

13. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، 2023، متوفر على الرابط:

https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-sort=%40imfdate%20descending#outlookdatabases

14. https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/%D9%82%D8%B7%D8%B1?fbclid

15. منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). ديسمبر 2018. بيانات صحفية 2018: قطر تُقدِّم إخطاراً بانسحابها من أوبك. متوفر على.https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5261/

16. البنك الدولي ،الشمول المالي ، 2012 ،متوفر على الرابط :

.https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclus

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم01 : مصفوفة الارتباط بين بعض المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/20/24 Time: 21:30
Sample: 2004 2020
Included observations: 51

Correlation

Probability	GDPC	IFC	CREDIT	DEPOSIT	BRANCH	ATM	CPI	EX	GFCF
GDPC	1.000000								

IFC	-0.375393	1.000000							
	0.0066	-----							
CREDIT	0.559845	0.265627	1.000000						
	0.0000	0.0596	-----						
DEPOSIT	-0.267363	0.625802	-0.126502	1.000000					
	0.0579	0.0000	0.3764	-----					
BRANCH	0.479389	0.132381	0.819501	0.047153	1.000000				
	0.0004	0.3544	0.0000	0.7425	-----				
ATM	-0.132185	0.687308	0.036218	0.378741	-0.180368	1.000000			
	0.3551	0.0000	0.8008	0.0061	0.2053	-----			
CPI	0.032558	0.359652	-0.075617	0.317346	-0.302514	0.822453	1.000000		
	0.8206	0.0095	0.5979	0.0233	0.0310	0.0000	-----		
EX	-0.569094	0.240036	-0.546872	-0.007747	-0.668352	0.484915	0.335821	1.000000	
	0.0000	0.0898	0.0000	0.9570	0.0000	0.0003	0.0160	-----	
GFCF	-0.406028	0.130386	-0.415326	-0.246344	-0.652465	0.419920	0.287981	0.946248	1.000000
	0.0031	0.3618	0.0024	0.0814	0.0000	0.0022	0.0404	0.0000	-----

الملحق رقم 02: ملاحق نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

النموذج الأول :

```
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        51
-------------+----------------------------------   F(5, 45)        =     24.38
       Model |  12.1092727         5  2.42185454   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  4.47006964        45  .099334881   R-squared       =    0.7304
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.7004
       Total |  16.5793423        50  .331586847   Root MSE        =    .31517

------------------------------------------------------------------------------
      lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
   lndeposit |    .381937   .3171001     1.20   0.235    -.2567355    1.020609
    lncredit |   .2196821   .4261294    -1.46   0.041    -1.480237    .2363005
      lnGFCF |   .2450568   .0821175     2.98   0.005     .0796636    .4104499
        lnEX |  -.9390981   .1860856    -5.05   0.000    -1.313894   -.5643024
         CPI |   .0196122   .0039643     4.95   0.000     .0116278    .0275967
       _cons |   25.87328   3.899676     6.63   0.000     18.01893    33.72763
---------    ------------------------------------------------------------------
```

النموذج الثاني:

```
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        51
-------------+----------------------------------   F(5, 45)        =     23.08
       Model |  11.9280218         5  2.38560436   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  4.65132054        45  .103362679   R-squared       =    0.7195
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.6883
       Total |  16.5793423        50  .331586847   Root MSE        =     .3215

------------------------------------------------------------------------------
      lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
    lnBranch |  -.2444645   .3826214    -0.64   0.526    -1.015104     .5261747
       lnATM |   .0265603   .3713589     0.07   0.943    -.7213951     .7745156
      lnGFCF |   .1354353   .0316587     4.28   0.000     .0716714     .1991992
        lnEX |  -.7393226    .121726    -6.07   0.000    -.9844913     -.494154
         CPI |   .0176552   .0050112     3.52   0.001     .0075621     .0277482
       _cons |   23.74524   3.196228     7.43   0.000     17.30771     30.18277
```

النموذج الثالث :

```
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        51
-------------+----------------------------------   F(4, 46)        =     36.96
       Model |  12.6449719         4  3.16124298   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  3.93437041        46  .085529792   R-squared       =    0.7627
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.7421
       Total |  16.5793423        50  .331586847   Root MSE        =    .29245

------------------------------------------------------------------------------
      lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         IFC |   .6378934   .2131701    -2.99   0.004    -1.066983   -.2088042
      lnGFCF |   .1097229   .0298783     3.67   0.001      .049581    .1698647
        lnEX |  -.6492391   .0606004   -10.71   0.000    -.7712214   -.5272568
         CPI |   .0201925   .0029452     6.86   0.000     .0142642    .0261207
       _cons |   21.81064   1.035624    21.06   0.000     19.72603    23.89524
    ------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 03: : ملاحق نموذج الاثر الثابت effect model Fixed

النموذج الأول :

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =         51
Group variable: id                              Number of groups  =          3

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.3133                                         min =         17
between = 0.2649                                         avg =       17.0
overall = 0.1805                                         max =         17

F(5,43)           =       3.92
corr(u_i, Xb)  = -0.9160                        Prob> F           =     0.0051
```

lnGDPc	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
lndeposit	.0076514	.326376	0.02	0.981	-.6505485	.6658513
lncredit	.2157741	.2180487	0.99	0.028	-.223963	.6555112

```
lnGFCF |   .3803991   .2344099     1.62   0.112    -.0923335    .8531316
lnEX |   .2568921   .2934947     0.88   0.386    -.3349964    .8487806
         CPI |  -.0140239   .0053335    -2.63   0.012    -.0247799    -.003268
       _cons |  -5.383295    5.03039    -1.07   0.291    -15.52804    4.761454
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u|  1.4561734
sigma_e|  .21506166
rho |   .9786534   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(2, 43) = 26.82                     Prob> F = 0.0000
```

النموذج الثاني :

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        51
Group variable: id                              Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.4648                                         min =         17
between = 0.2973                                         avg =       17.0
overall = 0.2053                                         max =         17

F(5,43)           =       7.47
corr(u_i, Xb)  = -0.9517                        Prob> F          =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      T    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
lnATM |   .0074917   .2230744     0.03   0.973    -.4423807    .4573641
lnBranch |   .8646112   .2559903     3.38   0.002     .3483575    1.380865
lnGFCF |   .4724489   .1807773     2.61   0.012     .1078768     .837021
lnEX |   .7006923   .2107934     3.32   0.002     .2755869    1.125798
         CPI |  -.0228658   .0053306    -4.29   0.000    -.0336161   -.0121155
       _cons |  -18.21512   5.053369    -3.60   0.001    -28.40621   -8.024027
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u|  1.9039693
sigma_e|  .18986506
rho |   .9901537   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(2, 43) = 43.01                     Prob> F = 0.0000
```

النموذج الثالث :

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        51
Group variable: id                              Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.3019                                         min =        17
between = 0.1433                                         avg =      17.0
overall = 0.0958                                         max =        17

F(4,44)           =       4.76
corr(u_i, Xb)  = -0.9147                        Prob> F           =    0.0028
```

lnGDPc	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
IFC	-.1534562	.1877215	-0.82	0.418	-.531784	.2248716
lnGFCF	.4625393	.2055294	2.25	0.029	.0483219	.8767566
lnEX	.1297034	.2187369	0.59	0.556	-.3111318	.5705385
CPI	-.0108418	.0052738	-2.06	0.046	-.0214704	-.0002132
_cons	-3.102157	3.980515	-0.78	0.440	-11.12436	4.920043

```
sigma_u|  1.5280525
sigma_e|  .21435642
rho |  .98070108   (fraction of variance due to u_i)
```

```
F test that all u_i=0: F(2, 44) = 20.81                     Prob> F = 0.0000
```

الملحق رقم 04 : نموذج الاثر العشوائي Random effect model

النموذج الأول :

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         51
Group variable: id                              Number of groups  =          3

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.0270                                         min =         17
between = 1.0000                                         avg =       17.0
overall = 0.7304                                         max =         17

                                                Wald chi2(5)      =     121.90
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob> chi2        =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
lndeposit |    .381937   .3171001     1.20   0.228    -.2395678    1.003442
lncredit |  -.6219682   .4261294    -1.46   0.144    -1.457166    .2132301
lnGFCF |   .2450568   .0821175     2.98   0.003     .0841094    .4060041
lnEX |  -.9390981   .1860856    -5.05   0.000    -1.303819    -.574377
         CPI |   .0196122   .0039643     4.95   0.000     .0118424     .027382
       _cons |   25.87328   3.899676     6.63   0.000     18.23005     33.5165
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u |          0
sigma_e|  .21506166
rho |          0   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

النموذج الثاني :

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         51
Group variable: id                              Number of groups  =          3

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.0735                                         min =         17
```

```
between = 1.0000                                avg =       17.0
overall = 0.7195                                max =         17

                                                Wald chi2(5)      =     115.40
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob> chi2        =     0.0000
```

lnGDPc	Coef.	Std. Err.	Z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnATM	.0265603	.3713589	0.07	0.943	-.7012899	.7544104
lnBranch	-.2444645	.3826214	-0.64	0.523	-.9943887	.5054598
lnGFCF	.1354353	.0316587	4.28	0.000	.0733854	.1974852
lnEX	-.7393226	.121726	-6.07	0.000	-.9779011	-.5007442
CPI	.0176552	.0050112	3.52	0.000	.0078334	.0274769
_cons	23.74524	3.196228	7.43	0.000	17.48075	30.00973
sigma_u	0					
sigma_e	.18986506					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

النموذج الثالث:

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         51
Group variable: id                              Number of groups  =          3

R-sq:                                           Obs per group:
within  = 0.0005                                         min =         17
between = 0.9999                                         avg =       17.0
overall = 0.7627                                         max =         17

                                                Wald chi2(4)      =     147.84
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob> chi2        =     0.0000
```

lnGDPc	Coef.	Std. Err.	Z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
IFC	-.6378934	.2131701	-2.99	0.003	-1.055699	-.2200877
lnGFCF	.1097229	.0298783	3.67	0.000	.0511625	.1682832
lnEX	-.6492391	.0606004	-10.71	0.000	-.7680137	-.5304645

```
         CPI |   .0201925   .0029452     6.86   0.000     .0144201    .0259649
       _cons |   21.81064   1.035624    21.06   0.000     19.78085    23.84042
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u |          0
sigma_e|  .21435642
rho |          0   (fraction of variance due to u_i)
```

الملحق رقم 05 : نتائج تقدير البانل الديناميكي بطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة البيانات المقطعية (Panel ARDL)

النموذج الاول :

```
Panel Variable (i): id                          Number of obs      =        48
Time Variable (t): year                         Number of groups   =         3
                                                Obs per group: min =        16
                                                              avg =      16.0
                                                              max =        16

                                                Log Likelihood     =  51.07335
------------------------------------------------------------------------------
    D.lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
ect          |
    lncredit |  -4.38e+10          .        .       .            .           .
   lndeposit |   4.14e+10          .        .       .            .           .
      lnGFCF |  -2.11e+10          .        .       .            .           .
        lnEX |   1.15e+10          .        .       .            .           .
         CPI |   1.31e+12          .        .       .            .           .
-------------+----------------------------------------------------------------
SR           |
         ect |  -1.23e-15   1.27e-15    -0.98   0.329    -3.71e-15    1.25e-15
             |
    lncredit |
         D1. |  -.3938494   .7013542    -0.56   0.574    -1.768478    .9807796
             |
   lndeposit |
         D1. |   .6336703   .7724027     0.82   0.412    -.8802112    2.147552
             |
      lnGFCF |
         D1. |   .4682807   .3125484     1.50   0.134    -.1443028    1.080864
```

```
             |
       lnEX |
        D1. |   .8886659   .6901515     1.29   0.198    -.4640062    2.241338
             |
        CPI |
        D1. |  -.0031542    .008309    -0.38   0.704    -.0194395     .013131
             |
cons |  -.2569504   .1640638    -1.57   0.117    -.5785095    .0646086_
```

```
------------------------------------------------------------------------------
Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)
------------------------------------------------------------------------------
------------------------------------------------------------------------------
    D.lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
ect          |
    lncredit |   .2971489   1.085184     0.27   0.784    -1.829773    2.424071
   lndeposit |   8.566614   9.006311     0.95   0.342     -9.08543    26.21866
       lnGFCF |   -1.15054   3.151638    -0.37   0.715    -7.327637    5.026557
        lnEX |   5.620366   3.285535     1.71   0.087    -.8191646     12.0599
         CPI |  -.1216686   .0846058    -1.44   0.150     -.287493    .0441558
-------------+----------------------------------------------------------------
SR           |
         ect |  -.1812367   .4097769    -0.44   0.658    -.9843846    .6219113
             |
    lncredit |
         D1. |  -.1591932   .3229219    -0.49   0.622    -.7921085     .473722
             |
   lndeposit |
         D1. |   .9728387   1.084327     0.90   0.370    -1.152403    3.098081
             |
      lnGFCF |
         D1. |   .1765228   .7943128     0.22   0.824    -1.380302    1.733347
             |
        lnEX |
         D1. |   2.517482   1.986408     1.27   0.205    -1.375807     6.41077
             |
```

```
         CPI |
         D1. |   -.017949   .0333813    -0.54   0.591    -.0833751    .0474771
             |
       _cons |   42.99601   23.65796     1.82   0.069    -3.372745    89.36476
```

النموذج الثاني :

```
------------------------------------------------------------------------------
Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)
------------------------------------------------------------------------------
------------------------------------------------------------------------------
    D.lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
ect          |
    lnBranch |  -1.288814   1.044793    -1.23   0.217    -3.336571     .758943
       lnATM |  -.5110769   .5110769    -1.00   0.317    -1.512769    .4906154
      lnGFCF |  -.6374842   .3465829    -1.84   0.066    -1.316774    .0418057
        lnEX |  -1.340615   1.906097    -0.70   0.482    -5.076495    2.395266
         CPI |   .0775039   .0851716     0.91   0.363    -.0894294    .2444373
-------------+----------------------------------------------------------------
SR           |
         ect |  -.3283356    .108684    -3.02   0.003    -.5413524   -.1153189
    lnBranch |   -.230399   .1261998    -1.83   0.068     -.477746     .016948
       lnATM |   -.179729    .179729    -1.00   0.317    -.5319914    .1725334
             |
      lnGFCF |
         D1. |   .5591234   .4278006     1.31   0.191    -.2793503    1.397597
             |
        lnEX |
         D1. |    .955428     .77484     1.23   0.218    -.5632304    2.474086
             |
         CPI |
         D1. |   .0056921   .0091525     0.62   0.534    -.0122464    .0236306
             |
       _cons |    12.0005   5.353617     2.24   0.025     1.507604     22.4934
------------------------------------------------------------------------------
```

Pooled Mean Group Regression

(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): id — Number of obs = 48

Time Variable (t): year — Number of groups = 3

Obs per group: min = 16

avg = 16.0

max = 16

Log Likelihood = 59.88352

D.lnGDPc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ect						
lnBranch	-5.557266	2.258659	-2.46	0.014	-9.984157	-1.130375
lnATM	-2.427477	.8735977	-2.78	0.005	-4.139697	-.715257
lnGFCF	.8491501	.2838255	2.99	0.003	.2928623	1.405438
lnEX	-2.556289	1.209602	-2.11	0.035	-4.927066	-.1855122
CPI	.1235081	.055818	2.21	0.027	.0141069	.2329093
SR						
ect	-.1609392	.1475468	-1.09	0.275	-.4501257	.1282473
lnBranch						
D1.	.1857269	.2945681	0.63	0.528	-.391616	.7630697
lnATM						
D1.	.7908338	.4605844	1.72	0.086	-.1118951	1.693563
lnGFCF						
D1.	.6308576	.27853	2.26	0.024	.0849489	1.176766
lnEX						
D1.	.8468148	.6416166	1.32	0.187	-.4107307	2.10436
CPI						

```
         D1. |  -.0056186   .0043216    -1.30   0.194    -.0140888    .0028516
             |
       _cons |   9.666859   8.977468     1.08   0.282    -7.928654    27.26237
------------------------------------------------------------------------------

. estimates store pmg

. hausman mg pmg,sigmamore

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)           (B)             (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       mg           pmg         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
    lnBranch |   -1.288814    -5.557266        4.268453               .
       lnATM |   -.5110769    -2.427477          1.9164        .3891104
      lnGFCF |   -.6374842     .8491501       -1.486634        .5831272
       lnEX  |   -1.340615    -2.556289        1.215675        3.355351
         CPI |    .0775039     .1235081       -.0460041        .1492805
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        1.21
                Prob>chi2 =      0.8757
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

النموذج الثالث :

```
Panel Variable (i): id                        Number of obs      =        48
Time Variable (t): year                       Number of groups   =         3
                                              Obs per group: min =        16
                                                            avg =      16.0
                                                            max =        16
```

```
                                                Log Likelihood     =  69.78201
------------------------------------------------------------------------------
    D.lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
ect          |
        ifc1 |  1.080614   .0638845   -16.92   0.000    -1.205826   -.9554031
      lnGFCF |   .2739124   .1081413     2.53   0.011     .0619593    .4858655
        lnEX |   .1598064    .072334     2.21   0.027     .0180343    .3015785
         CPI |  -.0090585   .0028506    -3.18   0.001    -.0146456   -.0034714
-------------+----------------------------------------------------------------
SR           |
         ect |   -.560754   .3247016    -1.73   0.048    -1.197157    .0456494
             |
        ifc1 |
         D1. |   .1321232   .2643781     0.50   0.617    -.3860484    .6502948
             |
      lnGFCF |
         D1. |   .2667994   .3205174     0.83   0.405    -.3614031    .8950019
             |
        lnEX |
         D1. |   .9915946   .5808703     1.71   0.088    -.1468902    2.130079
             |
         CPI |
         D1. |   .0082763    .008373     0.99   0.323    -.0081346    .0246872
             |
       _cons |   .9702591    .523197     1.85   0.064    -.0551882    1.995706
------------------------------------------------------------------------------

.

------------------------------------------------------------------------------
Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)
------------------------------------------------------------------------------
------------------------------------------------------------------------------
    D.lnGDPc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
ect          |
        ifc1 |  -1.855902   .4830268    -3.84   0.000    -2.802617   -.9091868
      lnGFCF |    .110218   .5743931     0.19   0.848    -1.015572    1.236008
        lnEX |  -1.104023   1.511797    -0.73   0.465     -4.06709    1.859045
```

```
         CPI |   .0572384   .0735996     0.78   0.437    -.0870142    .2014909
-------------+----------------------------------------------------------------
SR           |
         ect |  -.7510474   .2744009    -2.74   0.006    -1.288863   -.2132316
             |
        ifc1 |
         D1. |   .5043473    .182038     2.77   0.006     .1475594    .8611352
             |
      lnGFCF |
         D1. |   .3266159   .6580038     0.50   0.620    -.9630478     1.61628
             |
        lnEX |
         D1. |   .8957507   .5046318     1.78   0.076    -.0933094    1.884811
             |
         CPI |
         D1. |  -.0014015   .0143609    -0.10   0.922    -.0295485    .0267454
             |
       _cons |   1.436029   14.25742     0.10   0.920      -26.508    29.38005
------------------------------------------------------------------------------

. hausman pmg mg,sigmamore

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)           (B)             (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |      pmg            mg         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
        ifc1 |   -1.080614    -1.855902        .7752877               .
      lnGFCF |    .2739124      .110218        .1636944               .
        lnEX |    .1598064    -1.104023        1.263829               .
         CPI |   -.0090585     .0572384       -.0662969               .
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        7.99
                Prob>chi2 =      0.0921
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر و عرفان I

إهداء II

الملخص: ..... أ

قائمة المحتويات ..... ب

قائمة الجداول ..... ح

قائمة الأشكال ..... ز

قائمة المختصرات ..... ش

المقدمة العامة 1

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي 7

مقدمة الفصل الاول: 8

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي 9

المطلب الأول : نشأة و تعريف الشمول المالي 9

1– نشأة الشمول المالي .:..... 9

2– تعريف الشمول المالي: 11

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الشمول المالي: 16

1– أهمية الشمول المالي : 16

2– أهداف الشمول المالي : 18

المطلب الثالث : مبادئ و ركائز الشمول المالي و محدداته 19

1– مبادئ الشمول المالي: 19

2– الركائز الشمول المالي : 21

3– محددات الشمول المالي : 23

المطلب الرابع : أبعاد مؤشرات و الشمول المالي 26

1– أبعاد الشمول المالي : 27

2– مؤشرات الشمول المالي : 28

3- التجارب الدولية الرائدة في مجال الشمول المالي : 32

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي. 37

المطلب 1: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه : 37

1– تعريف النمو الاقتصادي : 37

2– أنواع النمو الاقتصادي: 39

الفهرس

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي 41

1– تراكم راسمال : 41

2– معدل التقدم التكنولوجي :..... 42

3– القوة العاملة: 43

4– الموارد الطبيعية: 43

5– البيئة الاقتصادية: 44

المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.....44

أولا – نظريات النمو الاقتصادي :.....45

ثانيا - نماذج النمو الاقتصادي : 54

المطلب الرابع : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: 77

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى 79

المطلب الأول : علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.....80

المطلب الثاني : علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي.....85

1 – العناصر الرئيسية للارتباط المتكامل بين الشمول المالي و الاستقرار المالي : 87

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في القضاء الفقر و عدم المساواة :.....90

1– دور الشمول المالي في القضاء الفقر :..... 90

2– دور الشمول المالي في القضاء على عدم المساواة: 94

المطلب الرابع :دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة 98

خاتمة الفصل الأول :.....105

الفصل الثاني: 106

الدراسات السابقة.....106

مقدمة الفصل الثاني : 107

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية 108

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية.....108

المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة باللغة العربية 117

المطلب الثالث :التعليق على الدراسات السابقة بالغة العربية.....124

المبحث الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية 125

المطلب الأول: عرض للدراسات السابقة باللغة الأجنبية: 126

المطلب الثاني: تلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....136

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة بالغة الأجنبية.....143

الفهرس

المبحث الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة 145

المطلب الأول :ما يميز دراستنا من حيث المتغيرات و مجال الدراسة 145

المطلب الثاني: ما يميز دراستنا من حيث أداة الدراسة والمعالجة الإحصائية: 146

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا من حيث النتائج و تحديد الفجوة العلمية 146

خاتمة الفصل الثاني: 148

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي(السعودية، قطر، الكويت) 149

مقدمة الفصل: 150

المبحث الاول: دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر ، الكويت) 151

المطلب الاول : المملكة العربية السعودية 151

1– موجز حول المملكة العربية السعودية:..... 151

2– واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية : 152

المطلب الثاني : دولة قطر 162

1– موجز حول دولة قطر : 162

2– واقع الشمول المالي في قطر 164

3– فعاليات تعزيز الشمول المالي في قطر: 168

المطلب الثالث: دولة الكويت 169

1– نبذة موجزة عن دولة الكويت : 170

1– واقع الشمول المالي في دولة الكويت: 171

2– اليات تعزيز الشمول المالي في الكويت :..... 175

المبحث الثاني: طريقة إجراء الدراسة القياسية 177

المطلب الأول :الإطار النظري للنموذج القياسي المعتمد في الدراسة 177

اولا : مفاهيم عامة حول نموذج بيانات بانل 177

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي 186

اولا : عينة الدراسة :..... 186

ثانيا :متغيرات الدراسة 187

ثالثا :منهجية الدراسة : 190

المطلب الثالث: اختبار النماذج و تحليل البيانات 192

اولا : الاحصاء الوصفي و دراسة الارتباط بين المتغيرات 192

ثانيا: دراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج (اختبارات جدر الوحدة) : 195

ثالثا : تقدير نماذج بانل الساكن : 196

الفهرس

رابعا– المفاضلة بين نماذج بانل الساكن: 203

خامسا : اختبار التكامل المشترك (اختبار**pedroni**): 205

سادسا : تقدير العلاقات في الأجل الطويل و القصير و نماذج تصحيح الخطأ باستعمال نموذج **PANEL ARDL** 206

سابعا : تحليل النتائج 209

المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر و كيفية الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي 212

المطلب الأول :واقع الشمول المالي في الجزائر و اليات تعزيزه 212

1– واقع الشمول المالي في الجزائر :..... 212

2 مجهودات التي قامت بها الجزائر في تحقيق الشمول المالي: 215

المطلب الثاني : مقارنة الشمول المالي في الجزائر مع دول مجلس التعاون الخليجي 218

1– مقارنة نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر و دول مجلس التعاون الخليجي :..... 218

2– الترتيب دول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر عربيا و علميا حسب مؤشرات الشمول المالي : 219

3– مستويات الشمول المالي لدول مجلس التعاون الخليجي و الجزائر في الوطن العربي 222

خاتمة الفصل الثالث:..... 225

الخاتمة العامة 227

قائمة المراجع..... 232

قائمة الملاحق 250

الفهرس 265